المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

السياسة الخارجية الألمانية تجاه الشرق الأوسط بعد سقوط جدار برلين
-دراسة حالة سوريا-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص تحليل السياسة الخارجية

إعداد الطالب **تحت إشراف**

أحمد أوقريد **د. منصور لخضاري**

السنة الجامعية 2016-2017

الإهداء

إلى من زرعا في كياني بذور العلم والمعرفة وعلماني أبجديات الحروف

وسهرا على تعليمي ... والداي رحمهما الله

إلى روافدي في درب الحياة ... إخوتي وأخواتي

إلى من كانت لي عونا ومعينا ... زوجتي

إلى أسباب سعادتي ابنائي ...آية - انس

الى كل من له علي فضل من معلمين واساتدةمن طور الابتدائي الى

الجامعة إلى كل هؤلاء اهدي لهم هدا العمل المتواضع

شكر وعرفان

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الدكتور منصور لخضاري على إشرافه على هذه المدكرة والدي امدني بتوجيهاته القّيمة ونصائحه المنهجية والأكاديمية الدقيقة، فكان بذلك نعم المشرف في صقل المادة العلمية لهذا البحث، كما أتوجّه بالشكر الجزيل إلى الاستاذين الكريمين الدكتور لقمان مغراوي والاستاد حمزة غول الذين استفدت منهما كثيرا من خلال تشجيعاتهما وملاحظاتهما المنهجية والعلمة، والدين لم يتوانا في ارشادي و توجيهي .

مقدمة

شكلت لحظة إسقاط جدار برلين، وتحقيق الوحدة الألمانية مرحلة مهمة في التاريخ المعاصر للدولة الألمانية، فقد سعت برلين بعد الوحدة إلى التكريس لنمط الدولة المستقرة سياسياً واقتصاديا، والتي تطمح إلى دور أكبر على الساحة الدولية. واستمر هذا الإطار الفكري كمحرك لكافة الحكومات الألمانية التي سعت في الوقت ذاته إلى توظيف مكامن القوة المتاحة لديها لتعزيز النموذج الألماني.

مثّل تاريخ 30 أبريل 1945 نقطة الانهيار السحيق في تاريخ ألمانيا المعاصرة بانتحار" أدولف هتلر"، إثر احتلال قوات التحالف للعاصمة برلين ومقر الحكم في الرايخستاج إعلانًا لهزيمة ألمانيا القاصمة في الحرب العالمية الثانية، بعد تدمير غالبية مدنها واقتصادها وجيشها ثم تقسيمها إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية وألمانيا الديمقراطية، وبعد اقتطاع أجزاء من أراضيها وضمها لبولندا والاتحاد السوفيتي وفرنسا، وما نجم عن ذلك كله من تشريد نحو 12 مليون ألماني كانوا يعيشون في شرق أوروبا، إضافة إلي 8 ملايين أسير في معتقلات قوات الحلفاء، واستخدامهم في معسكرات عمل لإعادة إعمار ما دمرته النازية لدرجة احتفاظ السوفييت بأسراها حتى عام1956 ، وحصول فرنسا على مليون أسير ألماني هدية من الأميركيين والبريطانيين، إلي جانب تدمير السكك الحديدية والطرق، وتفكيك السوفييت للمصانع ونقلها لبلادهم، بل وتطبيق مبدأ إعادة تربية الألمان لتخليصهم من النازية بمعاقبة غالبيتهم، وإقالة 90% من العاملين في سلك القضاء وإغلاق دور النشر والإعلام، بل والمدارس حتى يتم تطهير مناهجها من الفكر النازي .

رغم رضوخ ألمانيا الاتحادية للتقسيم القسري إلا أنها اعتمدت علي سياسة النفس الطويل بالتركيز علي النهضة الاقتصادية وتكوين الاتحاد الأوروبي ثم قيادته، فقامت في سبيل ذلك في 12 أوت 1970 بتوقيع معاهدة" موسكو "مع الاتحاد السوفيتي قبلت فيها الالتزام بتقسيم ألمانيا وبالحدود الحالية بما فيها الأراضي التي تم ضمها لبولندا بطول نهر الاودر، والتي ضمتها فرنسا في منطقة الإلزاس، ومنطقة" شرق بروسيا "التي احتلها الاتحاد السوفيتي، وألا تطالب بهذه الأراضي في المستقبل، وهو نفس ما وقَّعت عليه مع بولندا في معاهدة وارسو في 18 نوفمبر1970 . وحين بدأ تهاوي الاتحاد السوفيتي، وفتحت المجر حدودها مع الغرب، ونزح آلاف الألمان الشرقيين للعبور إلى ألمانيا الغربية، واندلعت المظاهرات الحاشدة

في ألمانيا الشرقية ، سقط جدار برلين في 9 أوت1989، حين حدث ذلك كله فإن المستشار" هيلموت كول "استغل الفرصة ليضغط باتجاه توحيد الألمانيتين في مفاوضات ماراثونية بمشاركة دول الاحتلال (الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا)، حتى حصلت ألمانيا الاتحادية على سيادتها، ثم أعلن في 3 أكتوبر 1990 توحيد ألمانيا بضم الولايات الخمس التابعة لجمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة لجمهورية ألمانيا الاتحادية، وعلى الفور وُضِعت خطة ضخمة لرفع مستوى اقتصاد مدن شرق ألمانيا ضمن برنامج طويل الأمد ينتهي عام2019 ، يتم من خلاله تحويل 80 مليار دولار سنويًّا من غرب ألمانيا إلى شرقها،

تقيم ألمانيا علاقات دبلوماسية مع 195 دولة، ويبلغ عدد ممثليتاها في الخارج227 ، منها 153 سفارة، منتشرة جميعها بين مختلف بلدان العالم، ولقد اعتبر معظم المختصين بالشأن الألماني بأن تاريخ سقوط الجدار الذي كان يعزل الالمانيتين إيذانا بعودة السياسة الخارجية الألمانية إلى سابق مجدها وقوتها إقليميا ودوليا. لقد عبر الرئيس الألماني (غاوك) صراحة بأنه على ألمانيا الانتقال إلى الفعل وعدم الاكتفاء بسياسة الانطواء، فزمن عدم التدخلات قد ولى، وعلى ألمانيا أن تؤدي دورها على الساحة الدولية. لاسيما تجاه منطقة الشرق الأوسط، فهي منطقة جيوستراتيجية، وتعتبر خزان العالم من النفط والغاز التي تحتاج إليهما أية قوة في العالم، كما توجد بها مقومات القوة والتفوق، خصوصا إذا عرفنا أنه توجد بهذه المنطقة الجغرافية من العالم، البحر المتوسط، والبحر الأحمر، وقناة السويس، وباب المندب، والخليج العربي، ومضيق هرمز، وهي بالتالي بحار و معابر وممرات تربط آسيا بإفريقيا وأوروبا، كما تريد ألمانيا أن يكون لها دور مستقبلي في إعمار العراق، واسترجاع قوتها الاقتصادية عن طريق الاستثمارات التي كانت لها في منطقة جنوب العراق قبل الغزو الأمريكي، وقد عبرت عن رغبة التدخل في سوريا بتنسيق أمريكي، فهي ترى أن التواجد الروسي بسوريا وتأييد نظام بشار الأسد، من شأنه تهديد المصالح الغربية عامة والمصالح الألمانية خاصة بسوريا، وبالتالي فسح المجال للهيمنة الروسية الإيرانية في المنطقة من جهة، وتحمل الاتحاد الأوربي عامة، وألمانيا خاصة للأعباء اللاجئين الذين يتوافدون بموجات كبيرة إلى أوربا، بعدما سئموا مناخ الحرب والاستقرار بسوريا، وبذلك فإن ألمانيا بين ثبات المواقف في السياسة الخارجية واستمرارها، وبين تغيرها وتقطعها، هي دائما تبحث عن استرجاع دور كان له وزن في التاريخ، والبحث عن دور، في الساحة الإقليمية والدولية، يرجع لها الهيبة الضائعة، بين تشويه نازي وهيمنة أمريكية روسية.

اختيار الموضوع:

دوافع اختيارنا لهذا الموضوع ذاتية، وموضوعية، يمكن تلخيصها فيما يلي

أ –الدوافع الذاتية:

اهتمام بالسياسة الخارجية الألمانية التي تحولت من الخضوع والهيمنة عليها من قبل دول الحلفاء بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية سقوط جدار برلين، بعدها أصبحت بمثابة القاطرة الحقيقة للاتحاد الأوروبي من خلال ثقلها السياسي، الاقتصادي، والعسكري في التأثير على صنع القرار الأوروبي.

–دراسة وتحليل عناصر القوة التي تمتلكها ألمانيا في الجانب الاقتصادي والسياسي والعسكري والتي بإمكانها أن تجعل من الاتحاد الأوروبي قطبا اقتصادا عالميا وأكبر قوة سياسية ودفاعية في العالم

ب– الدوافع الموضوعية:

– محاولة دراسة العلاقات الألمانية مع الدول الأوربية إقليميا في إطارا الإتحاد الأوروبي، ومع بقية القوى الكبرى في العالم وكيفية تفاعل السياسة الخارجية مع هذه القوى بين الثبات والتغير في المواقف

– قلة الإنتاج البحثي باللغة العربية الذي يهتم بدراسة السياسة الخارجية الألمانية مستقلة أو في إطار الاتحاد الأوروبي، فقد لاحظنا نقصا فادحا في هذا المجال.

تكمن أهمية هذا الموضوع من حيث أنه يقوم بدارسة طبيعة السياسة الخارجية لدولة فاعلة في العلاقات الدولية، تجاه منطقة ذات موقع جيوسياسي واستراتيجي هام ونقصد بها منطقة الشرق الأوسط فهي بالنسبة للدول الكبرى موقع جيواستراتيجي هام وغني بالموارد الطبيعية والنفطية، بالإضافة إلى اعتبارها منطقة نزاعات وحروب، كما توجد به أعقد قضية احتلال بالمنطقة ألا وهي القضية الفلسطينية مع الكيان الصهيوني المحتل.

–ا لرغبة في التحقق والتأكد من إمكانية أن تكون السياسة الخارجية الألمانية فاعلا في تحقيق الاستقلال الأوروبي عن الهيمنة الأمريكية.

إشكالية البحث.

ما هو الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الألمانية بعد انهيار جدار برلين عام1989 ؟ وما مدى تأثير هده السياسة في منطقة الشرق الأوسط ولاسيما على ملف الأزمة السورية؟

تتفرع عن هذه الإشكالية أسئلة فرعية أخرى هي:

1–ماهي محددات السياسة الخارجية الألمانية كدولة كبرى؟

2–إلى أي مدى يمكن اعتبار السياسة الخارجة الألمانية تجاه الشرق الأوسط امتدادا للسياسة الخارجة للاتحاد الأوربي؟

3–إلى أي مدى يوجد معيار الثبات والتغير في السياسة الخارجية الألمانية إقليميا ودوليا؟

فرضيات البحث:

على ضوء الإشكالية المطروحة والأسئلة المتفرعة عنها يمكن صياغة الفرضيات التالية.

1–يعتبر الثقل التاريخي والمصلحة الوطنية قوة محركة في صياغة السياسة الخارجية الألمانية.

2– إن الثابت في السياسة الخارجية الألمانية يكون اتجاه الدول الكبرى. اما المتغير منه فهو اتجاه الدول الصغرى

–3–إن العوامل التي تؤثر في السياسة الخارجية للدول جعلت من ألمانيا قوة إقليمية ودولية ؟

أهمية الدراسة

تبرز الأهمية العلمية لهذه الدراسة كونها تحاول فهم السياسة الخارجية الألمانية والعوامل المحركة لها سواء أكانت داخلية كالحكومة والبرلمان والرأي العام وجماعات الضغط والأحزاب السياسية أو خارجية إقليمية مثل الإتحاد الأوربي. وعلاقة ألمانيا بغيرها من الدول كالقوى الكبرى على مستوى العالم او باقي الدول الصغرى من حيث الإمكانيات الاقتصادية أو العسكرية.

إلى جانب التعرف على منطقة الشرق الأوسط التي تعتبر أكثر المناطق نزاعا في الوقت الراهن وأغنى منطقة من حيث الموارد الطبيعية، ونظرا إلى موقعها الجيواستراتيجي ولماذا يتباين تعريف المنطقة جغرافيا بالنسبة للدول الكبرى

كما هي محاولة لإبراز الأزمة السورية وقضية اللاجئين السوريين في أوربا ولاسيما في ألمانيا وكيفية تأثيرها على السياسة الداخلية الألمانية وبعين التحديد على السياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية علما أن هؤلاء اللاجئين جاؤوا من بيئة مغايرة على الصعيد اللغوي والديني والثقافي وإبراز مدى تأقلم هؤلاء اللاجئين مع البيئة الجديدة التي وفدوا إليها.

التحديد الزماني والمكاني للدراسة

تمتد الفترة الزمنية للدراسة من سنة (1990أي بعد سقوط جدار برلين) إلى غاية سنة2016 حيث عرفت هذه الحقبة سقوط جدار برلين وتوحيد الألمانيتين الشرقية التي كانت تحت الوصاية السوفياتية والغربية التي كانت توجهاتها غربية وعينها على الشرق وكيف تعيد جزأها الشرقي وبالتالي إزالة الجدار العازل الذي كان حائلا بين شعبي الأمة الألمانية وتعتبر هذه الحقبة الانطلاقة الحقيقية للسياسة الخارجية الألمانية التي أصبحت تلعب دورا مهما على الصعيدين الأوربي والعالمي. كما عرفت أيضا هذه المرحلة الزمنية استرجاع الريادة على الصعيد الأوربي في وجه الغريم التقليدي فرنسا وخاصة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي وبالتالي أصبحت القاطرة التي تقود سياسة الاتحاد وأخدها على عاتقها فشل بعض سياسات دول الاتحاد في جانبها الاقتصادي (كالبرتغال- اسبانيا- اليونان الخ)وتنتهي هذه الدراسة سنة 2016 حيث عرفت أوربا موجات هجرة ولجوء وكانت سياسة ألمانيا مغايرة لسياسة دول

الاتحاد في التعامل مع اللاجئين وتحملت العبء الأكبر كما عرفت ألمانيا انتقادات لاذعة من قبل الدول الأوربية فيما يخص استقبال اللاجئين السوريين حيث صرحت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أنها أصبحت تعيش بين ضغوط دول الاتحاد فيما يخص استقبال اللاجئين وبين ضغوط عدم التخلي عنهم، ومن جهة أخرى عرفت نهاية هذه الحقبة الزمنية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي وبالتالي أصبح لألمانيا دور أكبر في رسم سياسات الاتحاد وقيادته وكذا تحمل تبعات فشل بعض الدول الأعضاء وهذا ما يتطلب أعباء مالية إضافية.

المكان.

دولة ألمانيا باعتبارها من أكبر الدول الأوروبية استقبالا للاجئين ، كما أنها قد طبقت سياسة الباب المفتوح، حيث فتح المجال أمام تدفق مزيدا من اللاجئين,بالإضافة إلى أن دولة ألمانيا تعتبر من الدول ذات المرتبة المتقدمة على مستوى العالم تطبيقا لأسلوب القوى الناعمة في سياستها المتبعة وبعيدا عن استخدام القوة الخشنة أو العسكرية مما يدفعنا لدراسة تأثير تلك القوى ومدى نجاحها على المستوى الداخلي للدولة وفى الخارج أيضا، بالإضافة إلى منطقة الشرق الأوسط أكثر المناطق توترا وأزمات في العالم نظرا للموقع الجيوسياسي للمنطقة، وباعتبارها أغنى منطقة بالنفط وأكبر خزان واحتياطي في العالم.

الإطار المفاهيمي للدراسة

السياسة الخارجية الألمانية

وصفت السياسة الخارجية الألمانية والتي هي مجموع سلوكياتها الخارجية اتجاه محيطها الإقليمي (دول الاتحاد الأوربي) واتجاه دول العالم بأنها متناقضة.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أخذت ألمانيا الغربية جزءاً من التكامل الأوروبي، وفي عام 1955حين كانت الحرب الباردة تزداد سخونة، انضمت ألمانيا الى حلف الناتو. وفي السنوات الأربعين التالية فإن العلاقات مع الغرب والتي تقود ألمانيا نحو التعاون والسعي لإنشاء مبادرات أمنية مشتركة مع حلفائها الغربيين، قد أصبحت ضرورة وجودية تجاهلت أهداف السياسة الخارجية الأخرى.

استمرت ألمانيا في التعريف عن نفسها على أنها قوة غربية خلال التسعينات من القرن الماضي. وفي عهد المستشار هيلموت كول وافقت ألمانيا الموحدة على تبني اليورو وإقراره. ومع نهاية العقد ظهرت وكأنها تروض نفسها على استخدام القوة العسكرية من أجل استيفاء التزاماتها باعتبارها عضو في حلف الناتو. وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية، تعهد المستشار (جيرهارد شرودر) بما أطلق عليه " التضامن غير المشروط "مع الولايات المتحدة وقامت بإرسال القوات الألمانية لتشارك في حملة الناتو في أفغانستان.

ولكن موقف ألمانيا على مدار العقد الماضي اتجاه باقي دول الغرب قد تغير. وفي المناظرة التي كانت تتعلق بغزو العراق عام2003 م، تحدث شرودر (عن ما يسمى الطريقة الألمانية في مقابل الطريقة الأمريكية) .ومنذ ذلك الحين زادت ألمانيا معارضة لاستخدام القوة العسكرية. فبعد تجربتها في أفغانستان ظهرت ألمانيا بمظهر الدولة التي تعتقد أن الدرس الصحيح الذي تعلمته من تجربتها مع النازية في الماضي. هذا المبدأ كانت تستحضره لكي تبرر مشاركتها في التدخل العسكري لحلف الناتو في كوسوفو عام1999 ، ولكن لا للحرب مرة أخرى إن الساسة الألمان ومن خلال الطيف الحالي يعرفون بلادهم على أنها قوة مجندة من أجل السلام.

إن التزام ألمانيا بمبدأ السلام قد جعل كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة توجه تهمة الركوب المجاني لألمانيا داخل منظومة التحالف الغربي. لقد حذر وزير الدفاع الأمريكي روبيرت جيتس في حديثه في العاصمة البلجيكية بروكسل عام 2011 من أن الناتو قد أصبح" تحالف ثنائي بين أولئك الذين لديهم إرادة وقادرين على أن يدفعوا الثمن، ويتحملوا الأعباء التي يفرضها عليهم التزامهم نحو الحلف، وبين الذين يتمتعون ويستفيدون من مزايا عضوية الحلف، فإما أن يكونوا ضامنين للأمن، أو يمثلون القيادة العامة والمقر الرئيسي للحلف، ولكنهم لا يرغبون بمشاركة المخاطر والتضحيات.

هذه النظرة للسياسة الخارجية الألمانية المتسمة بالتذبذب والتغير حسب حلفائها قبل غيرهم تجعلنا نسلط عليها الضوء لمعرفة اتجاهاتها نحو رقع جيوستراتيجية أخرى ولاسيما منطقة الشرق الأوسط

الشرق الأوسط

عرف مصطلح الشرق الأوسط تغيرا من حقبة زمنية إلى أخرى فمن مصطلح الشرق الأوسط الذي يمتد من شمال إفريقيا الى منطقة الخليج، إلى مصطلح الشرق الأوسط الكبير بتقسيماته الثلاث الشرق الأدنى والشرق الأوسط والشرق الأقصى، الى مصطلح السوق شرق أوسطية (حيث تتغير المفاهيم الجغرافية للمصطلح وهذا التغير يعزوه الدارسون لمنطقة الشرق الأوسط إلى تغير رؤى ومصالح الدول الكبرى المهيمنة على العالم وعلى وجه الخصوص بعد غرس بريطانيا للكيان الصهيوني في المنطقة عام 1948) على الرغم من أن جذور مصطلح الشرق الأوسط ترجع في إلى بدايات القرن العشرين، حينما استخدمه رجل الاستخبارات البريطاني (الجنرال توماس جوردن) عام 1900 * . في تنبيهه للحكومة البريطانية من الخطر الروسي على مصالحها في الهند، وإن كان المفهوم قد ارتبط في الأوساط الأكاديمية بالجنرال الأمريكي(الفرد ماهان) *في مقاله له عن الخليج العربي والعلاقات الدولية عام1902، حيث نبه الحكومة البريطانية لأهمية منطقة الخليج العربي التي أطلق عليها الشرق الأوسط للإمبراطورية البريطانية ومصالحها في الهند، ليبدأ المفهوم بعد ذلك في الانتشار في الدوائر الاستعمارية الغربية، ليصل الأمر بعد ذلك إلى تأسيس قيادة الشرق الأوسط في القيادة العسكرية للحلفاء في الحرب العالمية الثانية. الا ان مصطلح الشرق الأوسط اختلفت تسميته من حقبة زمنية الى أخرى، ومن دولة إلى أخرى.

المنهج

سوف يتم استخدام منهج تفسير السياسة الخارجية العامة باعتبارنا سندرس السياسة الخارجية الألمانية تجاه منطقة الشرق الأوسط واتجاه الأزمة السورية وهذا المنهج يتلخص في الآتي:

---

* توماس جوردان ، ضابط استخبارات امريكي ، ولد بتارخ 30سبتمبر1819بولاية فرجينيا بالولايات المتحدة الامريكية ، تلقى تعليمه بالاكاديمية العسكرية الامريكية ، توفي بولاية نيويورك الامريكية سنة 1895

* **ألفريد ثاير ماهان) (Alfred Thayer Mahan)** وُلد في 27 من سبتمبر 1840 م – وتوفي في الأول من ديسمبر،1914 م وكان ضابط عَلَم في البحرية الأمريكية ووجيوستراتيجي، وكان أيضًا مؤرخًا، وقد أُطلق عليه لقب "الاستراتيجي الأمريكي الأكثر أهمية في القرن التاسع عشر الميلادي وكان مفهومه عن "قوة البحر" مبنيًا على فكرة أن الدول صاحبة القوة البحرية الأعظم سيكون لها التأثير الأكبر في جميع أنحاء العالم.

يقصد بتفسير السياسة الخارجية العامة لدولة ما هو تفسير نمط عام في السياسة الخارجية للدولة ، ومن ذلك إتباع الدولة سياسة خارجية نشيطة أو تركيز السياسة الخارجية في منطقة جغرافية معينة، أو إتباع الدولة سياسة عامة كالتعايش السلمى أو الانفراج أو الاحتواء أو المواجهة ويرى بعض مفكري السياسة الخارجية أن المتغيرات الهيكلية تلعب دورا أساسيا في تحديد الخلفية الرئيسية الخارجية العامة، و يقصد بالمتغيرات الهيكلية خصائص النسق الدولي، والخصائص القومية للدولة، ويتداخل مع المتغيرات الهيكلية متغيران آخران هما : النظام السياسي والقيادة السياسية باعتبارهما متغيرين وسيطين بين المتغيرات الهيكلية والنمط العام للسياسة الخارجية

كما يعتمد البحث على المنهج التاريخي طالما اعتمد موضوع البحث لمواضيع تاريخية بأحداثها الزمنية ومكوناتها التوثيقية، كما تعرض البحث إلى دراسة الحالة في تناولنا لدراسة الحالة السورية.

إن دراسة الإشكالية التي طرحناها في هذا البحث واختبار الفروض العلمية التي انبثقت عنها، تستدعي منا اعتماد خطة، تستوف الخطوط الرئيسية، لهذا البحث الأكاديمي، حددناها في ثلاثة فصول واحدى عشرة مبحثا ، وثلاثة وثلاثون مطلبا .

وقد تضمنت مقدمة البحث، المشكلة البحثية المتمثلة في مدى قدرة تأثير السياسة الخارجية الألمانية في منطقة الشرق الأوسط ولاسيما في ملف الأزمة السورية كما تم التطرق الى معيار الثبات والتغير في السياسة الخارجة الألمانية

وقد تعرضنا في هذا البحث في فصله الأول إلى النظام السياسي الألماني، تركيبته السياسية وكيفية سيره، بالإضافة إلى الفواعل الرسمية وغير الرسمية، ومدى تأثيرها على قرارات السياسة الخارجية الألمانية، كما تم التطرق إلى مبادئ السياسة الخارجية الألمانية وصيرورتها بعد دحر النظام النازي الذي كان يسعى إلى مجال جغرافي وحيوي أكبر، واستهداف النظام الألماني السعي إلى إحلال السلام والبحث عن حقوق الإنسان والأمن والاستقرار في العالم. كما تم التطرق إلى المحددات الأساسية للسياسة الخارجية الألمانية من موقع استراتيجي، وكثافة السكان، والمقومات الطبيعية والصناعية والتكنولوجية، التي تزخر بها ألمانيا.

وتناول الفصل الثاني مفهوم الشرق الأوسط و اختلاف تسميته عبر التاريخ واختلاف هذه التسمية من دولة إلى أخرى خاصة لدى الدول الكبرى، واختلاف مسألة الحدود الجغرافية لدى هذه الدول وهذا بطبيعة الحال يرجع الى اختلاف مصالحها في هذه الرقعة الجغرافية من العالم التي تزخر بإمكانات طبيعية وثروة نفطية هائلة، بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي الهام ، كما تم التطرق في هذا الفصل إلى عامل الاستمرارية والثبات لقرارات السياسة الخارجية الألمانية تجاه كل من الدول الكبرى ك(الولايات المتحدة الأمريكية، إسرائيل، الاتحاد الأوربي). والتغير والتقطع تجاه بعض الدول الصغرى وما حصل فيها من اضطرابات وحروب ك(ليبيا، العراق، والقضية الفلسطينية)

تناول الفصل الثالث من هذا البحث الأزمة السورية وتعقيداتها وموقف وقرارات السياسة الخارجية الألمانية منها كما تم التطرق إلى قضية اللاجئين، وانعكاساتها على سياسة ألمانيا والاتحاد الأوربي.

الفصل الأول: السياسة الخارجية الألمانية: دراسة في، المبادئ، الفواعل، والمحددات.

المبحث الأول: النظام السياسي الألماني

تتكون جمهورية ألمانيا الاتحادية، كما يتبين من اسمها من إتحاد عدة ولايات، ووفقاً لمعطيات النظام الاتحادي الفيدرالي الألماني، فإن الولايات الألمانية الست عشرة لا تتمتع بصفة الإقليم، بل تعد بمثابة دول تتمتع بسلطات مستقلة. فلكل ولاية دستورها الخاص الذي يجب أن يتطابق مع الأسس الجمهورية والديمقراطية، والاجتماعية، لدولة القانون حسبما يعرفها الدستور الألماني. الهدف الأسمى الذي يهدف الدستور الألماني إلى تحقيقه يتمثل في العمل على تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات والظروف المعيشية لجميع الألمان. وفيما عدا ذلك فللولايات الألمانية مطلق الحرية في صياغة دستورها بالشكل الذي تراه مناسباً. ويعد مبدأ الدولة الاتحادية أحد الأسس الدستورية التي لا يجب المساس بها. ولكن من الممكن إعادة تقسيم الولايات، بناء على تغييرات جديدة في الحدود بين الولايات، طالما أن المواطنين المعنيين يرغبون في ذلك. تعتبر ألمانيا جزء هام من الإتحاد الأوربي، كما تعتبر عضوا هاما

في منظمة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى حلف الناتو ومجموعة الثمانية (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، روسيا الاتحادية، إيطاليا، المملكة المتحدة، فرنسا، وكندا). [1]

خريطة المدن الألمانية

الولاية	العاصمة	المساحة (كم²)	السكان
بادن-فورتمبيرغ	شتوتغارت	35,752	10,717,000
بافاريا	ميونخ	70,549	12,444,000
برلين	برلين	892	3,400,000
براندنبورغ	بوتسدام	29,477	2,568,000
بريمن	بريمن	404	663,000
هامبورغ	هامبورغ	755	1,735,000
هسن	فيسبادن	21,115	6,098,000
ميكلينبورغ-فوربومرن	شفيرين	23,174	1,720,000
ساكسونيا السفلى	هانوفر	47,618	8,001,000
شمال الراين - وستفاليا	دوسلدورف	34,043	18,075,000
راينلاند - بالاتينات	مايتز	19,847	4,061,000
سارلاند	ساربروكن	2,569	1,056,000
ساكسونيا	دريسدن	18,416	4,296,000
سكسونيا-أنهالت	ماغدبورغ	20,445	2,494,000
شليسفغ هولستاين	كيل	15,763	2,829,000
تورنغن	إرفورت	16,172	2,355,000

SOURSCE : visionneuse de photos Windows

[1] 1محمد مروان. ماهو نظام الحكم في ألمانيا، تاريخ النشر، 23 فبراير 2015 http://mawdoo3.com تاريخ الدخول07 ديسمبر 2016 ساعة الدخول 21. 52

المطلب الأول الدستور الألماني

يعد القانون الأساسي (الدستور) أكثر أنظمة الحكم التي تتمتع بالمصداقية واحترام الحقوق الأساسية للمواطنين في تاريخ ألمانيا، وهو يستند على الميثاق الأممي لحقوق الإنسان. كما أنه يضمن للمواطنين الألمان الأمان الاجتماعي، لأن المادة 20 منه تنص على أن" جمهورية ألمانيا الاتحادية الفيدرالية دولة ديمقراطية واجتماعية ."ويحظى القانون الأساسي بقبول كبير لم يشهده أي دستور سابق لدى المواطنين الألمان، رغم أن هذا الدستور كان في البداية مجرد صيغة مؤقتة، وأُكتفي لذلك بتسميته بـ"القانون الأساسي ."ويجدر بالذكر في هذا الصدد أن الدستور الألماني وُلد من رحم أنقاض الحرب العالمية الثانية، وتمت صياغته في عام 1949 من أجل وضع حجر الأساس لنظام سياسي ديمقراطي جديد قادر على مواجهة" أعداء الديمقراطية والحرية "وذلك" لفترة انتقالية ."وعلى الرغم من ذلك فقد ظل الشعب الألماني مطالبا في ديباجة المبادئ العامة للقانون الأساسي" بحرية تقرير المصير وإتمام حرية ووحدة ألمانيا ."كما أنه أصر على أن تتم وحدة البلاد المقسمة إلى جزأين غربي وشرقي في أقرب وقت ممكن، وذلك بهدف صياغة دستور حر مشترك بعد إتمام الوحدة. [1]

المطلب الثاني: السلطة التنفيذية الألمانية

رئيس الدولة

يعد النظام السياسي في ألمانيا (نظام الحكم) وفقا لما يقره الدستور الألماني نظاما، فدراليا، ديموقراطيا، برلمانيا، ينتخب فيه رئيس الدولة من قبل ما يعرف بالمؤتمر الفدرالي، وهو أحد المؤسسات التي تظم اعضاء من البرلمان الألماني (البوندستاج) بالإضافة إلى أعضاء من هيئة (البند سرات) أو ما يعرف بمجلس الولايات، إلى جانب بعض المواطنين الذين يعرف عنهم التقدير وحسن السلوك والاحترام حيث ينصَ القانون الأساسي الألماني على دلك في (مادته 54):الفصل الخامس [2]

المستشار

1محمد مروان. ماهو نظام الحكم في ألمانيا، تاريخ النشر، 23 فبراير 2015http://mawdoo3.com تاريخ الدخول07 ديسمبر2016 ساعة الدخول 21. 52

2براء أيمن، مرجع سابق.

المنصب الرفيع الثالث والذي يعتبر محرك السلطة التنفيذية أيضا هو رئيس الحكومة أو ما يعرف في ألمانيا بالمستشار. يعد المستشار بمثابة تآلف وتجمع عدد من الأحزاب والتي تقوم بتشكيل الحكومة، يشكل المستشار الاتحادي مع الوزراء الاتحاديين الحكومة الاتحادية، أي مجلس الوزراء الاتحادي. ويتمتع المستشار الاتحادي داخل الحكومة الاتحادية وأمام الوزراء الاتحاديين بمكانة مستقلة رفيعة. فهو يرأس مجلس الوزراء، وله وحده الحق في تشكيل مجلس الوزراء، فهو يختار الوزراء ويطرح على الرئيس الاتحادي اقتراحات ملزمة بتعيين الوزراء أو إعفائهم من مناصبهم. إضافة إلى ذلك يحدد المستشار عدد الوزراء ومجالات اختصاصهم. وتستند قوة منصب المستشار الاتحادي في المقام الأول إلى أنه يملك "صلاحية تحديد توجهات السياسة العامة "وفقاً للدستور، والتي تتحدد على أساسها التوجهات العامة لسياسة الحكومة. وفي إطار هذه التوجهات العامة يقوم الوزراء الاتحاديون بإدارة اختصاصاتهم باستقلالية ويتحملون مسئولية عمل وزاراتهم. وعلى أرض واقع عملية صناعة القرار السياسي يتوجب على المستشار الاتحادي أن يراعي اتفاق البرنامج الحكومي مع الحزب الآخر المشارك في الائتلاف الحكومي، وأن يقنع تكتل الأغلبية داخل البرلمان بسياسة أغلبية المستشار، كما ينبغي الإشارة إلى أن المستشار الاتحادي هو عضو الحكومة الوحيد المنتخب من قبل البرلمان، ولذلك فهو مسؤول في المقام الأول أمام البرلمان الاتحادي (البوندستاغ) ولكن الوزراء الاتحاديين يعدون أيضا مسؤولين أمام البرلمان بصورة غير مباشرة.

تجنب أخطاء الماضي دستوريا

وصول النازيين إلى سدة الحكم في عام 1933 بعد استغلالهم لنقاط ضعف نظام جمهورية (فايمار)*التي كانت أول دولة ديمقراطية في التاريخ الألماني، دفع آباء القانون الأساسي إلى سن تشريع يهدف إلى تجنب تكرار أخطاء دستور (جمهورية فايمار). هذا التشريع يمنع قوى المعارضة من إسقاط الحكومة، دون أن تكون قادرة على تشكيل ائتلاف حكومي بديل لها. وعلى وجه الدقة فلا بد للبرلمان الاتحادي الذي يريد حجب الثقة عن المستشار من أن يختار في نفس الوقت بأغلبية أصواته خلفا لهذا

*فايمار: **جمهورية فايمار** بالألمانية(Weimarer Republik :)هي الجمهورية التي نشأت في ألمانيا في الفترة من 1919 إلى 1933 كنتيجة الحرب العالمية الأولى وخسارة ألمانيا الحرب. سميت الجمهورية الناشئه باسم مدينة فايمار الواقعة بوسط ألمانيا والتي اجتمع بها ممثلوا الشعب الألمانى في العام 1919 لصياغة الدستور الجديد للجمهورية والذي إتبعته الجمهورية حتى العام 1933 حين تمكن الزعيم النازي أدولف هتلر من إحكام سيطرته على مقاليد الحكم في برلين بعد توليه منصبي المستشارية ورئاسة الجمهورية. اعتبر المؤرخون هذا الحدث نهاية جمهورية فايمار.

المستشار. والجدير بذكره في هذا السياق هو أنه جرت محاولتان سابقتان لإسقاط المستشار الاتحادي من خلال" حجب الثقة البنّاء "وفقاً لمادة الدستور67، ولم يُكتب النجاح سوى لواحدة منهما فمن خلال حجب الثقة عن المستشار الأسبق هيلموت شميت في أكتوبر 1982 أصبح هيلموت كول خلفا له وترأس تحالفاً بين الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الديمقراطي الحر حكم ألمانيا حتى عام1998. [1]

المطلب الثالث: السلطة التشريعية الألمانية

تتالف السلطة التشريعية الألمانية من مجلسين المجلس الأول هو المجلس الفدرالي(البوندستاج)حيث تأسس أول برلمان ألماني في ثمانينيات القرن 19 بعد سنوات قليلة من توحيد الولايات الألمانية على يد السياسي (البروسي أوتوفون بسمارك)*، وتأسيسه الإمبراطورية الألمانية أو ما يعرف بـ"الرايخ الألماني الأول "وتوليه منصب المستشار فيها عام1871 .

وارتبط البرلمان الألماني الأول باسم "الرايخستاغ"، وهو مقره الذي ظل منذ تأسيسه يواصل منه وظيفته التشريعية حتى أحرقه النازيون ودمروه عام 1933، قبل أيام من الانتخابات التي أتت بالزعيم النازي(أدولف هتلر إلى السلطة) *

أما برلمان ألمانيا الحديثة (البوندستاغ) فقد تأسس بالتزامن مع قيام جمهورية ألمانيا الاتحادية 1949، وظل مقره منذ ذلك الوقت في العاصمة القديمة بون، وانتقل بعد توحيد الألمانيتين عام 1990

---

[1] –لؤي المدهون– النظام السياسي الألماني موافقة ناجحة بين منطق الفدرالية واستحقاقات التاريخ https://groups.google.comتاريخ الدخول2016–12–20الساعة15,27

***اوتو فون بيسمارك** (*Otto Eduard Leopold von Bismarck*) 1)ابريل 30 – 1815 يوليو (1898 كان سياسي ألماني مسك منصب رئيس وزراء بروسيا بعد ما عيّنه الملك *فيلهلم الاول* (Wilhelm I) من 1862لحد سنة 1890

***هتلر** بالألمانيةAdolf Hitler 20 أبريل 30 – 1889 أبريل 1945 سياسي ألماني نازي، ولد في النمسا، وكان زعيم ومؤسس حزب العمال الألماني الاشتراكي الوطني والمعروف باسم الحزب النازي .حكم ألمانيا في الفترة ما بين عامي 1933و1945 حيث شغل منصب مستشار الدولة . واختارته مجلة تايم واحدًا من بين مائة شخصية تركت أكبر اثر في تاريخ البشرية في القرن العشرين.

إلى مقره الحالي في مبنى "الرايخستاغ" القديم، بعد تجديده بالكامل عام 1999 في العاصمة الجديدة برلين. [1]

الأهداف

يناط بالبرلمان الألماني عدد من الواجبات الرئيسية؛ هي التشريع من خلال سن قوانين جديدة أو تعديل الدستور والقوانين المعمول بها عند الضرورة، والسهر على تحقيق مصالح الشعب، وانتخاب مستشار للبلاد (رئيس الوزراء) أو سحب الثقة منه باستفتاء يجري بين النواب، ومراقبة عمل الحكومة والسلطات التنفيذية وأجهزة الاستخبارات، وإقرار الاتفاقات الموقعة مع الدول الأجنبية أو المنظمات الدولية والتصديق على الموازنة العامة للدولة.

ويشارك البرلمان في انتخاب رئيس الجمهورية من خلال أعضائه الممثلين لنصف أعضاء الجمعية العمومية التي تجري لانتخاب الرئيس، ويسمي "البوندستاغ" –من خارج أعضائه– مفوضا للجيش الألماني يتولى دراسة أوضاع القوات المسلحة وحل مشكلات جنودها، ومراقبة مهامها العسكرية الخارجية.

الهيكلة

يُنتخب البرلمان الألماني كل أربع سنوات، ويبلغ عدد نوابه الثابتين 598 عضوا غالبا ما تتم زيادتهم بسبب الطبيعة المعقدة لتوزيع أصوات المقترعين في الدوائر الانتخابية على المقاعد الفائزة. ويصل عدد نواب "البوندستاغ" الحالي (عام 2016) إلى 631 نائبا يتوزعون على كتل برلمانية لأربعة أحزاب سياسية، هي: المسيحي الديمقراطي والاشتراكي الديمقراطي والخضر واليسار.

ويتم انتخاب أعضاء البرلمان بنظام مختلط، إذ يُنتخب نصفهم بنظام القائمة النسبية والنصف الآخر بنظام الدوائر الفردية، ولا يقلل هذا النظام من أهمية دور الأحزاب في عملية الانتخاب، بل ترتفع فرص الفوز حتى بالدوائر الفردية لدى مرشحي للأحزاب.

ويعتبر رئيس البرلمان الألماني الذي هو صاحب أكبر كتلة برلمانية ثاني أعلى منصب سياسي في ألمانيا بعد رئيس الجمهورية. ويساعد رئيس البرلمان في أداء مهامه نوابٌ يمثل كل منهم كتلة لحزب

[1]– . لؤي المدهون ، مرجع سابق

ممثّل في "البوندستاغ"، ويؤدي البرلمان المهام الموكلة إليه من خلال 23 لجنة، أهمها الداخلية والخارجية والدفاع والشؤون الأوروبية والرقابة البرلمانية، والميزانية، والقانونية والشكاوى.

و يساهم "البوندستاغ" في صياغة علاقات بلاده الخارجية مع الدول المختلفة من خلال 53 مجموعة علاقات صداقة برلمانية مع عدد كبير من دول العالم، من بينها ثلاث مجموعات للعلاقات مع دول عربية هي: مجموعة العلاقات البرلمانية الألمانية المصرية، ومجموعة العلاقات البرلمانية مع دول الشرق الأوسط الناطقة بالعربية، ومجموعة العلاقات البرلمانية الألمانية مع دول المغرب العربي. [1]

وناقش البرلمان الألماني في العقود الماضية عددا من القضايا والملفات الساخنة تصدّرها تفويض الجيش الألماني بالمشاركة في 14 مهمة عسكرية في الخارج، كانت أولاها مهمة "كافور" في كوسوفو عام 1999 ، وآخرها المشاركة في المجهود الحربي الفرنسي ضد تنظيم الدولة الإسلامية في الأراضي الخاضعة له في سوريا يوم 04/ ديسمبر/ 2015.

كما ناقش "البوندستاغ" عددا من القضايا الأخرى التي شغلت الرأي العام داخليا وخارجيا، مثل إغلاق مفاعلات الطاقة النووية والتحول لاستخدام مصادر بيئية ومتجددة للطاقة، ومساهمة ألمانيا في تقديم الحزم المالية لإنقاذ اليورو، ومساعدة الدول الأوروبية التي أوشكت على الإفلاس بتأثير أزمة ديونها السيادية وفي مقدمتها اليونان.

في الثاني من شهر جويلية 2016، وافق البرلمان الألماني على مشروع قانون رمزي يعترف بدور ألمانيا في ما جرى للأرمن خلال الحرب العالمية الأولى، ويصف دور العثمانيين آنذاك بأنه إبادة، ولم تشارك المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل ولا وزير خارجيتها في التصويت.

وسارعت تركيا إلى التنديد بتبني مجلس النواب الألماني القرار، مؤكدة أنه يشكل" خطأ تاريخيا حيث تقول أنقرة إن القتلى الأتراك لا يقلوا عددا عن الضحايا الأرمن عندما ثاروا على الحكم العثماني[2].

وينص الدستور الألماني في هذا السياق على ما يلي:

---

[1] القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية طبعة شهر جويلية 2002

1 المرجع نفسه

-المجلس النيابي الاتحادي مادة38 مبادئ قوانين الانتخابات الأساسية، والوضع القانوني للنواب

1-يتم انتخاب النواب للمجلس النيابي الاتحادي (بوندستاغ)عن طريق انتخابات عامة، مباشرة حرة متساوية وسرية. وهم ممثلو الشعب بكامله، وليسوا مرتبطين بأي تكليفات أو تعليمات، ولا يخضعوا سوى لما تُمليه عليهم ضمائرهم.

2-لكل من بلغ الثامنة عشرة من عمره الحق بالتصويت في الانتخابات، ولكل من بلغ سن الرشد القانوني الحق بالترشح للانتخاب [1].

المجلس الثاني بالسلطة التشريعية الألمانية هي:

مجلس الولايات أو البوندسرات

يمثل مجلس الولايات (البوندسرات) الولايات الست عشرة ، ويعبر عن العناصر الفيدرالية المكونة للدولة الاتحادية، كما أنه يتكون من أعضاء ترسلهم حكومات الولايات. ولكل ولاية ثلاثة إلى ستة أصوات تبعا لعدد سكانها. ومن خلال مجلس الولايات تشارك الولايات في صوغ وتشريع القوانين وإدارة شؤون جمهورية ألمانيا الفيدرالية. ولا يعد مجلس الولايات هيئة تابعة للولايات، بل هو هيئة فيدرالية تضطلع فقط باختصاصات اتحادية. ونظراً للتشكيلات السياسية الحزبية المختلفة في الاتحاد والولايات فإنه يمكن لمجلس الولايات أن يحقق نوعاً من التوازن السياسي، كما يمكن استخدامه كأداة للمعارضة من أجل إعاقة العمل السياسي للحكومة الاتحادية، وهو ما تكرر في السنوات الأخيرة حيث تحتل المعارضة أغلبية مقاعد مجلس الولايات، وعلى هذا النحو تحد من قدرة الحكومة الاتحادية على تمرير قوانين مهمة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن رؤساء حكومات الولايات يتولون رئاسة هذا المجلس بالتناوب وفق نظام دوري محدد، ويُنتخب الرئيس لمدة عام واحد يضطلع فيه بالصلاحيات المخولة لرئيس الجمهورية، في حالة عجز الأخير عن القيام بمهامه

وفي هذا الشأن ينص الدستور الألماني في مادته 51:

[1] المرجع نفسه

1- يتألف المجلس الاتحادي من أعضاء في حكومات الولايات الاتحادية التي تقوم بتعيينهم وسحبهم، ويمكن لأعضاء آخرين في حكوماتهم أن ينوبوا عنهم.

2- لكل ولاية اتحادية عدد من الأصوات في المجلس لا يقل عن ثلاثة أعضاء، ويكون للولايات التي يزيد عدد سكانها عن مليوني نسمة أربعة أصوات، وللولايات التي يزيد عدد سكانها عن ستة ملايين نسمة خمسة أصوات، وللولايات التي يزيد عدد سكانها عن سبعة ملايين نسمة ستة أصوات.

3- بإمكان كل ولاية اتحادية أن توفد عدداً من الأعضاء يساوي عدد الأصوات التي تستحقها. لا يتم الإدلاء بالأصوات المخصصة لأي ولاية إلاّ إذا كانت موحدة، وإذا أعطيت من قبل أعضاء الولاية الحاضرين أو من يمثلهم. [1]

المجلس الاتحادي

3أ يستطيع المجلس الاتحادي، من أجل التعامل مع شؤون الاتحاد الأوروبي، أن يشكل هيئة غرفة أوروبا، حيث تكون قراراتها بمثابة قرارات المجلس الاتحادي نفسه، ويسري هنا مفعول المادة52 فقرة (2)و (3)جملة 2 بالتناوب.

4- يمكن أن يُظم إلى لجان المجلس الاتحادي أعضاء آخرين من حكومات الولايات الاتحادية أو أعضاء مكلفون من قبلها.

مادة53 مشاركة الحكومة الاتحادية

لأعضاء الحكومة الاتحادية الحق، وفي حالة الطلب منهم، يتوجّب عليهم المشاركة في جلسات المجلس الاتحادي ولجانه. ويجب الاستماع إلى وجهة نظرهم في كل وقت. تُحيط الحكومة الاتحادية المجلس الاتحادي علماً بتسيير أعمالها بشكلٍ متواصل.

تجرى الانتخابات الاتحادية لمجلس النواب الألماني(البوندستاغ) في العادة كل أربع سنوات ولكن إمكانية الانتخابات المبكرة تبقى موجودة في حالة وجود ظروف استثنائية مثل حالة الشلل السياسي العام

[1] المرجع نفسه

الناتج عن هيمنة المعارضة المحافظة على مجلس الولايات وغياب أرضية شعبية تؤيد سياسية المستشار الإصلاحية. ولكن القرار النهائي في هذا الصدد يبقي في يد الرئيس الألماني. ويمكن أن يستغل المستشار الإمكانيات التي يتيحها الدستور له، وأن يطلب من البرلمان طرح"سؤال الثقة حول حكومته"، وفي هذه الحالة" تتعمد "الحكومة أن تهزم لتفقد أغلبيتها، وهكذا يصبح أمام الرئيس مهلة 21يوماً لتحديد ما إذا كان سيحل البرلمان ويفتح الطريق أمام انتخابات برلمانية مبكرة[1] يستنتج مما سبق أن الدستور الألماني منح صلاحيات واسعة للمستشار الألماني خاصة في مجال السياسة الخارجية لتنفيذ رؤياه وقناعاته الحزبية الا ان ذلك يستوجب تناسقا وتفاهما مع وزير خارجيته اذا لم يكونا من نفس التشكيل الحزبي حتى لا تكون اهداف وقرارات السياسة الخارجية غير متناسقة وغير منسجمة كما ان الدستور الألماني وعلى عكس الدساتير في الانظمة البرلمانية منح للريس الألماني صلاحيات في غاية الأهمية بالنسبة للنظام السياسي وفي علاقته بالهيئات الأخرى كالحكومة والمستشار والبرلمان بهيئتيه.[2]

المبحث الثاني :مبادئ السياسة الخارجية الألمانية

ترتكز السياسة الخارجية الألمانية منذ تحررها من سلوكيات وأفكار النازية، على مبادئ ثابتة يتمثل جوهرها في التعاون مع هيئة الأمم المتحدة التي أصبحت ألمانيا عضوا فيها منذ العام1973 . حيث أصبحت العضوية في الأمم المتحدة عنصرا أساسيا في السياسة الألمانية في مجالات الأمن والسلام وحقوق الإنسان، حيث أن الأمم المتحدة تعتبر الصرح العالمي التي تحاول فيه جميع الدول إيجاد حلول للمشاكل المطروحة عليها، والتي تواجهها في نسقها الدولي، بداية من إحلال السلم والأمن العالميين وإقرارهما إلى جانب، مراعاة قضايا الاقتصاد والتنمية وكذا قضايا حقوق الإنسان والبيئة والطفولة وما إلى ذلك. [3]

---

[1] لمركز الاعلامي لوزارة الخارجية الألمانية, " الحكومة الألمانية" , متاح على الرابط التالي http://www. almania. diplo de/Vertretung/almania/ar/01/03__Politisch__System/Bundesregieng__Seite. htm تاريخ الدخول02-12-2016ساعة الدخول21.20

[2] – القانون الأساسي لجمهورية المانيا الاتحادية طبعة شهر جويلية 2002

[3] Susanne Nies ; **des fondements de la politique etrangere allemande** ،revue internationale et stratigique1/2006. https://www.cairn.info/revue-internationale-et-strategique-2006.p-15.htm date daccee 20-12-2016 ,heure daccee15 :23

تتحمل ألمانيا نسبة تقدر بعشرة بالمائة (10%) من الميزانية المقررة للأمم المتحدة، التي بلغت حوالي1,6مليار دولار أمريكي لعام.2003 وهي بذلك تمثل ثالث دولة مساهمة في تمويل هيئة الأمم المتحدة، وينبع ذلك من شعور ألمانيا بمسؤوليتها بخلخلة النظام العالمي إبان الحقبة النازية ومحاولة السيطرة على العديد من المناطق في أوربا. وعلاوة على ذلك فإن قواعد السياسة الخارجية الألمانية قائمة على اعترافها بمسؤوليتها الأخلاقية اتجاه جرائم النازية كجزء لا يتجزأ من هوية ألمانيا الديموقراطية. وبالإضافة إلى التزامها بإملاءات الدستور الألماني، وهويتها الديموقراطية الجديدة.

تسعى ألمانيا جاهدة إلى دعم الأمن والسلام عبر العالم، وإلى الحفاظ على حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب، حيث تؤيد إرساء نظام أمني عالمي تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة والشرعية الدولية، كما تسعى إلى توسيع الاتحاد الأوربي خاصة نحو دول أوربا الشرقية الخارجة عن الهيمنة السوفياتية سابقا في ظل الحرب الباردة، وذلك ابتداء من سنة 2004 مركزة على تشكيل اتحاد يضم جيرانا أوربيين تربطهم الصداقة، والتعاون السياسي والاقتصادي الوثيق. إنه ورغم الأحداث المتعاقبة على المستوى الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط جدار برلين، وحدوث العديد من المتغيرات الجيو سياسية المهمة خاصة بالنسبة للقارة الأوربية، ظلت العلاقة مع الحلفاء الأطلسيين ركنا أساسيا من أركان السياسة الخارجية الألمانية، وهو ما يعود بدوره على ألمانيا بالنفع جراء توسيع حلف الناتو، وما يرتبط بذلك من توسيع حزام الأمن الأوربي، كما تعتبر السياسة الخارجية اتجاه روسيا الموسومة بالتقارب في المجالات الاقتصادية والسياسية، عاملا يقوي الاندماج الأوربي، ويعزز التعاون من أجل إضفاء عاملي الأمن والاستقرار والسلام في أوربا والعالم. كما تجدر الإشارة في هذا السياق إلى السياسة التنموية التي تؤديها ألمانيا على مستوى الاتحاد الأوربي كمساعدة الدول الضعيفة اقتصاديا وتحمل تبعات ذلك حتى على حساب اقتصاده، من أجل أن تتعافى هذه الدول اقتصاديا، وتنمويا، وبالتالي عدم تعريض الإتحاد الأوربي إلى التفكك والانهيار، كما تبقى مساهمتها في السياسة التنموية ومساعدة دول العالم الفقيرة ركيزة أساسية للعلاقات الخارجية الألمانية وجزءا من سياسة الحكومة الألمانية القائمة على توثيق التعاون الدولي المشترك. [1]

[1] - Susanne Nies **Ibid.** p.15

وبالرجوع إلى العلاقات الخارجية الأطلسية فإن الحزب الحاكم المحافظ في ألمانيا لم يخف نيته في تعزيز العلاقات وتنميتها مع أكبر حليف أطلسي والمتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، والدخول معها في علاقات خاصة، من شأنها تنشيط علاقات التعاون وتفعيلها، وتعزز ذلك من خلال جدول أعمال يحتل فيه إنشاء سوق عبر أطلسية مكانة بارزة توطد قضايا العولمة والجيوستراتجية مع القوى الكبرى في الاتحاد الأطلسي.

لقد سعت ألمانيا جاهدة إلى الحفاظ على هوية الاتحاد الأوربي، التي تقوم على الإرث المسيحي لأوروبا وفقا لتصورات برنامج الحزب الحاكم التي تتسم بهذه الصبغة المسيحية، كما كرر برنامج الحزب المسيحي المحافظ رفضه القاطع لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، وتقديمه عرضاً بديلاً للحكومة التركية أطلق عليه اسم" الشراكة المميزة".

أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية اتجاه منطقة الشرق الأوسط، فانه لم يحدث تغيير جوهري في مرتكزات السياسة الخارجية الألمانية، القائمة على الحفاظ على أمن وسلامة إسرائيل والعمل على التقدم في عملية السلام. كما أن المعارضة المحافظة مثلها مثل الحكومة الاتحادية كانت دائما ترحب بتصريحات الحكومة الإسرائيلية باستعدادها الانسحاب من قطاع غزة وأجزاء من الضفة الغربية وترحيبها بذلك الانسحاب الذي سيأتي في إطار خريطة الطريق، والذي سيشكل خطوة على طريق الحل القائم على وجود دولتين، وهي ترى دائما بضرورة إشراك السلطة الفلسطينية في عملية الانسحاب حتى تضطلع هذه الأخيرة بمسؤوليتها.

يعتبر الاتحاد الأوربي ركيزة أساسية وهامة بالنسبة للسياسة الخارجية الألمانية، ومالعبته خلال أزمة الديون السيادية الأخيرة لبعض دول الاتحاد يندرج في هذا السياق، وهو العمل على ربط التضامن الأوربي بتعزيز سلامة السياسة المالية، ودعم النمو الاقتصادي لكل دول الاتحاد، من خلال القدرة التنافسية، وبهذا تهدف ألمانيا إلى دعم مشروع أوربا أي مفهوم الاتحاد المستقر على المدى الطويل حيث دخل الاتفاق المالي الأوربي في الواحد من جانفي 2013 حيز التنفيذ وهو بذلك أهم الاتفاقات على هذا المضمار. كما توطدت العلاقات مع بولندا في السنوات الأخيرة على نحو ملحوظ، وتم تدعيم العمل بمفهوم مثلث فايمر (المتشكل من فرنسا، وبولندا، وألمانيا) والتعاون الثلاثي الأطراف المتشكل من(روسيا

وبولندا وألمانيا) وعلى العموم فقد سعت ألمانيا على نحو خاص من أجل الحفاظ ورعاية العلاقات مع كافة دول أعضاء الإتحاد الأوربي. [1]

وفي ظل قيادة السياسة الخارجية لوزير الخارجية الألماني (فيستر فيلي) *قام هذا الأخير بزيارة كافة الدول أعضاء الاتحاد الأوربي، وتسعى بذلك ألمانيا إلى صياغة المستقبل وتشكيله حيث سعى(فيسترفيلي) إلى المبادرة باقتراحات رفقة دول الإتحاد الأوربي لصياغة إتحاد أكثر نجاعة وفعالية وشفافية وديموقراطية ومن أجل أن يكون تجمعا اقتصاديا وأمنيا يمكنه الوقوف في وجه أكبر القوى على الصعيد العالمي.

كما انه ومن بين القضايا الراهنة التي تسعى ألمانيا إلى الحرص على استمرارها في ظل سياسة خارجية موسومة بالفاعلية وأن ترمي إلى صياغة سياسة جوار جديدة اتجاه أوربا الشرقية واتجاه دول جنوب حوض البحر المتوسط التي تشهد تحولا ديموقراطيا، حيث دخلت الحكومة الألمانية في الشراكة من أجل التحول الديموقراطي مع دول إفريقيا التي تشهد تحولا ديموقراطيا، حيث تعني تلك الشراكة على سبيل المثال لا الحصر تدعيم المجتمع المدني، والحوكة الرشيدة والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، ويرتكز هذا التعاون حاليا بصفة اكبر مع كل من دولتي تونس ومصر، كما يمكن مده الى كل مدن المنطقة على حسب الرؤية الألمانية لدول حوض المتوسط، حيث قرر الاتحاد الأوربي العمل من أجل تأسيس الشراكة من أجل الديموقراطية والرخاء مع جنوب حوض المتوسط. [2]

المطلب الاول: السياسة الألمانية سياسة سلام

---

[1] Susanne Nies **Ibid.** p16

* **يدو فيسترفيله:) Guido Westerwelle** سياسي ألماني شغل منصب وزير الخارجية في الحكومة الثانية للمستشارة الالمانية أنغيلا ميركل ونائبا مستشار ألمانيا 2009-2011

[2] –David. P. CALLEO. and Philipe H. Gordon ،**from the atlantic to the aurals. National perspectives , on the new Europe**, seven loks press, Arlington, 1992, p94/95

2Armand Colin،Les **fondements des politiques étrangères des États européens** ، (Revue internationale et stratégique) .1/2006N°61 .P252

تصيغ ألمانيا سياستها الأمنية في المقام الأول على نحو متعدد الأطراف، حيث ترى أن التزامها ينبع من مبدأي الأمن المتشابك والسياسة الوقائية. وفي الخطة الاستراتيجية المعتمدة من الناتو بتاريخ نوفمبر2010 ، ويحتل كل من خفض التسليح وعدم الانتشار النووي بوصفهما مهمتين أساسيتين للناتو مكانا راسخا.

تحرص ألمانيا على تحقيق مزيد من الأمن والاستقرار العالميين من خلال خفض التسليح وتحديد التسليح والشفافية، ويندرج في هذا الأمر الهدف طويل الأمد المتمثل في عالم بدون أسلحة نووية. كما لا يزال الحد من الأسلحة التقليدية أحد الأهداف المهمة التي تسعى ألمانيا إلى تحقيقها. وفي هذا الصدد تساند ألمانيا مشاريع ومبادرات عديدة لإزالة الذخائر الانشطارية الخطيرة ولتحسين وضع الحد من الأسلحة الصغيرة والخفيفة.[1]

وفي أثناء فترة عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي في العامين 2011 و 2012 اضطلعت ألمانيا بمسئولية خاصة، وحددت مرتكزات خاصة بها، ومنها على سبيل المثال توفير حماية أفضل للأطفال في النزاعات المسلحة وإقرار الارتباط بين التحول المناخي والأمن.

في أفغانستان، وفي غرب البلقان، أو فيما يتعلق بمكافحة القرصنة في القرن الأفريقي تحملت ألمانيا أيضا مسئولية عسكرية تجاه تنفيذ قرارات الأمم المتحدة. وعلى ما تم تقديمه من تعزيز للإسهام العسكري والمدني في أفغانستان، فقد تم لأول مرة فتح آفاق واقعية للانسحاب من أفغانستان بنهاية عام 2014.كما تم في المؤتمر الدولي الخاص بأفغانستان الذي انعقد في ديسمبر/2013 في بون إحداث مزيد من الحراك في العملية السياسية والشراكة طويلة الأمد مع أفغانستان.

كما تسهم ألمانيا في المساعي الدولية الرامية إلى تحقيق الاستقرار في مالي. وعليه قرر البرلمان الألماني البوندستاغ في فبراير 2013 مشاركة الجيش الألماني في" بعثة الإتحاد الأوروبي العسكرية للإسهام في تدريب قوات الأمن الصومالية "والدعم اللوجستي للقوات الدولية في إطار بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية.

[1] Armand Colin , **Ibid** p252

وفي سوريا لا يزال المجتمع الدولي منذ بدء الانتفاضة على نظام الأسد يبحث عن طرق للخروج من دائرة العنف هناك. وفي هذا الصدد تحرص ألمانيا على التوصل إلى حل سياسي للأزمة، حيث أقرت ألمانيا بالتعاون مع شركائها في الاتحاد الأوروبي طائفة من العقوبات على القيادة السورية، كما تقدم دعما إنسانيا للمدنيين المعذبين.

أما أزمة الشرق الأوسط فتحظي بمقام رفيع من الاهتمام من جانب الحكومة الألمانية، وخاصة إذا ما وضع في الاعتبار ما تتحمله ألمانيا من مسئولية تاريخية تجاه أمن إسرائيل. وبجانب تعزيز بناء الهياكل الحكومية في المناطق الفلسطينية فإن ألمانيا تساند المساعي التي تبذلها اللجنة الرباعية الدولية من أجل الدفع بعجلة المفاوضات المباشرة بين أطراف النزاع. [1]

وفيما يخص الخلاف الذي كان ناشبا بشأن البرنامج النووي ا لايراني كانت دائما ألمانيا تسعى في إطار مجموعة 3+3 (ألمانيا، فرنسا، بريطانيا العظمى، الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا والصين) إلى التوصل لحل دبلوماسي، حيث كان مطلوبا من إيران أن تتعاون مع المجتمع الدولي وأن تبدد الشكوك المحيطة بالطبيعة السلمية لبرنامجها النووي. [2]

المطلب الثاني: مراكز القوة الجديدة وصياغة العولمة

تحرص السياسية الخارجية الألمانية على استغلال الفرص التي تتيحها العولمة، وتقليص المخاطر المتولدة عنها. ومن أجل صياغة العولمة بقواعد ملزمة فإن ألمانيا توجه ناظريها إلى موضوعات جديدة مثل أمن المواد الخام، وحماية المناخ، وقضايا المياه، والهجرة وحرية الانترنت.

ستظل أوروبا والشراكة عبر الأطلسية ركيزتين أساسيتين من ركائز السياسة الخارجية الألمانية، ومع ذلك فقد ركزت السياسة الخارجية الألمانية جهودها أيضا على بناء الشراكات مع مراكز القوة الجديدة وتعزيزها، حيث تقدم دول مثل الصين، والهند والبرازيل نموذجا لعديد من الدول النامية سابقا والتي

[1] **Ibid**.p254

[2] Philipe. H– GORDON. LA NORMALISATION DE LA POILTIQUE ETRANGERE DE LALLEMAGNE. ANNE 1994 VOLUME 59. NUMERO2/PP497–516

اكتسبت في الأعوام الأخيرة ثقلا عظيما على ميزان السياسة والاقتصاد. وفي عام 2012 أقرت الحكومة الألمانية في هذا الصدد الخطة التي أطلق عليها" صياغة العولمة، بناء الشراكات وتقاسم المسئولية".

وبدمجها في" الشراكات الإستراتيجية "للاتحاد الأوروبي تتبع ألمانيا في هذا الصدد منهجا شاملا يعول على أدوات السياسة الثقافية والتعليمية لوزارة الخارجية الألمانية، وعلى دعم أكبر للاقتصاد، وعلى المشاورات الحكومية مع الشركاء المهمين والتبادل بين جمعيات المجتمع المدني.

كما تقيم ألمانيا مع تركيا حوارا وثيقا للغاية. فضلا عن هذا فقد جرى العمل على مواكبة الديناميكية الناشئة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا من خلال خطتين إقليميتين جديدتين. تعيش ألمانيا على ما تتمتع به من صراحة وترابط شبكي. وعليه قامت الحكومة الألمانية بأولى الخطوات للبدئ بسياسة غير بيروقراطية لمنح التأشيرات. [1]

المطلب الثالث :دعم حقوق الإنسان والمساعدة إنسانيا

إن احترام حقوق الإنسان هو أفضل سياسة للسلام. كما أن السعي الوثيق من أجل حقوق إنسان غير قابلة للتصرف وعالمية الطابع هو جزء هام من السياسة الخارجية الألمانية المرتكزة على منظومة من القيم. وفي هذا الصدد جرى انتخاب ألمانيا عضوا في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للفترة من 2013إلى .2015 أمكن بما تقدمه ألمانيا من مساعدات إنسانية إنقاذ حياة كثيرين في أعقاب الكوارث الطبيعية في مناطق مثل الساحل الأفريقي، وهايتي وباكستان وتخفيف آلامهم. كما قدمت ألمانيا مساعدتها الإنسانية على نطاق كبير أيضا للمعذبين في مناطق الأزمات في سوريا ومالي والسودان / جنوب السودان. [2]

المبحث الثالث :فواعل السياسة الخارجية الألمانية

[1] المرجع نفسه

[2] موقع وزارة الخارجية الالمانيةdir. sptechs. com/itemv3370-، تاريخ الدخول 02-12-2016ساعة الدخول20.30

تتأثر السياسة الخارجية الألمانية بالعديد من الفواعل الرسمية وغير الرسمية مما ادى بها الى التعقيد في الاستمرار والتغير نتيجة لهذا التأثر، وتعتبر الحكومة الألمانية أهم جهاز في اتخاذ القرارات الخارجية إضافة إلى السلطة التشريعية بمجلسيها (البوندستاج والبوندسرات)، يضاف إليها تأثير الهيئات غير الرسمية الممثلة في الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام والرأي العام وجماعات المصالح والشركات الاقتصادية الكبرى، وكلها عوامل تساهم في تحديد السياسة الألمانية الخارجية اتجاه عديد القضايا المحلية والإقليمية والعالمية. فعلى الصعيد الإقليمي كان للأحزاب السياسية تأثيرا كبيرا على العلاقة الألمانية التركية، حيث ضغطت جل الأحزاب السياسية على الحكومة الألمانية لكي يكون لها موقفا سلبيا اتجاه الانتماء للاتحاد الأوربي، أما وصولا إلى القضية الأشد جدلا وإثارة على المستوى الأوربي وهي قضية اللاجئين فبعد تبني أنجيلا ميركل المستشارة الألمانية سياسة الباب المفتوح والتي تنص على فتح الباب امام اللاجئين بنسب معينة بين دول الاتحاد الأوربي بالرغم من معارضة كثيرا من السياسيين لتلك السياسة وتدفق الآلاف على دول الإتحاد الأوربي، وفي هذا السياق بدا العديد من الدول الأوربية تبدي رأيها الرافض لسياسة اللجوء وأظهرت هاته الدول سلوكا عدائيا اتجاه كل اللاجئين الوافدين من مختلف أصقاع العالم خاصة اللاجئين السوريين، وفي مقدمة هذه الدول الرافضة نجد أكثرها شراسة في هذا التعامل كل من المجر وهنغاريا كما استغل السياسيون بهذه الدول الممارسات الخاطئة للاجئين في تأليب شعوب العالم الأوربي ضدهم حيث خرجت المسيرات الحاشدة حاملة شعارات البغض والكراهية لهؤلاء اللاجئين وبأنه غير مرحب بهم بأوربا كما عبر المواطنون الألمان عن رفضهم لأسلمة ألمانيا أو دول الإتحاد الامر الذي وضع المستشارة الألمانية ميركل في مأزق فكان لابد من تغييرها للسياسة المتبعة.

المطلب الأول: الفواعل الرسمية للسياسة الخارجة الألمانية

لن نجد أنفسنا أمام فاعل واحد عندما نتطرق إلى التأثير في السياسة الخارجية الألمانية بل هي فواعل متعددة، تؤثر بدرجات متفاوتة ولعل أهم هذه الفواعل الرسمية الرئيسية هي:

الحكومة الألمانية

تعد الحكومة الفاعل الرسمي الرئيسي في السياسة الخارجية الألمانية وفي عملية اتخاذ القرار وهي إحدى المحددات الرسمية الداخلية أيضا، وتعد القرارات التي اتخذتها المستشارة الألمانية منذ توليها هذا

المنصب كان لها صداها الواسع داخل ألمانيا وخارجها وهنا يمكننا تطبيق منهج تحليل السياسة الخارجية والذي يتحدث عن صاحب القرار الذي يتمثل في شخص المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل وما هو متاح لديها من معلومات وثروات قومية ودوافع وحوافز اقتصادية أدت بها إلى تبني سياسة خارجية معينة اتجاه اللاجئين السوريين منهم خاصة، فظاهرة قبول اللاجئين السوريين لم تكن بدافع إنساني كما يعتقد البعضبل بدافع تحقيق المصلحة القومية لألمانيا فالمجتمع الألماني الذي تعدى ال80 مليون نسمة.[1] يتجه أغلبه إلى الشيخوخة، كما أن الاقتصاد الألماني بحاجة إلى يد عاملة شابة خاصة في بعض الاختصاصات الحساسة والتي وجدت فيه ميركل ملاذا لدى بعض اللاجئين السوريين، كما أن الاستقبال للعائلات السورية هدفها أطفال هاته الأسر التي ستدمج في المجتمع الألماني والتي سيكون لها مكانة ما في بناء اقتصاد وثقافة وأمن ألمانيا مستقبلا.

فمنذ اندلاع الأزمة السورية وتصدع الموقف الدولي وخاصة الأوربي إزاء أزمة اللاجئين السوريين والحكومة الألمانية تسعى للتوصل إلى أرضية بين دول الاتحاد لمواجهة تلك الكارثة الإنسانية التي تهز العالم. فمند شهر جانفي2010 وحتى سبتمبر 2014 دخل ألمانيا نحو 941 لاجئا سوريا، وذلك طبقا لإحصاءات مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، وفى مارس 2013 أعلنت الحكومة الألمانية استعدادها لقبول استقبال اللاجئين المقيمين بلبنان بعدد يبلغ نحو 20000 لاجئ سوري طبقا لبيانات وزارة الداخلية الألمانية الفيدرالية وهذا يمنح اللاجئ السوري إقامة مؤقتة لمدة سنتين قابلة للتجديد، كما ابدت نحو 15 ولاية ألمانية دعمها من خلال توفير ما يقرب من 10000 مكان لإقامة اللاجئين به. [2]

وفي سبتمبر2015 اعلنت المستشارة الألمانية ميركل ضاربة بعرض الحائط سياسة الأحزاب اليمينية المسيحية في(ولاية بافاريا) عن استعدادها لقبول آلاف اللاجئين السوريين العالقين في المجر في آخر لحظة الأمر الذي ضاعف من حدة الانتقادات الموجهة لها سوآءا داخليا من جانب بعض

1محمد مختار قنديل ، محددات السياسة الخارجية : بالتطبيق علي الولايات المتحدة الامريكية والمانيا، الحوار المتمدن، العدد3412 ،بتاريخ 30-06-2011، ص16

[2] ياسمين ايمن محمد عبد الله، السياسة الألمانية اتجاه قضية اللاجئين ، دراسة حالة اللاجئين السوريين، فترة الدراسة (2011-2016) المركز الديموقراطي العربي file:///d:/htmتاريخ الدخول 13-12-2016 ساعة الدخول 20:34

الشخصيات كرؤساء بعض الأحزاب مثل(هورست سيهوفر) رئيس الاتحاد الاجتماعي المسيحي وأيضا من قبل وزير الداخلية(توماس دي ميزير) الذين كانا يتجهان رفقة أحزاب أخرى الى رفض سياسة المستشارة ميركل فيما يخص السياسة اتجاه اللاجئين، والذين أيضا استغلا الهجمات الإرهابية التي حدثت في باريس في شهر نوفمبر2015لدعم موقفهم المعارض لسياسة ميركل والمطالبة بوضع حد لأعداد اللاجئين المسموح بهم بدخول ألمانيا، إلا انه ونتيجة للضغوطات المتواصلة والمتكررة للمعارضة الألمانية المتمثلة في بعض الأحزاب والرأي العام الألماني أو من جانب أعضاء البرلمان والذين اجتمعت بهم في نوفمبر2015 رأت انه من الحكمة العدول عن تلك السياسة المنتهجة في دخول الأعداد الهائلة من اللاجئين لألمانيا دون وضع حدود، ووعدت بتقليل أعداد اللاجئين إلى أقصى حد ممكن حتى لا تزيد من الأعباء التي تثقل كاهل الاقتصاد الألماني والمتمثلة أساسا في توفير المزيد من مراكز اللجوء والخدمة والصحة وتوفير ضروريات اندماج هؤلاء اللاجئين داخل المجتمع الألماني وهذا ما يتطلب المزيد من الميزانية السنوية التي تثقل كاهل الاقتصاد الألماني وتعود عليه بالسلب. ولذلك لجئت المستشارة الألمانية ميركل مع باقي الدول الأوربية إلى عقد اتفاقية مع تركيا في مارس2016 بغية منع تدفق المزيد من اللاجئين حيث أنهم استوعبوا جيدا صعوبة استقرار القارة الأوربية بدون استقرار تركيا التي تعد بدورها مدخلا ومنفذا للاجئين إلى دول الاتحاد وهذ اما عبرت عنه ميركل في العديد من التدخلات الخطابية في شتى دول الاتحاد وبعض الدول الأوربية الأخرى. [1]

البوندستاج او مجلس البرلمان الاتحادي.

يعتبر البرلمان الألماني(البوندستاج) من الفواعل الرسمية في السياسة الخارجية الألمانية حيث ان عملية صنع القرار في مرحلة من مراحلها تعرض على (البوندستاج) وبالتالي فان اهميته في صنع السياسة الخارجية لا تقل أهمية على تلك التي منحها الدستور للحكومة فهو يلعب دور الهيئات المؤسسية التي تساهم في صنع القرار الألماني الخارجي ومما يظهر أيضا منهج تحليل السياسة الخارجية بوضوح،

[1] غياث بلال، السياسة الألمانية و أزمة اللاجئين، مركز الجزيرة، تاريخ النشر net 2015-09-13
http//wwwaljazera knowledjgate/opinion /تاريخ الدخول2016-12-29-ساعة الدخول12:54

(والبوندستاج) الألماني هو برلمان فاعل بشكل واضح حيث أنه المسؤول الرئيسي عن صياغة القوانين الألمانية كما انه يمارس دور الرقيب على الوزارات الحكومية ومن حقه مساءلة الوزراء. [1]

ولقد تعرضت المستشارة أنجيلا ميركل إلى المسائلة عن السياسة المتبعة اتجاه قضية اللاجئين حيث أن القرارات لا ينبغ أن تصدر من الرئيس التنفيذي وحده دون عرضها على الاجهزة المختلفة والرأي العام وتزوجيه الأمور للنحو التي تريده من خلال الخطابات الرسمية المختلفة، كما أن الجرأة التي استخدمتها ميركل تعود إلى أن السياسة الخارجية الألمانية تستند بشكل كبير على الرأي العام، حيث أن هذا الأخير لا يرغب في عودة نظام هتلر النازي مرة أخرى، وبالتالي فهو سوف يقبل بسياسة ميركل على المدى البعيد حيث أنها على دراية بسيكولوجية المجتمع الألماني. [2]

يتشكل في الوقت الحالي البرلمان الألماني(البوندستاج) من المحافظين مع الحزب الديموقراطي الاشتراكي (80%)بينما الأحزاب المعارضة ومنها اليسار والخضر أو(greens) فيشكلون نسبة صغيرة من أعضاء البرلمان بينما الأحزاب اليمينية المتطرفة والتي لا تشكل تهديدا بالنسبة لميركل فانه وبالرغم من عدم مقدرتها على الفوز في انتخابات 2013 إلا انه بسبب سياسة ميركل اتجاه اللاجئين، فان تلك الأحزاب أصبحت على مقدرة لزيادة مصداقيتها عند الرأي العام الألماني، ورفع العلاج القلق المجتمعي بشأن القدرة على نسبة فوزها، وذلك إذا نأت بنفسها عن سياسات كراهية الأجانب والقومية من جهة، وتوجيه مجهوداته لعلاج القلق المجتمعي بشان القدرة على التصرف أمام تلك المشكلة، وعبر المفكرين الفاشستيين عن رغبتهم في تدمير فكرة الدولة الديموقراطية، لعدم قدرتها على الحل والقيام بدولة ذات معايير مختلفة ولقد عبر المستشار السابق (لألمانيا قيرهارد شرودر) بأن أغلبية أعضاء البرلمان وإن كانوا يرفضون سياسة ميركل إلا انهم يناقشون ذلك من وراء الأبواب فقط. [3]

---

[1] مرجع سابق

[2] Horn Heather," Germeny: where leader date :15\01\2016, available on:ship is on trial?", The Atlantic, published http://www. theatlantic. com/international/archive/2016/01/merkel-germany-refugee-policy/426663/ , accessed date:04\05\2016

[3] -Melanie Amann, Maik Baumgärtner, Markus Feldenkirchen, Martin Knobbe, Ann-Kathrin Müller, Alexander 51/2015 published date:(12\ 12\ 2015) , available onhttp://www.

تعتبر أحداث كولونيا في ليلة عيد الميلاد والتي قام فيها مجموعة من الرجال اللاجئين بالتحرش بالنساء الألمانيات ففي أثناء انعقاد اجتماع البرلمان الألماني (البوندستاج بتاريخ جانفي 2016)أدان ردود افعال اليمينيين المتطرفين إزاء الأجانب والشعارات المناهضة لهم ووضحت زعيمة حزب اليسار المعارض(كاتيا كيتينغ) استياءها من أحداث كولونيا(وعبرت على انه لا يجب إلقاء اللوم على الأجانب فقط، كما أدانت رئيسة حزب الخضر(كاترين غوريتغ ادكارت) الاعتداءات، ولكنها بالمقابل رفضت الحملات التي وقعت ضد الأجانب أو اللاجئين سوآءا على وسائل التواصل الاجتماعي أو في الشوارع الألمانية، واقترح عدد كبير من نواب البرلمان بزيادة عدد الشرطة الألمانية وتدريبهم على مواجهة ذلك النوع من الاعتداءات الجنسية حيث أنها غير مدربة على ذلك. وفي تقرير أجرته صحيفة "فرانكفورت ألغماينه تسايتونغ"* وضح ذلك التقرير على معارضة أعضاء الكتلة البرلمانية للاتحاد المسيحي في البرلمان الألماني لسياسات الحكومة وشددوا على ضرورة تشديد الرقابة على الحدود ووقف عملية تدفق مزيدا من اللاجئين[1] ، ولقد صادق البرلمان الألماني على قوانين جديدة خاصة بإصدار هويات شخصية للاجئين تى تتمكن الحكومة الألمانية والمؤسسات من تقديم الخدمات لهم والدعم.[2]

وهذا يدل على تعاون البرلمان الألماني الكبير وعلى مدى أهميته داخل السياسة ورغبة الأعضاء الداخليين فى مساعدة اللاجئين كما انه يبين الموقف القوى لميركل داخل حدود ألمانيا وعلى مستوى مؤسسات الدولة المختلفة ويبرز أهمية الخطابات ودورها في صنع القرار فالخطابات واسلوب صياغتها له أكبر الأثر في صنع القرارات وفى تشكيل الآراء.

---

spiegel. de/international/germany/refugee-crisisdrives-rise-of-new-right-wing-in-germany-a-1067384. html , accessed date : 04\05\2016- Time acceessed16. 30

* **صحيفة فرانكفورت العامة** بالألمانية (Frankfurter Allgemeine Zeitung:هي صحيفة يومية ألمانية جهوية، صدر العدد الأول منها في 1 نوفمبر . 1949

[1] بيرنارد كغيسلار، عبد الرحمان عمار ", كي لا تتكرر أحداث كولونيا .، البوندستاغ والحل المناسب, DW , "تاريخ النشر 15\01\2016 http://dw. com/p/1HdfMتاريخ الدخول .05\12\2016 ساعة الدخول18:20

[2]German parliament approves IDs for refugees" , DW , published date :14\01\2016 , available on : FR://dw. com/p/1HdwR , accessed date: 04\05\2016 18,time accessed12 :20

بعد تعريجنا على ذكر الفواعل الرسمية للسياسة الخارجية الألمانية يمكننا الانتقال الى الفواعل أوالمؤسسات غير الرسمية المؤثرة بدرجات متفاوتة هي الاخرى في السياسة الخارجية الألمانية

المطلب الثاني: الفواعل غير الرسمية

الرأي العام الألماني

يعتبر الراي العام احد الفواعل غير الرسمية المؤثرة في السياسة الخارجية ويرجع ذلك بطبيعة الحال الى نوع نظام الحكم، ففي الأنظمة الديموقراطية يتسع عامل المناورة والتحرك، بينما نجده لا يؤثر في الأنظمة الشمولية الديكتاتورية حيث أن الدولة هي المسيطر والمؤثر الوحيد في السياسة الخارجية وفي ألمانيا الاتحادية يعطي نظامها الديموقراطي مجالا وفسحة من التحرك للرأي العام حيث يعبر الجماهير عن آرائهم وقناعاتهم بطرق شتى، والرأي العام الألماني تحركه مجموعة من العوامل المختلفة منها وسائل الإعلام، ووسائل التواصل الاجتماعي، والأحزاب المعارضة، والحكومة بدورها من خلال ما تبثه من رسائل للرأي العام. ويعتبر قطاع الإعلام ومؤسساته أكبر الوسائل المؤثرة في الرأي العام الألماني كونه أحد أهم الأسباب المكونة له كوسائل الإعلام المرئية والمسموعة و المقروءة حيث تعرض القنوات الرسمية(الألمانية ard وzdf) التقارير السياسية والتي من شانها مساعدة المواطنين في تحديد موقفهم من السياسات العامة التي يتم اتباعها داخل الدولة.[1]

ولمعرفة تأثير الرأي العام على السياسة الخارجة الألمانية نستمر من مقاربة قضية اللاجئين كقرار خارجي اتخذته الحكومة الألمانية حيث عرفت ألمانيا تدفق موجات هائلة من اللاجئين ومن مختلف أصقاع العالم، يتقدمهم اللاجئون السوريون ولقد تباينت آراء ومواقف الرأي العام الألماني بخصوص هؤلاء اللاجئين بين مؤيد مرحب انطلاقا من موقف إنساني ومعارض رافض لفكرة اللجوء كونها ستؤثر على المجتمع الألماني سلبا من الناحية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، بل وحتى على المجتمع الأوربي ويبرز تشكل هذا الرأي الرافض من عدم تقبل اللاجئين الوافدين من بلدان اسلامية كأفغانستان والعراق

[1] - محمد مختار قنديل، محددات السياسة الخارجية بالتطبيق على الولايات المتحدة الامريكية والمانيا، الحوار المتمدن العدد3412، تاريخ النشر،2011-06-30 تاريخ الدخول، 20-12-2016،ساعة الدخول 20:22

واذربيجان وسوريا الخ. . وقد بدأت هذه القناعات في الظهور لدى الرأي العام الألماني خاصة مع أحداث 09-11حيث ظهر ما يسمى بالإسلاموفوبيا كما تشكلت هذه القناعات الرافضة للاجئين المسلمين من خلال تعالي الأصوات في وسائل الإعلام والتي تشير دائما الى صعوبة دمج اللاجئين داخل المجتمع الألماني. وهذا ما أثر على مواقف الحكومة الألمانية في ضرورة تغيير استقبال الأعداد المتزايدة من اللاجئين.[1]الا ان ألمانيا عرفت شهر سبتمبر من سنة2016 حدوث مشابكات عنيفة في مراكز اللاجئين، حيث أرعبت الجماعات المعادية للاجئين والتي تعرف باسم(بيغيدا)(pegida)* للتظاهر ضد اللاجئين حيث خرج ما يربو عن(9000) متظاهرا، ولكن بالعودة إلى التيار الرئيسي في المجتمع الألماني نجده متسامحا إلا انه يطغى عليه أحيانا نوع من الحدة والعنف وفى استطلاع رأي أجراه التليفزيون الألماني أظهرت النتائج أن نحو 51% من الألمان متخوفين من زيادة تدفق اللاجئين أي أن النسبة قد ارتفعت 13نقطة منذ سبتمبر الماضي وانخفضت نسبة الدعم لميركل بنحو 9 نقاط لتسجل أدنى نسبة لها منذ 2011[2]بينما يوجد نحو 44% من الألمان يؤيدون سياسة ميركل ويؤكدون على قدرة البلاد على استيعاب تلك الأزمة ولقد تغيرت تلك النسبة بسبب أحداث كولونيا) حيث واقعة التحرش في يوم عيد الميلاد والتي فعلها مجموعة من الشباب اللاجئ[3] .

وبالتطبيق على منهج تحليل السياسة الخارجية نجد أن البيئة المحيطة بصاحب القرار تأثر عليه حيث أن الراي العام الألماني أثر على المستشارة أنجيلا ميركل في سياستها اتجاه قضية اللاجئين وهذا يوضح أن صانع القرار عند اتخاذه لقراره يدرس جميع العوامل المحيطة به وكذلك النتائج التي حدثت

[1]Germany's refugee crisis , Merkel at her limit, after a historic embrace of refugees , Germen public opinion is turning", The Economist , Berlin , published date :10\10\2015 , http://www. economist. com/news/europe/21672296-after-historic-embrace-refugees-german-public-opinion-turning-merkel-her-limit ,accessed date : 23\11\2016

* و طنيون أوروبيون ضد أسلمة الغرب هي حركة سياسية ألمانية توصف بوسائل الاعلام بالتطرف، نشأت في 20 أكتو برعام 2014 في مدينة درسدن .ومنذ 19 ديسمبر عام 2014 تم تسجيل هذه المجموعة كجمعية تحت مسمى بيغيدا (PEGIDA).

[2] استطلاع : تراجع الثقة في سياسة ميركل تجاه اللاجئين , DW , "تاريخ النشر15 -01-2016 . ، http://dw com/p/1He6d تاريخ الدخول17-12-2016 ساعة الدخول14:24

[3]Aydin Yasar ," The Germany-Turkey Migration corridor refitting policies to a transnational age " , transatlantic council on migration "A project of the Migration policy institute" ,published date: February 2016 , available on : http://www. migrationpolicy. org/research/germany-turkey-migration-corridor-refitting-policies-transnational-age ,p 12

جراء اتخاذ ذلك القرار، خاصة في إطار النظم الديموقراطية التي تترك مجالا لتحرك القوى أو المؤسسات غير الرسمية.

الاحزاب السياسية

اختلفت مواقف الأحزاب السياسية الألمانية بشأن قضية اللاجئين السوريين وهذا التباين في المواقف أدى إلى انقسامات في الرأي العام الألماني حيث توجهت الآراء للحزب الذي تميل له ولسياسته ونتيجة لسياسة المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل تجاه اللاجئين تأثرت عملية التصويت في ألمانيا لصالح الأحزاب المختلفة المناهضة لسياسة الباب المفتوح ففي ولاية سكسونيا فاز حزب البديل الشعبي الألماني المعادي لاستقبال اللاجئين بربع نسبة الأصوات وهو أكبر دليل على رفض جانب كبير من الرأي العام لاستقبال مزيدا من اللاجئين ، كما فاز حزب AFD مما منحه حق التمثيل في المجالس التشريعية وهذا هو الأمر الذي هز مكانة الحزب الديموقراطي المسيحي الذي تنتمي إليه ميركل والذى سعى كثيرا للحيلولة دون حدوث ذلك الأمر ، وخسر الحزب في بعض الولايات لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية إلا أن الحزب الديمقراطي المسيحي ما زال يتمتع بشعبية واسعة تبلغ نسبتها نحو 36% مقارنة مع الحزب الديمقراطي الاجتماعي المنتمي ليسار الوسط والذى تبلغ نسبة تأييده بناء على الاقتراعات نحو 23% وأيضا بالرغم من انخفاض شعبيته طبقا لاستطلاعات الرأي التي تمت في بعض الولايات الهامة إلى 54%مقارنة بالعام 2015التي كانت تصل إلى 67% إلا أنها تعتبر نسبة كبيرة مقارنة بنسب تأييد رؤساء الأحزاب اليمينية الأخرى في المجتمع الأوروبي.

ولقد كان لفوز تلك الأحزاب أكبر الأثر في حدوث نوع من أنواع الاستقطاب داخل المجتمع الألماني وأيضا في تغيير سياسة ميركل فبعد أن اتبعت سياسة الباب المفتوح تجاه اللاجئين قامت بالتوقيع على الاتفاقية مع تركيا لمنع تدفق مزيدا من المهاجرين إلى ألمانيا والدول الأوروبية ووعدت بتقليل نسبة اللجوء إلى أكبر قدر ممكن. ولقد برر أحد المسئولين بأن السياسة المتبعة من جانب ميركل تجاه قضية اللاجئين لا تنبع عن دولة واحدة ولكنها تحتاج لدول الاتحاد أجمع. [1]

[1] Troianovski Anton , Germen voters punish Angela Merkel over migirant policy in state elections , THE WALL STREET JOURNAL , published date :14\03\2016 ,http://www.

وبتطبيق منهج تحليل السياسة الخارجية يظهر ان للمؤسسات غير الرسمية داخل الدولة الاثر الكبير في تشكيل وبلورة السياسة الخارجية والتأثير على قراراتها وهذا ما يتجلى في دولة ألمانيا حيث ساهمت المواقف المختلفة للمؤسسات غير الرسمية والبيئة المحيطة في إعادة صياغة السياسة الخارجية

المطلب الثالث: الفواعل الخارجية

عندما نشير إلى المحددات الخارجية التي تؤثر على سياسة دولة ما فإننا نقصد بذلك الدول أو المنظمات الدولية التي تؤثر في عملية صنع القرار داخل تلك الدولة وعند الحديث عن المحددات الخارجية للسياسة الألمانية فإننا لابد أن نذكر الاتحاد الأوربي باعتباره أهم محدد اقليمي من تلك المحددات.

دور الاتحاد الأوروبي في السياسة الألمانية:

يتكون الاتحاد الأوروبي من 28 دولة وينقسم التشريع داخل الاتحاد الأوروبي إلى تشريع أولى وتشريع ثانوي وتعتبر المعاهدات هي التشريعات الأولية والتي عليها يبنى التشريعات الثانوية التي تشمل القرارات والتعليمات والتنظيمات ، عملية صنع القرار داخل الاتحاد تعتمد في الأساس على البرلمان الأوروبي المنتخب الذي يجب أن يوافق على التشريعات بالاتفاق مع المجلس الأوروبي المكون من حكومات الدول الثماني والعشرين وللاتحاد الأوروبي تأثير هام جدا كمنظمة داخل دولة ألمانيا كما أن النظام التشريعي والقانوني داخل ألمانيا يتأثر بقوانين الإتحاد. [1] وبتطبيق منهج تحليل السياسة الخارجية نجد هنا أن عملية صنع القرار يشترك بها مجموعة من العوامل ومنها البيئة المحيطة بصانع القرار وتعتبر الدول الأوروبية هي البيئة المحيطة التي تؤثر في ألمانيا وفى صانع القرار كما اننا حينما نتحدث عن الاتحاد الأوروبي كمنظمة فنحن نتحدث عنه كما نتحدث عن الفرد الفاعل الذى يعمل على اتخاذ

wsj. com/articles/germans-head-to-polls-in-test-of-merkels-refugee-policies-1457857810, accessed date : 22\12\2016

[1] Friedbert Rüb, Friedrich Heinemann, Tom Ulbricht, Reimut Zohlnhöfer, "2014 Germany Report" , SGI sustainable governance Indicators (Bertelsmann Stiftung) , published date: 2014 , available on:http://www. sgi-network. org/docs/2014/country/SGI2014_Germany. pdf , pp. 44

القرارات المتعلقة بالشأن الأوروبي وحينما نتحدث عن ألمانيا كعضو داخل الاتحاد فنحن لا نتحدث عن جماد بل نتحدث عنها كشخص كائن بوجوده وهذه هي أحدى مقولات النظرية الواقعية في العلاقات الدولية.

خريطة ألمانيا السياسية.

Source :visionneuse de photos windows

المبحث الرابع: محددات السياسة الخارجية الألمانية

كثيرة تلك هي العوامل التي تؤثر في السياسة الخارجية للدول، فعوامل مثل الموقع الجغرافي وعدد السكان وتعداد الجيش والتقدم الاقتصادي والتكنولوجي كلها تؤثر على اداء السياسة الخارجية للدولة اما بالإيجاب او السلب فإما ان تعطيها قوة او ضعفا. اما فيما يخص دولة المانيا فيمكن التطرقاليه مما يلي

المطلب الأول :العامل الجغرافي والسكاني

1-العامل الجغرافي

يرى علماء الجغرافيا السياسية أن الطبيعة الجغرافية للدولة تشكل الركيزة الأولى في تكوين قوتها بل إن البعض منهم من أمثال (راتزل) قد تطرف في دعمه لهذا الرأي حيث تحدث عن نظرية المجال الحيوي و التي تقوم على عنصري المساحة و الموقع و سرعان ما تأثرت به المدرسة النازية الألمانية.

وفي الحقيقة إن تأثير العامل الجغرافي على قوة الدولة ينحصر في عوامل رئيسية ثلاث:

أ **. حجم الرقعة الجغرافية:** إن كبر حجم الدولة يمكن أن يؤثر في قوتها من ناحيتين:

فاتساع حجم الدولة يمكنها من إيواء تعداد ضخم من السكان وكذلك يعطيها وفرة وتنوع في مواردها الطبيعية إلا أن اتساع الحجم من عدم وجود تعداد سكاني يضعف من قوة الدولة.

ان اتساع حجم الدولة قد يزيد من قوتها عن طريق إعطاءها بعض المزايا العسكرية فقد يمنحها عمقا دفاعيا كما أن السيطرة على المساحات الواسعة يصبح مشكلة خاصة مع عدم ازدياد الكثافة السكانية. [1]

وهي عوامل ادا ما ربطت بالموقع الجغرافي الألماني نجد ان موقع المانيا بوسط اوربا وتقاسمها الحدود مع سبعة دول اوربية قد امدها بتنوع في المناخ والتضاريس وبالتالي امدها بقوة طبيعية ،لم تنلها الكثير من الدول الاوربية.

[1] William B. Moul, "Balances of Power: Analogy, Arguments, and Some Evidence," In David G. Haglund and Michael K. Hawes (eds.), World Politics. Power, Interdependence & Dependence, Toronto: Harcourt Brace Jovanovich, 1990, p. 58.

ب . **الموقع الجغرافي:** إن موقع الدولة الجغرافي يعد من العوامل التي تمارس تأثيرا كبيرا على مدى مشاركتها في المجتمع الدولي وعلى قوتها ولكن مثل هذا الادعاء يقبل المناقشة. هناك أقاليم في العالم اكتسبت بحكم موقعها أهمية إستراتيجية خاصة مما يزيد من قوتها وهذه الأقاليم تشتمل على ممرات مائية كمضيق جبل طارق، قناة السويس، قناة بنما. فالتحكم في هذه المناطق الإستراتيجية يعطي قوة مضبوطة للدولة التي تمارس ذلك التحكم. فعلى سبيل المثال هناك أهمية سياسية كبيرة للمواقع المطلة على البحار فهي متسع للنقل التجاري بتكاليف دون تكاليف النقل البري بكثير، كما أن للتحرك في البحار ميزة إستراتيجية، فمثلا الإفلات من قوات العدو في البحر أكثر يسرا عنه في البر، وللجزر المنعزلة في البحار مزايا سياسية واستراتيجية أظهرها أنها تشكل مراسيم للقوافل التجارية وقواعد عسكرية بحرية وجوية ذات أهمية كبرى. لقد حاول الزعيم (النازي هتلر) المتأثر بمدرسة المجال الحيوي (lebesrom) وهو المصطلح الألماني لمفهوم المجال الحيوي وحاول التوسع على الجهة الشرقية لألمانيا، فحسب هتلر فان دولة كألمانيا لابد من تواجدها على رقعة جغرافية اكبر من تلك التي تحوزها وبالتالي فعليها ان تتوسع في مجالها الجغرافي الحيوي بما يتماشى وقدراتها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، وهذا ما يقوي مكانة ألمانيا على الصعيد الأوربي أولا وعلى المستوى العالمي ثانيا. [1]

ج . **التضاريس :تتحكم** التضاريس من حيث وجود الجبال والوديان والأنهار والسهول بطبيعة النقل والاتصال داخل الدولة فكلما كان سهلا وممكنا زادت درجة التجانس والارتباط بين المواطنين، كما أن سهولة الاتصال الطبيعي تزيد من سيطرة الحكومة على الدولة وكذلك من قدرتها على تجميع قواتها العسكرية وتحريكها في الاتجاه المطلوب

فألمانيا دولة أوروبية تقع في وسط أوربا في النصف الشمالي للكرة الأرضية والشرقي منها، تغطي ألمانيا مساحة إجمالية 357,021 كم مربع، المساحة البرية349 ، 223و البحرية7 ،798 . يبلغ طول الحدود الإجمالي 3621 كم والساحل 2,389 كم

تتشارك ألمانيا الحدود مع كثير من البلدان الأوروبية أكثر من أي دولة اوربية أخرى. جيران ألمانيا هم الدانمارك من الشمال، بولندا وتشيكيا عند الحدود الشرقية، النمسا وسويسرا عند الحدود

[1] Mohammad Abo Kazleh, The Inter-relationship between Economics and National Security: Links between Security and Non-security Issues in US-Japan Alliance Relations. Munich: GRIN Scholarly Publishing, 2006.

الجنوبية، فرنسا واللوكسمبورغ عند الحدود الجنوبية الغربية، وبلجيكا وهولندا عند الحدود الشمالية الغربية، وهي سابع أكبر دولة من ناحية المساحة في أوروبا، والثالثة والستين على مستوى العالم،

يتراوح ارتفاعها من أعلى نقطة تقع في جبال الألب وهي (تزوغشبيتسا 962 .2 متر 9,718) قدم في الجنوب إلى سواحل بحر الشمال في الشمال الغربي وبحر البلطيق في الشمال الشرقي. بين المرتفعات التي تغطيها الغابات في وسط ألمانيا والأراضي المنخفضة في شمال ألمانيا تقع أخفض نقطة وهي (ويلسترماش 54 .3 متر6 .11) قدم تحت مستوى سطح البحر، حيث تعبر منها الأنهار الرئيسية مثل نهر الدانوب والراين والبه، كما توجد الأنهار الجليدية في منطقة جبال الألب. الموارد الطبيعية الهامة تشمل خام الحديد، الفحم، البوتاس، الأخشاب، الليجنيت، اليورانيوم، النحاس، الغاز الطبيعي، الملح، النيكل والأراضي الصالحة للزراعة والمياه. [1]

2-العامل السكاني

إن أهمية السكان في قوة الدولة تحظى بقبول عام من علماء العلاقات الدولية و نقصد بالسكان هنا العنصر البشري ووزنه كعامل من عوامل قوة الدولة و هنا يجب أن نراعي العوامل الكمية و الكيفية في العامل الديمغرافي. وهي

ا- **العوامل الكمية:** تتجلى أهمية العامل السكاني في تشكيل القوة العسكرية اللازمة للحرب، كما أن بعض الدول الاستعمارية حاولت الاعتماد على مستعمراتها في توفير القدرات البشرية اللازمة لآلتها العسكرية، كذلك تؤثر الكثافة السكانية على الأهمية العسكرية من حيث أن الدول ذات الكثافة الضئيلة هي موضوع مطامع خارجية أما الدول ذات الكثافة العالية هي مؤمنة لحد ما من هذه الأطماع، تتجلى أيضا أهمية التعداد السكاني في المستوى الاقتصادي حيث أن العامل البشري عنصر أساسي في عملية الإنتاج كما أن السوق الاستهلاكية هي الضمان الأكيد لازدهار الإنتاج الوطني، و من جهة أخرى يشكل

[1] موقع كل شيىء عن المانيا- https://www. tatsachen-ueber-deutschland. de/ar/fyt/bkhtsr/ljgrfy-wlmnkh تاريخ الدخول2017-10-20 ساعة الدخول15:23

الضغط السكاني عاملا فعالا من عوامل النزاع الدولي بل كثيرا ما يحاول المحللون رد أسباب التوتر الاجتماعي بشتى صوره إلى الضغط الكمي للسكان. [1]

ب . العوامل الكيفية : قد يؤثر في قيمة الكم السكاني كارتفاع نسبة الإناث بالنسبة للذكور وكذلك الحال بالنسبة لسلم الأعمار فقد يتوافق تباين نسبة الشباب الذكور من العدد الكلي للسكان مع درجات القوة الاقتصادية للدولة و كذا مع درجات القوة الإستراتيجية كذلك.

درجة التجانس الاجتماعي لعناصر الكم البشري :أي تحقيق الوحدة الداخلية ترتبط بدرجات التجانس الاجتماعي.

التقدم الثقافي والاجتماعي: السكان المثقفون و المتقدمون تكنولوجيا قادرون على تحمل مسؤوليات **الدولة**

يبلغ عدد سكان المانيا (81,751,602) نسمة وهي تعتبر الدولة الأكثر عدداً وكثافة بالسكان في دول الاتحاد الأوروبي وقد سجلت ألمانيا أعلى معدل ولادات في عام1964 ، حيث بلغ عدد المواليد الجدد حينها 1,357 مليون طفل. ومنذ ذلك الحين تشهد البلاد معدلات ولادة منخفضة) في 2014 وصل عدد المواليد الجدد إلى .(715000 منذ عام 1975 يقع معدل الولادات عند مستوى 1,3 طفل لكل امرأة، مع بعض التذبذبات. بهذا يكون جيل الأطفال قد تقلص خلال 35 سنة الأخيرة وأصبحت أصغر بحوالي الثلث من جيل الآباء، أبناء الخمسينات من العمر، التي تعتبر اليوم أكبر من عدد المواليد الجديد بحوالي الضعفين. في ذات الوقت يترفع مستوى العمر المتوقع. حيث يبلغ متوسط العمر المتوقع وسطيا لدى الرجال 77 سنة، ولدى السيدات 82 سنة.

هذا التحول السكاني بآثاره الكبيرة على التطور الاقتصادي وعلى الأنظمة الاجتماعية، يتم إضعافه وتخفيف آثاره من خلال الهجرة. 20,3% من سكان ألمانيا (16,4 مليون) هم من أصول أجنبية. ومن بين هؤلاء يحمل 9,2 مليون الجنسية الألمانية، بينما يعيش 7,2 مليون كأجانب في البلاد. ويعتبر أبناء أربع جنسيات أقلية من "المقيمين القدامى" في البلاد ويحصلون على رعاية وحماية خاصة: الأقلية الدانماركية (50000)، مجموعة شعب فريزن (60000) في شمال ألمانيا، مجموعة صرب لاوزيتس (60000) على امتداد الحدود الألمانية البولونية الغجر الألمان (70000). [2]

[1] William B. Moul ، op.cit ،p60

[2] موقع كل شيءعن المانيا ، مرجع سابق.

المطلب الثاني: العامل الاقتصادي والعسكري

1-العامل الاقتصادي

رفض التجاريون التمييز بين التفوق التجاري والتفوق السياسي حيث يكون ميزان القوى مرهون بالميزان التجاري فللأوضاع الاقتصادية المقام الأول اتجاهات السياسة الخارجية للدول ويؤكد الباحثون على أن هناك ارتباط بين الحرب كظاهرة بين الدول وبين الظاهرة الاقتصادية، فالحرب هي آثار حتمي للظاهرة الاقتصادية من حيث:

أ- **. حروب القحط** : ففي الجماعات البدائية تبدو حالة القحط الناجم عن تخلف الموارد الطبيعية عن تمكين الجماعة من الاستمرار في الحياة و هكذا تبدو هذه الحالة و كأنها الوضع المحتم للحرب من أجل الاستعلاء على موارد الآخرين.

ب . حروب الوفرة :أما في الجماعات الصناعية فالدافع للصراع كان السعي في الحصول على المزيد من الموارد الأولية من أجل المزيد من الإنتاج.

ج . حروب الأسواق و التسويق: هي تلك الحروب التي تلجأ إليها الدول من أجل الحصول على الحق في أن تتاجر بحرية في منطقة معينة.

فألمانيا لديها أكبر اقتصاد محلي في اوروبا. وتحتل المركز الرابع بعد كل من الولايات المتحدة والصين واليابان ساعد على ذلك العديد من العوامل أهمها الأسلوب والسمعة التي اكتسبها الالمان امن حيث قدرتهم الكبيرة على اتقان العمل. وهي المصدر الأول في العالم، بحيث بلغت قيمة صادراتها1.333 ترليون دولارسنة 2006 يساهم قطاع الخدمات بنحو 70% ، والصناعة بنسبة29. 1% ، والزراعة بنسبة 0. 9%.أكبر نسبة من المنتجات هي السيارات والمعادن والماكينات. وألمانيا هي منتج أساسي لتكنولوجيا الطاقة الشمسية في العالم. [1]

[1] [1] Mohammad Abo Kazleh , op.cit.

الشركات

من أكبر 500 شركة مدرجة الأسهم في سوق في العالم تقاس من حيث الإيرادات في عام 2014، في قائمة فورتشن 500 العالمية، 28 ومقرها في ألمانيا. تدرج 30 شركة مقرها المانيا في داكس، مؤشر سوق الأسهم الألمانية. وتشمل العلامات التجارية العالمية المعروفة مرسيدس بنز، بي ام دبليو، ساب ايه جي، فولكس واجن، اودي، سيمنز، اليانز، اديداس، بورش، وشركة دي اتش ال.

ومن المسلم به في ألمانيا ان الجزء الكبير من المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتخصصة والمعروفة باسم نموذج متلثتند. حوالي 1000من هذه الشركات هم قادة السوق العالمية في القطاع وجعلت من برلين مدينة مزدهرة، و مركز عالمي لشركات ناشئة وأصبح المكان الرئيسي لشركة ذات تمويل رأس المال الاستثماري في الاتحاد الاوروبي. وتشمل قائمة أكبر الشركات الألمانية من حيث الإيرادات في عام 2014:[1]

قائمة أكبر الشركات الألمانية من حيث الإيرادات في عام 2014

الترتيب[160]	الاسم	المقر الرئيسي	حجم الأعمال (€ .مليون)	المكسب (€ .مليون)	عدد العاملين في (العالم)
1	فولكسواجن	فولفسبورغ	108,897	4,120	329,305
2	مرسيدس	شتوتغارت	99,399	3,985	272,382
3	سيمنس	ميونيخ/برلين	72,488	3,806	398,200
4	للكهرباء أي أو أن	دوسلدورف	68,731	7,204	87,815

[1] موقع كل شيء عن ألمانيا مرجع سابق

الترتيب[160]	الاسم	المقر الرئيسي	حجم الأعمال (€ .مليون)	المكسب (€ .مليون)	عدد العاملين في) (العالم
5	مترو، للغذاء	دوسلدورف	64,337	825	242,378
6	البريد (شركة(	بون	63,512	1,389	475,100
7	دويتشي تيليكوم ،اتصالات	بون	62,516	569	241,426
8	كيمياء باسف	لودفيجزهافن	57,951	4,065	95,175
9	سيارات بي إم دبليو	ميونيخ	56,018	3,126	107,539
10	تيسين كروب) للحديد والصلب(	إسن/ديزبورج	51,723	2,102	191,350

soursce "Best Global Brands - 2014 Rankings". Interbrand.

2- العامل العسكري:

ينظر الكثيرون إلى درجة الاستعداد العسكري على أنه المظهر الرئيسي لقوة الدولة و يرتبط مستوى الاستعداد العسكري بعدة عوامل[1]:

1. التقدم التكنولوجي في إنتاج الأسلحة و في وسائل جمع المعلومات.
2. القدرة على التخطيط الاستراتيجي و الذي يتفق و طبيعة مشكلة الأمن القومي التي تواجهها الدولة.
3. مدى كفاءة القيادات المسؤولة عن عمليات التخطيط الاستراتيجي.
4. مدى كفاءة التدريب و كذا مستوى القدرة القتالية للقوات المسلحة في الدولة

[1] 1الجيش الألماني عسكر تحت رقابة البرلمان، http://www.aljazeera.net/encyclopedia/military
2017/1/12/تاريخ الدخول 13-02-2017، ساعة الدخول 20.52

5. مدى القدرة على حشد طاقات الدولة و إمكانياتها بالسرعة الواجبة و في الظروف التي تضطرها لإجراء تعبئة شاملة لقواتها. [1]

رئيسة وزراء بريطانيا السابقة مارغريت تاتشر كانت أول من حذر من إعادة توحيد ألمانيا عام 1990. حيث كانت تحت تأثير انطباعاتها عن ألمانيا التي تعود إلى الحرب العالمية الثانية، واحتمال سيطرتها على أوروبا من جديد. وعبرت عن مخاوفها تلك في حوار مع مجلة" شبيغل "الألمانية عام 1993 معتبرة أنه، حينما تصبح ألمانيا أكبر واقوى اقتصاديا من بريطانيا وفرنسا، فإن ذلك سيخل بتوازن القوى في أوروبا.

شكوك تاتشر حول قوة ألمانيا العسكرية كانت تراود الفرنسيين أيضا. ففي عام 1990 كان عدد أفراد جيش ألمانيا الغربية 585 ألف جندي أما عدد أفراد" الجيش الشعبي "في ألمانيا الشرقية فقد بلغ 90 ألف جندي. لكن حكومة بون) عاصمة ألمانيا الغربية آنذاك (كانت متشككة جدا من جيش ألمانيا الشرقية وغير واثقة منه ولذلك فلم تكن تود إدماج أفراده في صفوف قوات جيش ألمانيا الاتحادية. وقد تم حل جيش ألمانيا الشرقية مباشرة بعد توحيد شطري البلاد عام 1990. كما استلم ضباط من جيش ألمانيا الغربية قيادة كل المواقع العسكرية في ولايات ألمانيا الشرقية السابقة، فتم تسريح كل الجنرالات والقادة العسكريين وكبار ضباط جيش دولة ألمانيا الشرقية، كما عملوا على إدماج عدد قليل فقط من جنوده في صفوف جيش ألمانيا الاتحادية، ولكن بعد فحص دقيق لهم.

حتى عام 1990 كانت هناك تخوفات لدى القوى التي انتصرت على ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية من أن يؤدي توحيد ألمانيا إلى تقويتها عسكريا. والآن بعد مرور 25 عاما على الوحدة هناك خشية حدوث عكس ذلك. وجه جديد للجيش الألماني

من خلال اتفاقية 4+2 حول إعادة توحيد شطري ألمانيا تم تحديد عدد أفراد الجيش فيها بـ 370 ألف جندي فقط، فبدأت عملية تقليصه، وفي الأعوام التي تلت الوحدة تم تدمير آلاف القطع الحربية

[1] William C. Wohlforth, Transatlantic Relations in a Unipolar World", in: Occasional Papers Series, Nr. 41 (2002), available athttp://www.gcsp.ch/E/publications/Issues_Institutions/TA_Relations/Occ_Papers/41-Wohlforth.pdf. accessed on 01.03.2007), p. 2

والمدرعات التي كان من المفترض أن تتصدى لأي هجوم محتمل على ألمانيا الشرقية السابقة، حيث أصبحت ألمانيا الجديدة بعد الوحدة محاطة بأصدقاء ولزمها نهج استراتيجية جديدة مع انهيار جبهة شرق أوروبا وبروز صراعات أخرى في غيرها من مناطق العالم مثل منطقة الخليج أو البلقان. [1]

وسريعا ما طالب الحلفاء من ألمانيا المشاركة في عمليات عسكرية خارج البلاد. لكن الدستور الألماني كان يحصر مهمة الجيش داخل البلاد فقط، وكان هناك خلاف حول شرعية المشاركة في عمليات عسكرية خارج الأراضي الألمانية. وفي عام 1994 تدخلت المحكمة الدستورية وقضت بشرعية مشاركة الجيش الألماني في عمليات عسكرية خارج البلاد، بشرط أن يتم ذلك في إطار المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة أو حلف الناتو ووجوب موافقة البرلمان على تلك العمليات الخارجية. وهكذا بدأ توجه جديد في السياسات الخاصة بجيش جمهورية ألمانيا الاتحادية[2]

في السنوات التالية للوحدة بدأت ألمانيا وبشكل تدريجي في التخلي عن موقفها المتحفظ من خلال المشاركة في مهام عسكرية دولية في البلقان وأفريقيا وأفغانستان. وتقول كلاوديا مايور، الخبيرة في الشؤون العسكرية والباحثة في معهد دراسات الأمن والسياسة في برلين، أنه لم يكن أحد يتصور قبل 25 عاما أن الجيش الألماني سيشارك في مهام عسكرية. لكن اليوم لا أحد من جيران ألمانيا ينظر إليها كعنصر تهديد وإنما كشريك يمكن الاعتماد عليه وينتظر منه العديد من المشاركات والمساهمات في المهام والتدخلات العسكرية. وفي نفس الوقت لايزال هناك في ألمانيا تحفظ عندما يتعلق الأمر بالتدخل أو القيام بمهام عسكرية، حسب الباحثة مايور التي تعيد ذلك إلى أسباب تاريخية، لأن" التاريخ كان معلما جيدا بالنسبة لألمانيا".

وبالنسبة للحلفاء لم يعد هناك سبب لبقاء ألمانيا في الصف الثاني فيما يتعلق بالمهمات العسكرية، وقد عبر عن ذلك وزير خارجية بولندا عام 2011 بقوله" إن تخوفي من عدم تحرك ألمانيا أكثر من تخوفي من قوتها ."وهذا يدل على أن بولندا ودول شرقي أوروبا تتمنى أن يكون هناك جيش ألماني قوي

1الجيش الألماني عسكر تحت رقابة البرلمان، مرجع سابق

[2]Hans stark ,la politique etrangere de lallemagne,entre vocation globale et contraintes europeennes m/politique etrangere4/2007,page789-801

لا يتردد في الدفاع عن الحلفاء. وقد ساهمت الأزمة الأوكرانية في تعزيز هذه النظرة تجاه ألمانيا وبالنظر إلى دور جيشها في أوروبا.

في حين تنتظر فرنسا الجارة الغربية من الجيش الألماني التزاما أقوى ولعب دور أكبر في أفريقيا. وفي هذا السياق يقول المحلل السياسي والباحث في جامعة السوربون، هانز شتارك" فرنسا تريد مشاركة ألمانيا في المهام العسكرية في أفريقيا والشرق الأوسط "ويشمل ذلك مهمات قتالية و" إرسال قوات برية وليس قوات حفظ سلام فقط ."ويقول شتارك إن فرنسا لا تتخوف من الجيش الألماني ولا ترى فيه لأنها تعتبر أن جيشها أقوى من نظيره الألماني. بل حتى إن فرنسا ترى وجود تناقض بين الطاقة الاقتصادية لألمانيا وقوتها العسكرية. ويشعر الفرنسيون بخيبة أمل من بلد قوي مثل ألمانيا لا يتحمل إلا القليل من المسؤولية تجاه السياسة الأمنية والدفاعية. و يوضح خبير العلاقات الفرنسية الألمانية هانز شتارك "فرنسا ترى أن ألمانيا لا تقوم بما فيه الكفاية في إطار حلف الناتو ولا ضمن الاتحاد الأوروبي أيضا".

وكيف تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى السياسة الأمنية لألمانيا بعد مرور 25 عاما على الوحدة؟ في واشنطن هناك مدح لتطورات الجيش الألماني الذي تحول من جيش دفاعي في زمن الحرب الباردة إلى جيش حديث يشارك في المهام العسكرية. لكن واشنطن تعول على لعب ألمانيا دورا قياديا في أوروبا" فحين تكون ألمانيا جزءا من التحالف أو من عمليات مشتركة، تكون هناك مصداقية أكبر "حسب سوهدا ديفيد ويلب، خبيرة العلاقات عبر الأطلسي لدى مؤسسة مارشال الألمانية في برلين، وتضيف بأن "ألمانيا تتمتع بسمعة جيدة في الكثير من دول العالم". [1]

لكن لعب دور قيادي له ثمنه أيضا، حيث يجب على الحكومة الألمانية زيادة نفقاتها العسكرية، وهذا ما طالب به وزير الدفاع الأمريكي اشتون كارتر أثناء زيارته لبرلين في يونيو /حزيران 2015. إذ لاتزال ميزانية الدفاع الألمانية في أقل من 1,2 بالمائة من إجمالي الناتج القومي، في حين تنص وثائق حلف الناتو على ضرورة تخصيص 2 بالمائة من إجمالي الناتج القومي لميزانية الدفاع. كما إن طائرات النقل العسكرية والمروحيات التي تحتاج للصيانة الدائمة والرشاشات السيئة، لا تعتبر أجهزة مناسبة لوجود شراكة عادلة مع الحلفاء، حسب المراقبين.

[1] 1الجيش الألماني عسكر تحت رقابة البرلمان، مرجع سابق.

تنامي عدد الأزمات الدولية وما ينتظره الحلفاء من ألمانيا، دفع ببرلين لمراجعة دورها وإعادة النظر في سياستها، إذ إن" النأي بالنفس "ليس خيارا، وقد اتضح ذلك من خلال ردود الأفعال السلبية الغاضبة على موقف ألمانيا وامتناعها عن التصويت في مجلس الأمن الدولي عام 2011 بشأن التدخل العسكري في ليبيا.

الآن أصبح واضحا أن الحكومة الألمانية قد غيرت من سياساتها وتود تحمل مسؤولياتها الدولية بشكل أكبر، وقد أثبتت ذلك من خلال تعاملها مع الأزمة الأوكرانية، حيث لم يكن ذلك من خلال الدبلوماسية فقط وإنما أيضا عسكريا من خلال تقوية وتعزيز دور حلف الناتو في شرق أوروبا.

المطلب الثالث :العامل التكنولوجي والتنظيمي

1-العامل التكنولوجي

أدخل العامل التكنولوجي ثورة كلية على العلاقات الدولية حيث أضحى أهم ميزان في العلاقات الدولية بين عالم متقدم و آخر متخلف، كما أدخلت الثورة التكنولوجية أساليب جديدة في الإنتاج و ساهمت في زيادة القدرة الاقتصادية للدول و طورت أساليب الزراعة و ضاعفت من مردوديتها و بصفة عامة تهيأ التكنولوجيا أكفا الوسائل لاستغلال الإمكانيات الطبيعية، المادية و البشرية المتاحة للدولة كما أن التقدم التكنولوجي يزيد من القوة العسكرية حيث أصبحت تقاس بمدى قدرة الدول في إنتاج الأسلحة و في جمع المعلومات. كما تنعكس على العامل السكاني من حيث ترقية كيفه و كذا من حيث أنها تضبط أكثر فأكثر القياسات الكمية للسكان و تساعد في عملية الإحصاء، ومن ناحية أخرى أثر العامل التكنولوجي على الدبلوماسية و أضحت ميكانيزمات اتخاذ القرارات على مستوى الدول و المنظمات أكثر وضوحا .

لقد أصبحت ألمانيا بفضل تطور العامل التكنولوجي بها، واستخدامه في قطاعات ومجالات شتى، اقتصادية، كالفلاحة والزراعة وفي ميدان الصناعة الحربية وفي الاتصالات بمختلف أشكالها، مما جعل حتى اكبر الدول المتطورة تتهافت على هذه التكنولوجيا، والصناعة المتطورة. فسيارات المرسيدس، والأو دي، والفولكسفاكن، أصبحت تغزو حتى الأسواق اليابانية والأمريكية والصينية[1] .

[1] William B. Moul**, IBID**

2-العامل التنظيمي:

إذا كان العامل التنظيمي يعني مباشرة المؤسسات الدستورية للدولة فإنه في الوقت نفسه يتوزع على مجموعة من المتغيرات مرتبط بالجوانب المعنوية للدولة .

أ . العامل الإيديولوجي : هي منظومة من التصورات و الأفكار و الأوهام و المفاهيم التي تميز مجتمع ما و لا يجوز للمحلل إغفال العنصر الإيديولوجي كعنصر تفسيري للظواهر الدولية فالإيديولوجية هي المحرك الرئيسي للسياسات الخارجية للدول لأنها تمثل اختلاف البيئات و الأفكار و المعتقدات المؤثرة على صناعة و اتخاذ القرار .

ب . الروح الوطنية للدولة : الوحدة الوطنية هي تكامل الجماعة المشكلة للدولة تكاملا يسقط عنها أسباب التصادم المؤدي إلى الضعف، و الوحدة الوطنية تتجسد أساسا في الدولة و هي الطريق المؤدي لرفع الروح المعنوية للدولة التي بدورها تشكل أحد الركائز التي ترتكز عليها قوة الدولة.

ج . الاعتبارات المتعلقة بكفاءة الأجهزة السياسية و الدعائية و الدبلوماسية للدولة : تتوقف كفاءة الأجهزة السياسية للدولة على الاستقرار السياسي و على شكل النظام السياسي كدبلوماسية الدولة التي يقع عليها عبء تجميع هذه العوامل الطبيعية و الاجتماعية في كل واحد متكامل لكي تتحرك به في الطريق إلى تحقيق أهدافها الخارجية و ذلك بالأسلوب الدبلوماسي في زمني السلم و الحرب.

د . شخصية و سلوك رجل الدولة : هو عامل يقوم أحيانا بدور بارز في تقرير الأهداف القومية للدولة و شخصية القادة السياسيين، و المسؤولين، كما يؤثر أيضا في قوة الدولة حيث نجد أن التغير في أنماط القيادات السياسية الحاكمة ينتج في أغلب الأحيان تغيرات هامة في الاتجاهات الخارجية للدولة و في بعض الحالات يكون نفوذ القائد السياسي و تأثيره على السياسة الخارجية مطلقا. [1]

إن العوامل المؤثرة في الشخصيات التي تعاقبت على الاجهزة الحكومية جعلت عصب أعينها استرداد المكانة التي كانت تحضى بها ألمانيا خاصة في عهد الرايخ الأول دونما الرجوع إلى الأفكار النازية المتؤثرة بالإستلاء على المجال الحيوي لألمانيا وكذا عدم الاقتناع بتفوق العرق الجرماني على بقية

[1] موقع كل شيء عن المانيا ، مرجع سابق

الاجناس نستخلص أن الموقع الجغرافي والصناعة الألمانية والمؤسسة العسكرية والتطور التكنولوجي جعلوا من ألمانيا دولة قوية في كل الميادين بامتياز وجعلت منها أيضا أكبر دولة مصدرة في العالم إلا أن عدد السكان وحجمه الكبير بالنسبة لدول الإتحاد الأوربي يتجه إلى الشيخوخة نظرا لعدة عوامل، الأمر الذي أدركته الحكومة الألمانية وعلمت حجم خطورته على المجتمع الألماني واقتصاده وهي الآن تتجه نحو تعويض هذا النقص ووجدت في سياسة الهجرة أو اللجوء والخدمة ملاذا آمنا، فعدد اللاجئين الذي أصبح يفوق الستة عشر مليون تم منح الجنسية الألمانية لحوالي ثمانية مليون منهم وحق الإقامة للآخرين، وهذا وإن كان ظاهره إنساني إلا أن العملية مدروسة ومخطط لها خاصة ما فعلته أنجيلا ميركل مع استقبال العائلات السورية التي تتكون من عدة أطفال راجية إدماج هؤلاء في المجتمع الألماني وتعويض ما تذبذب في عملية الولادات ونقص عنصر الشباب خاصة وان الحكومة الألمانية تعلم أن عملية الانجاب في المجتمع المسلم مرتفعة بالمقارنة مع العادات الأوربية في هذا الشأن[1].

[1] موقع كل شيىء عن المانيا، مرجع سابق

الفصل الثاني الشرق الأوسط ومعيار الثبات والتغير في السياسة الخارجية الألمانية

المبحث الاول :مفهوم الشرق الأوسط

إن استخدام تعابير النظام الإقليمي الشرق أوسطي والسوق الشرق أوسطية والشرق الأوسط الجديد والشرق الأوسط الكبير. يعد موقفا لا يمت الى العلم بصلة بل ويؤدي الى استنتاجات مختلفة ومتباينة تماما. ولكن ربما يتساءل البعض لم الاختلاف حول هذه التسمية؟ ولما هذا التباين في استعمال المصطلح؟ فاستعماله في السياسة سلاح خطير، وهو ليس محض تباين لغوي، بقدر ماهو عملية تكوين للوعي أو تأثير فيه تمهيدا لقلب قناعات الناس ومحاولة لإقناعهم بمنطق التسمية وبديهية استعمال المصطلح، ومنه سنحاول الإجابة على السؤال لما هذا التباين في استعمال المصطلح واختلاف التسمية بين القوى ذات التقاليد الاستعمارية والتي تتكالب حول هذه الرقعة الجغرافية من العالم. ؟[1]

استخدم مفهوم الشرق الأوسط من قبل القوى الاستعمارية الأوربية إبان الحرب العالمية الأولى بصفة أساسية، وذلك في مواجهة تصاعد تجليات ومظاهر انبعاث الوعي القومي العربي الذي شهد مده وانتشاره لمواجهة نفوذ المشروع القومي الطوراني مع بدء أفول الدولة العثمانية، منذ عشرينات القرن العشرين. وفي نفس الوقت برزت مشروعات مناطق النفوذ البريطانية، والفرنسية الاستعمارية، واتفاقات ومعاهدات تقسيمها في الوطن العربي، بين الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية، مثل معاهدة سايكس–بيكو لعام1916ولم يكن مفهوم الشرق الأوسط يشير في الواقع إلى حيز جغرافي معين ولا إلى تاريخ محدد مشترك لشعوب المنطقة،[2] بل استند بالأساس إلى نظرة السياسات الاستعمارية الأوربية إلى أوروبا كمركز أو قطب جاذب للعالم يقع خارج الشرق الأوسط، وبناء على ذلك فقد صكت القوى الاستعمارية الأوربية التعبيرات المختلفة بخصوص مناطق التوسع الاستعماري انطلاقًا من المركزية أو التمحور حول أوربا في عصر الاستعمار التقليدي، الذي شكل عالم تميز بكونه ذا قطب واحد هو القطب الاستعماري العالمي بدوله المختلفة. في هذا الإطار شاعت فكرة الشرق الأوسط في السياسة البريطانية، وفكرة "المشرق في أدبيات السياسة الفرنسية. وكلاهما مفاهيم جيوسياسية واستراتيجية دلت على طبيعة

[1] االسياسة الخارجية الامريكية والشرق الأوسط الى اين

http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=4961

[2] انغام رعد، الصهيونية الشرق أوسطية والخطة المعاكسة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان سنة1997،ص6

مخططات القوى الاستعمارية الأوربية إزاء" شرقها "هي بالمعنى الجغرافي، وعكست إستراتيجيات تقاسم مناطق النفوذ بينها، وخصوصا مع اكتشاف البترول في كل من إيران، والعراق وشبه الجزيرة العربية. وهكذا تداخل في المشروع الاستعماري، الجغرافيا، والتاريخ، والأيديولوجيا، وحمل المفهوم في طياته تصورات لعلاقة الوطن العربي بالعالم الغربي. [1]

(خريطة رقم: 3) الشرق الأوسط معان وحدود مختلفة.

soursce العالم | خريطة الشرق الأوسط الجديد - Only Lebanon News - .

[1] انغام رعد، الصهيونية الشرق أوسطية والخطة المعاكسة، مرجدع سابق ص9

المطلب الأول: الإقليم العالمي الشرق الاوسط

قال جورج كينان المخطط الاستراتيجي الأميركي عام 1948 بالحرف الواحد :نحن الأميركيين نمتلك أكثر من 50% من ثروة العالم، بالرغم من أننا لا نشكل سوى 6% من سكانه، وفي هذه الحالة تتمثل مهمتنا الرئيسية في المستقبل أن نحافظ على هذا الوضع المختل لصالحنا، وكي نفعل ذلك علينا أن نضرب بالعواطف والمشاعر عرض الحائط، علينا أن نتوقف عن التفكير بحقوق الإنسان ورفع مستويات المعيشة وتحقيق الديمقراطية في العالم.

فقد هيئت التحولات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق مسعاها بعد انتهاء الحرب الباردة، وتحديدا مع بداية العقد الأخير من القرن الماضي لتنصيب نفسها زعيمة للعالم فأخذت توجه العالم وفق مشيئتها وتعمل على صياغة العلاقات الدولية وفق ما تقتضيه مصالحها وبذلك استغلت الولايات المتحدة الأمريكية أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 لتحقيق مخططاتها في العالم وخاصة في منطقة الشرق الأوسط. إن اختيار هذه المنطقة لتطبيق المشاريع الغربية لم يأت اعتباطيا وإنما جاء لأهداف جمة قريبه المدى وبعيدة المدى، إن الدوافع التي يريدها الغرب وشركاؤه في المنطقة في معظمها هي دوافع سياسية اقتصادية خاصة فيما يتعلق بموارد الطاقة النفط والغاز مما يتطلب اللجوء إلى مثل هذه المشاريع والتي من أهم أهدافها تفتيت المنطقة وتقسيمها إلى أجزاء وتجزئة المجزئ ومن أهم هذه المشاريع هو مشروع الشرق الأوسط. [1]

ومن أجل ذالك سنتناول الموضوع في ضوء محورين الأول سنحاول فيه أن نعرف منطقة الشرق الأوسط وأهميتها والثاني سنخصصه لمعرفة ودراسة خريطة الشرق الأوسط الجديدة.

مفهوم منطقة الإقليم العالمي

إن مفهوم الشرق الأوسط وما تفرع عنها من مفاهيم ومصطلحات مثل الشرق الأوسط الجديد والشرق

[1] االسياسة الخارجية الامريكية والشرق الأوسط الى اين
http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=4961

الأوسط الكبير والسوق الشرق أوسطية وجدت على يد مفكرين إستراتيجيين غربيين وذلك من أجل تحقيق مصالح الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ودولاً في قلب منطقة المفهوم مثل إسرائيل.

ويرتبط أصل المصطلح والسياق الزمني لتداوله بأحداث ثلاثة تاريخية كبرى :

•ظهور المسألة الشرقية في القرن التاسع عشر.

•تطور الظاهرة الاستعمارية في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

•قيام دولة إسرائيل عام 1948.

فقد تم تقسيم المنطقة إلى منطقتين رئيسيتين هي منطقة الشرق الأقصى و الأدنى ويقصد بالأخيرة هي تلك المنطقة الإقليمية التي تتميز بمواصفاتها الجغرافية والمميزة بموقعها غربي الأناضول وتتألف جغرافيا من : غربي تركيا، بلغاريا، مولدوفا، مقدونيا، رومانيا، البوسنة والهرسك، اليونان، ألبانيا، والمجر.

أما الشرق الاقصى فهي منطقة إقليمية واسعة تتمتع جغرافيا بامتداداتها الكبرى المحيطية إذ تطل على المحيطين الهندي والهادي وتؤلفها مجموعة أقاليم واسعة تجتمع فيها شعوب عدة تقع في شرق وجنوب شرق أسيا وتتألف جغرافيا من الهند، منغوليا، الصين، اليابان، كوريا، فيتنام، لاوس، كمبوديا، تايلاند، مينمار، ماليزيا، إندنوسيا، الفلبين، وشرق، سيبيريا .

فقد كتب تيودور هرتزل مؤسس الصهيونية عام 1897 في يومياته يقول " يجب قيام كومنولث شرق أوسط، يكون لدولة اليهود فيه شأن قيادي فاعل ودور اقتصادي قائد وبذلك تكون المركز لجلب الاستثمارات والبحث العلمي والخبرة الفنية.

ومن خلال ذلك يتفق معظم المؤرخين على أن مصطلح الشرق الأوسط ظهر بداية في كتابات المؤرخ العسكري الأمريكي الفرد ماهان إذ أقترح في مقال نشرة في مجلة (national review) الصادرة في لندن في أكتوبر 1902 إطلاق هذا المصطلح على المنطقة الواقعة بين الهند والجزيرة العربية فكانت هذه البداية لفكرة الشرق الأوسط وتحديد جغرافيته[1]

فقد صدر في عام 1907 في لندن تقرير كامبل بنرمان وزير المستعمرات آنذاك الذي وضعه في مؤتمر عقدته مجموعة من علماء التاريخ والسياسة والاقتصاد بمشاركة عدد من السياسيين الأوربيين وتناول

[1] أنغام رعد، الصهيونية الشرق أوسطية، مرجع سابق ص10

الوضع في المنطقة العربية كما يلي:

يكمن الخطر على الغرب في البحر المتوسط لكونه همزة وصل بين الشرق والغرب ويعيش في شواطئه الجنوبية والشرقية شعب واحد تتوافر له وحدة التاريخ واللغة والجغرافية وكل مقومات التجمع والترابط وذلك فضلاً عن ثرواته الطبيعية الكبيرة.

فقد ظهر في لندن عام 1909 كتاب بعنوان مشاكل الشرق الأوسط للمؤلف هاملتون الذي يوضح فيه أهمية المنطقة لأوربا والعالم وطالب بضرورة السيطرة عليها وأعلن الحاكم البريطاني على الهند اللورد كيرزون عام 1911 إدارة خاصة للشرق الأوسط وتكفل شخصيا بالإشراف على شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق.

وكانت البداية الفعلية الاولى لتطبيق مشروع الشرق الأوسط هو تطبيق معاهدة سايكس بيكو لعام 1916 والتي تمت صياغتها من اجل تفتيت المنطقة فلم يكن المشروع يشير في حقيقته إلى حيز جغرافي حدد بذاته ولا تاريخ محدد وفي هذه المدة ألحقت فكرة الشرق الأوسط في السياسة البريطانية وفكرة المشرق في أدبيات السياسة الفرنسية فالمشروع هدفه وقبل كل شي تفكيك العالم العربي إلى دويلات يسهل السيطرة عليها وجعل إسرائيل المتحكمة بالمنطقة وذلك بعد أن تجعل منها الولايات المتحدة الأمريكية عضوا طبيعيا في المنطقة بمشروع الشرق الأوسط.[1]

كان مصطلح الشرق الأدنى (the near east) يستخدم بكثرة قبل ظهور مصطلح الشرق الأوسط وبعد شيوع واستخدام المصطلح الأخير بدء العالم يتجه نحو استخدام مصطلح الشرق الأدنى الذي كان يقصد به الدولة العثمانية وممتلكاتها في أسيا إذ وجد الغربيون أن الشرق الأدنى أقل قرباً مما كان يعتقد في البداية وخلال الحرب العالمية الأولى ازداد استخدام مصطلح الشرق الأوسط من قبل الاستراتيجيين البريطانيين كما تركز هذا المصطلح في وثائق التسويات الدولية التي أعقبت تلك الحرب وخاصة تلك التي عقدت في سيفر وسان ريمو وباريس بين عامي 1920-1991 والتي بموجبها تم اقتسام المشرق العربي وثرواته النفطية بين بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية , لذلك نرى أن مصطلح الشرق الأوسط ومصطلح الشرق الأدنى يعكسان وجهة نظر غربية والتي تؤكد على أن أوربا هي مركز العالم وأن الأقاليم الأخرى تتجمع حوله

[1] المرجع نفسه

الشرق الأوسط الجديد حسب المخطط الامريكي

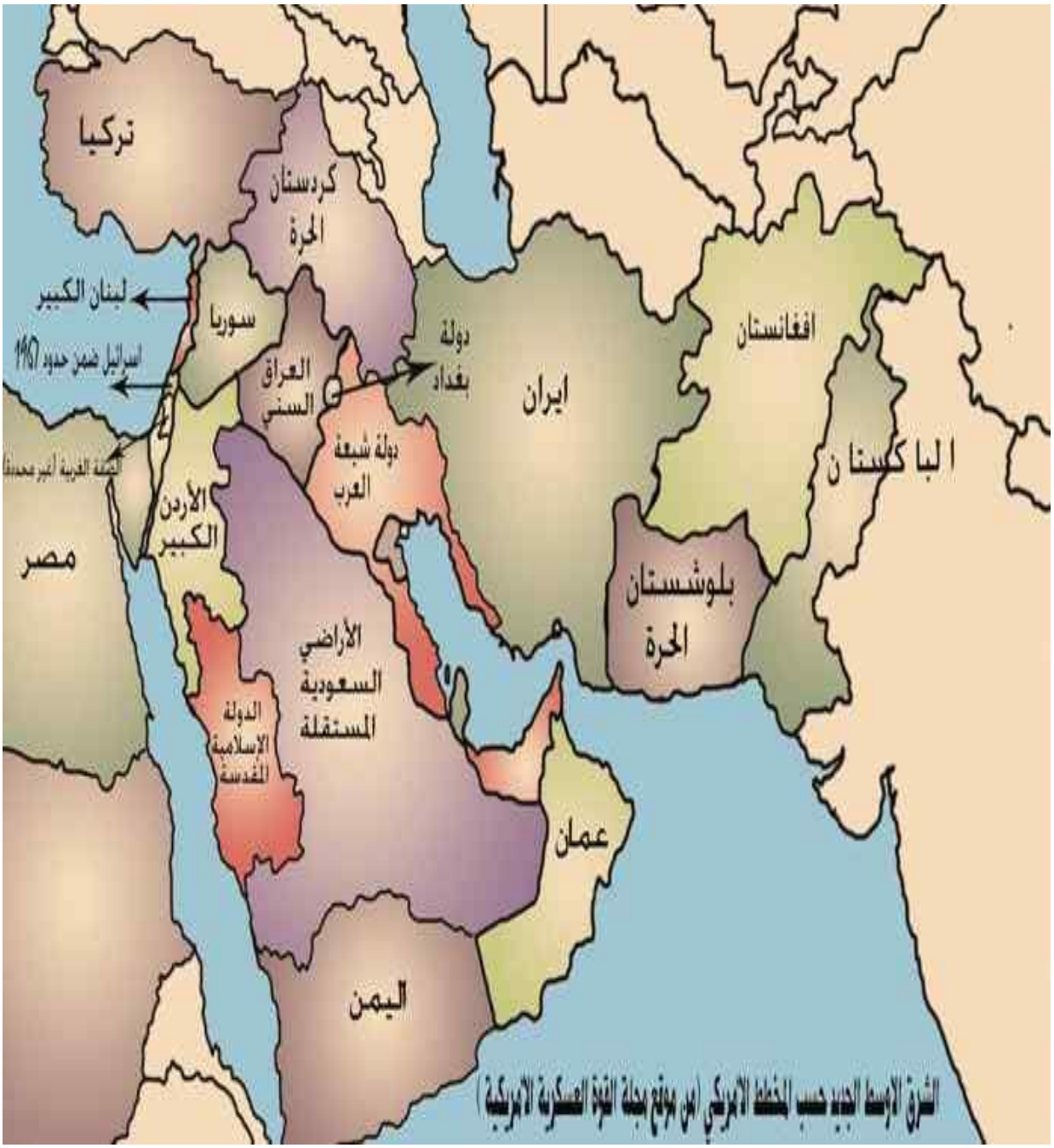

Sourse : http://arabic.mapsofworld.com/shttp://arabic.mapsofworld.com/s

المطلب الثاني: النطاق الجغرافي للإقليم العالمي

اختلف معظم المؤرخين والباحثين في تحديد منطقة الشرق الأوسط فحينما أطلق الفرد ماهان المصطلح كان يقصد بذلك المنطقة الواقعة بين الهند والجزيرة العربية وبذلك يدخل الخليج العربي ضمن المنطقة التي حددها ماهان فالأخيرة وبسبب مل تمتلكه من الثروات الطبيعية وخاصة النفطية منها تعتبر من أهم مناطق النزاعات في العالم , وبالتالي تطور هذا التحديد وذلك حسب مفهوم المعهد الملكي للشؤون الدولية الذي تأسس في لندن سنة 1919 برئاسة المؤرخ أرنولد توينبي فالتسمية شملت كذلك شرق البحر المتوسط وبصورة خاصة منطقة الهلال الخصيب، ومصر وتركيا. وأبان الحرب العالمية الثانية 1939-1945توسع استخدام المصطلح بشكل كبير ليشمل جميع المشرق العربي ومصر والسودان وتركيا وإيران وأفغانستان وبعد ذلك وتحديدا في عام 1946 وسع المفهوم من قبل معهد الشرق الأوسط ليشمل بالإضافة إلى المنطقة المذكورة أعلاه كلا من باكستان وأسيا الوسطى والبلدان العربية في شمال أفريقيا ومنذ ذلك التاريخ أطلق مصطلح الشرق الأوسط على تلك المنطقة من قبل وزارة الخارجية الأمريكية وفي 1948ومع إعلان تأسيس دولة إسرائيل على الأرض العربية الفلسطينية وتحديدا في 14 نوفبر 1948 ومن أجل منح دولة إسرائيل فرصة للاندماج في المنطقة العربية ومن أجل تقويض مصطلح المنطقة العربية وذلك لوجود دولة أخرى تأسست على أرض عربية استخدم الغرب ووسائل الإعلام الغربية مصطلح الأقطار الشرق أوسطية. [1]

لقد أصبح مصطلح الشرق الأوسط أكثر المفاهيم المستخدمة فهو لم يعد مصطلح جغرافي فقط وإنما سياسي واقتصادي فهي تضم في ثناياها العديد من الأعراق منها العربية والفارسية والتركية وأديان شتى إسلامية مسيحية يهودية إذ تمتد حدوده لتشمل المنطقة العربية كلها ولكن مجزءاً ابتدأ من مصر دون الشمال الأفريقي ثم إسرائيل وبالتالي بلدانا خارج المنطقة العربية تصل إلى أفغانستان وحتى جمهوريات

[1] علي عبد المحسن البغدادي، الإستقطاب الإقليمي وتأثيره على منطقة الشرق الأوسط، إ يران والسعودية نموذجا، رؤية استراتيجية، مجلة مركز دراسات الكوفة، سنة 2016،المجلد الأول الإصدار 41،ص ص73-102

أسيا الوسطى.

وهكذا فان المنطقة تشكل المجال الذي تلتقي فيه قارات ثلاثة أسيا وأوربا وأفريقيا ويضم البحار المتوسط والأحمر والأسود، إلى جانب بحر العرب وبحر قزوين والخليج العربي والمحيط الهندي فهي المنطقة التي تتحكم بأهم المضايق في العالم باب المندب وهرمز وقناة السويس والبسفور والدردنيل وفيها يمر أهم أنهار العالم كدجلة والفرات ونهر النيل فهو موطن الأديان السماوية بالإظافة إلى ذلك يضم في باطنه أهم الموارد في العالم فهو أكب موطن للموارد الطبيعية في العالم والتي من أهمها النفط والغاز الطبيعي.

لقد أنعكس هذا الاختلاف في تحديد نطاق مصطلح الشرق الأوسط على الدراسات التي تتعلق بالنظام الإقليمي إذ يعرف بايندر الشرق الأوسط في عام 1958 فيشير إلى دول الشرق الأوسط ويضم السودان والتي تعرف بدول القلب كما أشار إلى دولتي إيران وتركيا على اعتبارهما دول خارج القلب ويشير إلى أفغانستان وباكستان وتونس والمغرب والتي تعرف بدول الهامش.

أما بريتشر الذي يحدد منطقة الشرق الأوسط ويلاحظ أنها تشمل المنطقة الممتدة من قبرص الى الصومال إلى إيران ويستبعد الإمارات العربية المتحدة وتعتبر مفهومه إن إسرائيل من دول القلب لذلك فان السعودية والكويت تعتبر من دول الأطراف.

فالنظام يهدف إلى إعادة صياغة المنطقة جغرافيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا وحضاريا وإقامة ترتيبات أمنية وسوق مشتركة إقليمية لخدمة الأهداف والمصالح الأمريكية والصهيونية في المنطقة

يمكن تحديد مفهوم الشرق الأوسط من الناحية الجغرافية البحتة بأنها اليابسة التي تمتد على ثلاث قارات والفاصل بينها من الناحية الطبيعية تكمن في ضيق البر حتى اختفائه، الدردنيل والبسفور بين أسيا وأوربا والسويس بين أسيا وأفريقيا وجبل طارق بين أوربا و أفريقيا وتنفتح هذه المضائق على مساحات صحراوية شاسعة تخص قارات مختلفة , وهذا الانتماء يطيح بالاعتبارات الجغرافية وبذلك تمحور الشرق الأوسط حول قضايا نزاع وصراع عالمي وإقليمي دائم عنوانها قضية فلسطين والصراع على موارد الطاقة في المنطقة.[1]

يعرف موسوعة الشرق الأوسط بانه مصطلح غربي استعماري كثر استعماله في الحرب العالمية الثانية :

[1] نبيل السهلي ، مشروع الشرق الشرق الأوسط الكبير ، 28-6-2007،
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/book

وهو يشمل المنطقة الجغرافية مثل سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن، العراق، الخليج العربي، مصر، تركيا، إيران، وتتوسع أحياناً لتشمل أفغانستان وقبرص وليبيا.

أما القاموس السياسي فإنه يعرف الشرق الأوسط بانه مصطلح جغرافي يطلق على الإقليم الذي يضم الدول الأسيوية والأفريقية المتجاورة أو القريبة من أوروبا وتطل أكثرها على البحر المتوسط وتشمل إيران، العراق، الجزيرة العربية، تركيا، سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن، مصر، ليبيا، وجميع هذه الدول هي دول إسلامية.

أما الموسوعة البريطانية فتعرف المصطلح بأنه مفهوم يعود في استعماله إلى الحرب العالمية الثانية، وتشمل الأراضي الواقعة حول الساحلين الجنوبي والشرقي للبحر المتوسط من المملكة الغربية إلى شبه الجزيرة العربية وإيران، فالشرق قسم إلى ثلاث مناطق :

الأدنى : أي الأقرب إلى أوروبا ويمتد من البحر المتوسط إلى الخليج العربي.

الأوسط :من الخليج العربي إلى جنوب شرق أسيا.

الأقصى :كل المناطق الواقعة شرق أسيا.

وجاء تعريف الولايات المتحدة لمصطلح الشرق الأوسط في إطار ما أعلنته من مبادرات للحد من التسلح في المنطقة، مثل مبادرة الرئيس الأمريكي(بوش الأب 1989 .) 1993 للحد من التسلح في منطقة الشرق الأوسط التي أعلنها في أيار 1991 التي تمتد من إيران شرقاً حتى المغرب غرباً فضلاً عن إسرائيل ، إلا إن التعريف الحديث بمصطلح الشرق الأوسط من لدن الولايات المتحدة فينظر إلى المنطقة بأنها مصر والجزيرة العربية ومنطقة الخليج العربي وتركيا وإيران، ويذكر أن هذا التعريف قد قدم من لدن (بيتر دوليجمان و ال اتش غان) حول دراسة لمنطقة الشرق الأوسط لصانع القرار الأمريكي منذ الثمانينات وقد اتخذته كل من وسائل الإعلام والمؤسسات الدولية ووزارة خارجية الولايات المتحدة وعملت به.

وقد حدد الدكتور جورج لنشوفسكي عام 1956 منطقة الشرق الأوسط بأنها المنطقة التي تضم جميع البلاد الأسيوية الواقعة في جنوب الاتحاد السوفيتي السابق روسيا الاتحادية حالياً وغربي باكستان ومصر من الأقطار الأفريقية. [1]

[1] –نعوم تشومسكي، أوهام الشرق الأوسط، ترجمة شيرين فهمي، مكتبة الشروق الدولية ص ص 58–73

المطلب الثالث: الأهمية الطاقوية للشرق الأوسط

يمتلك الشرق الأوسط ثروة استراتيجية حيوية، حيث يتمتع النفط بمزايا هامة، فهو سلعة استراتيجية لها أهميتها وقت السلم والحرب لذلك تعتبر من أهم عناصر التقدير الاستراتيجي للدول وعليه تستند قوة الدول ومن خلال سيطرتها عليها تتحكم في الصراع العالمي بأسره وليس الإقليمي , بوصفه مؤشر حقيقي لقياس تقدم الأمم وازدهارها. فهو محور الصراع الاقتصادي والسياسي في العالم. ومن* هنا يمكن إدراك -;- سبب تزايد هذا الصراع وتفاقم حدته في منطقة الشرق الأوسط. لقد تزايد اعتماد الدول الكبرى على النفط الذي أصبح عصب الحياة الاقتصادية وارتباط مصالحها بالمنطقة والذي بدأ الصراع بينها حول السيطرة على مصادر النفط في منطقة الشرق الأوسط.

يقول الخبير النفطي" نقولا سركيس "في كتابه " البترول عامل وحدة : " أن تاريخ الشرق الأوسط يكاد يُقرأ حرفاً حرفاً من خلال عمليات استثمار النفط ويضيف إن تاريخ النفط هو تاريخ الإمبريالية. وكتب كوليدج (colleidge) رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1924 عند افتتاح اللجنة الفدرالية للنفط" إن تفوق الأمم يمكن أن يتقرر بواسطة امتلاك النفط ومنتجاته ."بينما يؤكد الرئيس الامريكي جيمي كارتر على أهمية منطقة الشرق الأوسط والذي كان يرى فيها بأن الحقول النفطية وسلامتها تعتبر جزء لا يتجزء من الأمن القومي الأمريكي.

أولا :**النفط**

قدَر لمنطقة الشرق الأوسط أن تتمتع بثروة نفطية هائلة جذبت أنظار العالم منذ اكتشافها حيث ، تختزن المنطقة أكثر من نصف الاحتياطي الثابت من النفط الموجود في الكرة الأرضية، وتساهم بحوالي ثلث الإنتاج العالمي.[1]

وإذا أخذنا بتعريف منظمة بريتش بريتليوم لمنطقة الشرق الأوسط والتي يحددها ضمن الحيز الجغرافي الممتد من الجزيرة العربية، إيران، العراق، إسرائيل، الأردن، لبنان وسوريا. نلاحظ من خلال ذلك أن أغلب الدول المكونة للمفهوم هي دولاً عربية تمتلك أكبر وأهم الاحتياطيات قدَر لمنطقة الشرق الأوسط أن تتمتع

[1] أ: فاطمة مساعيد ،مستقبل **الغاز الطبيعي في ظل التوازنات العالمية الراهنة** ،جامعة ورقلة https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-05-2015-dafatir/347-2015-04-29-15-59-23 تاريخ الدخول 23-11-2016 ، ساعة الدخول 23.10

بثروة نفطية هائلة جذبت أنظار العالم منذ اكتشافها حيث، تختزن المنطقة أكثر من نصف الاحتياطي الثابت من النفط الموجود في الكرة الأرضية، وتساهم بحوالي ثلث الإنتاج العالمي.

شبكة توزيع نفط الشرق الأوسط مليون طن في السنة

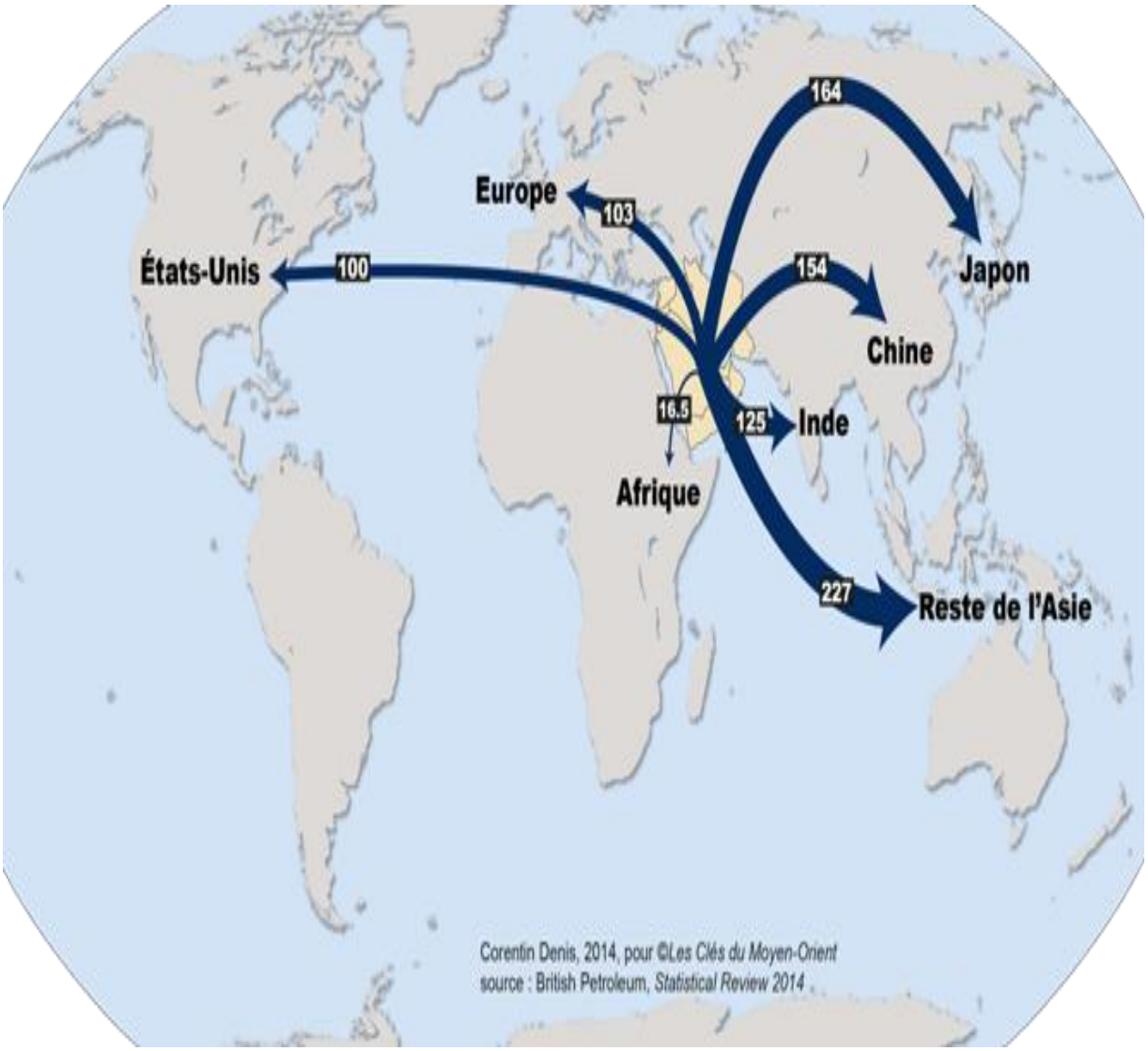

soursce http://www.noonpost.org/content/4776

وإذا أخذنا بتعريف منظمة بريتش بتروليوم لمنطقة الشرق الأوسط والتي يحددها ضمن الحيز الجغرافي الممتد من الجزيرة العربية، إيران، العراق، إسرائيل، الأردن، لبنان، وسوريا. نلاحظ من خلال ذالك أن أغلب الدول المكونة للمفهوم هي دولاً عربية تمتلك أكبر وأهم الاحتياطيات العالمية مثل المملكة العربية

السعودية والعراق، فالمنطقة أعلاه تعتبر من أكثر المناطق في احتياطاتها النفطية والغازية.

وتتبع أهمية النفط الاستراتيجية كإلية من آليات التغير والتحكم في النظام الدولي هذه من حقيقتين: أولاهما : كونه مصدر للطاقة، وثانيهما لأنه مادة خام أساسية لفروع الصناعات الكيماوية البتروكيماوية المختلفة. فالنفط كمصدر للطاقة يحظى بمكانه متميزة بين مجموعة هذه المصادر الناجمة عن أسباب فنيه واقتصادية عديدة تتمثل في درجة الاحتراق العالي وارتفاع معامله الحراري، فالطن الواحد من الديزل احد منتجات النفطية يعطي حرارة تتراوح بين 7 –1,5 أطنان ما يعادل الفحم الحجري، كذلك نظافة استخدامه وسهوله نقله بالإضافة إلى ما يتيحه من مزايا أخرى تعتبر ضرورة لوسائل النقل الحديثة كالسرعة وغيرها. وكما رأي خبير النفط" ادوار. ل مورس E. L. Mores "فأن" النفط هو أكثر مصدر للوقود وتعدداً للاستعمالات يكشف حتى الآن وهو يقع في لب الاقتصاد الصناعي الحديث رغم المنافسة من الغاز الطبيعي والطاقة النووية، فقد حافظ على تفوقه إلى حد كبير لأنه مصدر الطاقة الوحيد الذي يمكن استعماله بلا حدود في التدفئة والوقود الصناعي، كوسيلة لتوليد الكهرباء ولأنه يظل بلا منافس في مجال النقل".[1]

ويعد النفط ألان المصدر الرئيسي من بين مصادر الطاقة البديلة، سواء من حيث كلفة إنتاجه أو من حيث سعره في أسواق الاستهلاك العالمية. فقد بقي سعر برميل النفط لمدة نصف قرن يتراوح بين دولار ودولار و 80سنتاً، وهو أدنى من سعر أي مصدر من مصادر الطاقة. لذلك قيل" :إن حالة الرخاء والنمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي التي عرفها الاقتصاد الغربي خلال المرحلة الزمنية الممتدة منذ الحرب العالمية الثانية حتى سنة 1970 مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بزيادة استهلاك النفط، وبالتالي زيادة إنتاجه في بلدان المنشأ".

ومما زاد من أهمية النفط في منطقة الشرق الأوسط هو ضآلة كلفة إنتاجه والذي يتصف بأنه الأرخص بين كل أنواع النفط في العالم ,حيث تبلغ كلفة الإنفاق الرأسمالي للبرميل المنتج اقل من دولار واحد مقابل 15دولار كلفة إنتاج البرميل الواحد في الولايات المتحدة الأمريكية.

ومما لا شك فيه أن هذه الكلفة المتدنية لاستخراج النفط في منطقة الشرق الأوسط والتي تعتبر من أهم أنواع النفط في العالم هو الذي دفع بالشركات والدول الفاعلة والمؤثرة في العالم ، إلى التوجه ومحاولة

[1] بورنان الحاج، **السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين والمستهلكين**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2002 ص 128

السيطرة على منابع النفط في هذه الرقعة الجغرافية من العالم وباستخدام كافة الوسائل سواء أكانت دبلوماسية أو عسكرية أو بوسائل الضغط الاقتصادي.

إن الأهمية الجيوسياسية والإستراتيجية الحالية للشرق الأوسط هي نتيجة للمصادر النفطية الموجودة في المنطقة بشكل خاص، حيث أن هذه المنطقة أي (الشرق الأوسط) حيز الدراسة حسب مفهوم منظمة بريتش بريتليوم تحتوي على اكبر مخزون مؤكد من احتياطي النفط الخام في العالم.

فمنطقة الشرق الأوسط تحتوي على (66%) من مخزون النفط العالمي المعروف والقابل للاستخراج، في حين لا يتعدى المخزون المؤكد سوى (2. 6%) في الولايات المتحدة و (1. 9%) في أوربا الغربية، ويملك المنتجون الخمسة الكبار في الخليج مجتمعين كميات من النفط تكفي عند تطويرها لتزويد السوق العالمية بها، طوال قرن أخر على الأقل بمعدلات الإنتاج الحالية والأهم من هذا إن المنتجين في الخليج يوفرون كل الطاقة الإنتاجية العالمية الفائضة كلها تقريباً , حيث يبلغ نسبة الخليج العربي لوحده مايقارب 40%

إن نفط الخليج العربي والعراق وإيران لوحدها يضع هذه الدول في مكانة القيادة العالمية وهو الذي سيلعب الدور الأهم في الإيفاء بحاجات العالم من الطاقة لمدة قرن من الزمان وبالتالي ستكون هي المسؤولة والممولة الرئيسية لأي زيادة في الطلب العالمي في المستقبل العالمي. من خلال ما تقدم نستطيع القول بأن منطقة الشرق الأوسط تحتل أهم مكانة عالمي في العالم وذالك لما تمتلكه من احتياطيات نفطية هائلة وإن ما ذكرناه أعلاه من أقوال لسياسيين وحكام كان لهم تأثير كبير على مجريات الأحداث الدولية منذ القدم وحتى يومنا هذا والذي من خلالها ذكروا أهمية الطاقات النفطية الموجودة في منطقة الشرق الأوسط ولما لها من أهمية كبيرة على سير الاقتصاد العالمي اليوم وخاصة اقتصاديات القوى الفاعلة والمؤثرة على سير الأحداث الدولية ونخص في ذالك الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد المستهلك الأول عالميا للنفط والصين التي تعتمد بشكل كبير على نفط الشرق الأوسط وخاصة الإيراني منها ولا يمكن في هذا المجال من إغفال الدور الروسي في الاستفادة من النفط الشرق أوسطي. فالمنطق تمتلك من الاحتياطيات النفطية والإنتاج التي تجعلها الأول عالميا وأهم الدول المنتجة فيها هي المملكة العربية السعودية والعراق وإيران. [1]

[1] المرجع نفسه

ثانيا[1] : **الغاز الطبيعي**

الشرق الأوسط أكثر المفاهيم المستخدمة في عالم اليوم وبعد أن تطرقنا إلى أهميتها النفطية ووزنها في ميزان الطاقة العالمي ننتقل لكي نبين أهمية الغاز الطبيعي بالنسبة للعالم وما تحويه المنطقة حيز الدراسة من احتياطيات غازية عالمية فالأرقام هي التي ستوضح لنا أهمية المنطقة ودورها في الترتيبات الجديدة في العالم.

حيث يحوي الشرق الأوسط أكثر من ثلث احتياطيات الغاز الطبيعي في العالم إذ بلغ احتياطي الغاز الطبيعي عام 1973 ما نسبة 46% من الاحتياطي العالمي ، وبالرغم من الاحتياطي واصل بالارتفاع عاما بعد عام ليصل نهاية عام 2011 ما نسبته 38. 4% من الاحتياطي العالمي، بلغ منها احتياطي منطقة الخليج العربي لوحدها ما يقارب23% .

واثر الاكتشافات الجديدة لمكامن الغاز الطبيعي في دول الشرق الأوسط خاصة منطقة الخليج العربي إذ ارتفع احتياطي الغاز الطبيعي في الإمارات العربية ليصل إلى 5675 مليار م 3عام 1990 بينما كان يبلغ 588 مليار م 3عام 1980 كذلك دولة قطر حيث ارتفع الاحتياطي من 1699 مليار م 3عام 1980إلى 4690 مليار م 3عام1990 ، كما واصل الاحتياطي بالارتفاع ليصل إلى 54072 مليار م 3عام 2000 وبنسبة 36% من الاحتياطي العالمي ونتيجة تراجع احتياطات بعض دول العالم كالولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا الشرقية كذلك بقاء دول أخرى على احتياطاتها دون زيادة كروسيا يقابله ازدياد في احتياطي الغاز الطبيعي في الشرق الأوسط نتيجة لكشف حقول جديدة وذلك بمعدل اكبر من النفط حيث ارتفع الاحتياطي إلى 73848 مليار م 3عام 2006 وبنسبة 40% من احتياطي العالمي.

ولعل مما يؤكد أهمية الوزن النسبي للغاز الطبيعي إن بقية الاحتياطيات العالمية من الغاز

الطبيعي تقع في الدول المستهلكة للغاز) روسيا الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا(، ولا يدخل منها سوق التصدير سوى نسبة ضئيلة باستثناء روسيا، وهو ما يرفع الأهمية النسبية للاحتياطات

[1] السياسة الخارجية الأمريكية والشرق الأوسط إلى أين،
http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=4961 ، تاريخ الدخول 17-01-0217،ساعة الدخول11:16

الشرق الأوسط. وهذا يعكس الأهمية السياسية والاقتصادية للغاز الطبيعي الذي يتنبأ البعض انه سيحل بالمرتبة الاولى لمصادر الطاقة بعد نضوب النفط وهذا ما يعكسه أمد نضوبه لمنطقة الشرق الأوسط حيث وصل إلى 210 سنة في عام 2006 مقابل 48 سنة للإجمالي العالمي لنفس العام.

الغاز الطبيعي حيث يشكل اليوم احد مصادر الطاقة الأساسية في العالم رغم حداثته فهو في الطبيعة إما مصاحباً للنفط أو مستقلاً عنه في مكامنه الخاصة وحتى الماضي القريب، كان الغاز الحر لا يستعمل إلا في مناطق إنتاجه وبصورة محدودة بسبب صعوبة نقله وتخزينه. ما الغاز المصاحب فكثيراً ما كان يحرق للتقليل من كلفة النفط المستخرج ولعدم وجود أسواق استهلاكية له. ومن المتوقع أن يرتفع إنتاج العالم من سوائل الغاز الطبيعي بنسبة 35% بنهاية القرن. وسوف تحتل دول الشرق الأوسط مركز الصدارة في إنتاج الغاز الطبيعي المسيل وتجارته في العالم، على اعتبارات الزيادة في الإنتاج تتجاوز إلى حد بعيد الزيادة في الاستهلاك المحلي خلافاً للمنتجين الآخرين الذين يستخدمون إنتاجهم من سوائل الغاز محلياً.

وبسبب زيادة الطلب العالمي على الغاز الطبيعي والتي تعتبر منطقة أسيا باسفيك السوق الرئيسية لصادرات الشرق الأوسط من الغاز الطبيعي. كذلك قيام دول صناعية متقدمة وهي مستوردة للغاز للمساهمة في تمويل مشروعات لإنتاج الغاز كمشروع) قطر غاز (في نهاية التسعينات وكذلك إعلان عدد من دول الشرق الأوسط وقام بعضها بالتنفيذ الفعلي، عن خطط طموحه لتصدير الغاز، ومن تلك الدول الإمارات العربية المتحدة وقطر وعمان واليمن بالإضافة إلى إيران. حتى وصل الإنتاج من الغاز الطبيعي إلى (345,505) مليون م 3في عام2006 ، وبلغت نسبة مساهمة الشرق الأوسط 12,1% من الإنتاج العالمي وان معظم الزيادات جاءت من إيران وقطر والسعودية ومصر. وفي ظل هذا التطور الكبير الذي سوف يتيح الفرصة للغاز الطبيعي إن يتبوأ المرتبة الأولى بعد نضوب النفط ولذلك فأن الغاز يوفر مصدراً إضافيا للطاقة في منطقة الشرق الأوسط. [1]

المبحث الثاني: ألمانيا وأزمات الشرق الأوسط

ان امتلاك الدولة للمقومات الاساسية يوفر لها سياسة خارجية ناجحة تسمح لها بالمشاركة في ادارة النظام العالمي ، وبناءً على ذلك ترى بعض التحليلات ان امتلاك ألمانيا للعديد من المقومات ,لعل أبرزها قاعدة صناعية متميزة واوضاع اقتصادية وسياسية تجعلها مؤهلة للاضطلاع بدور متميز.

[1]–نفس المرجع

على العكس من حلفائها في أوربا وحلف شمال الاطلسي الناتو، امتنعت ألمانيا عن الانخراط في الأعمال العسكرية التي حدثت في البيئة الدولية، فمنذ إعادة توحيدها عام 1990 ركزت السياسة الخارجية الألمانية إلى حد كبير على تأمين المصالح التجارية بالدرجة الاولى,، وذلك لدعم الإقتصاد الموجه نحو التصدير وكان نتيجة ذلك أن صاغت ألمانيا ما يسمى بـ" جغرافية اقتصادية" خاصة بها.

لكن تطورات الأحداث في الآونة الأخيرة كالأزمة في منطقة اليور، والاضطرابات الكبيرة في منطقة الشرق الأوسط أثارت العديد من الجدل حول استحقاقات السياسة الخارجية الألمانية، وهذا ما أوضحه الرئيس الألماني "يوآخيم غاوك "خلال مؤتمر "ميونخ" للأمن ,2014 إذ أكد على أنه يجب وضع نهاية لسياسة ضبط النفس، وزيادة المشاركة الدولية لألمانيا في العالم، وكان ينبغي على ألمانيا "أن تقرر في وقت مبكر، وتقدم ما هو جوهري"،وان سياسة ضبط النفس السابقة لم تعد ملائمة، كما اكد على ان المانيا لا يمكن ان تستمر في العمل بالسياسة السابقة، وماضيها لايعفيها من عمل أي شيء، والاستمرار في دور المتفرج، ولهذا يجب أن تقدم مساهمتها في حل النزاعات الدولية.

في ضوء ما تقدم تثار تساؤلات عديدة لعل أبرزها :ماهية الملامح الرئيسة للدور الألماني الجديد في منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة والمنطقة العربية بصورة خاصة؟ ومدى قدرتها على ممارسة النفوذ والتأثير لتحقيق مصالحها؟

إن ابرز القضايا التي تثير قلق ألمانيا في الشرق الأوسط بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص تتركز حول ثلاثة محاور رئيسة[1]:

المطلب الأول: الملف النووي الإيراني ,وانعكاسه على العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي

تمتلك ألمانيا صورة ايجابية للغاية عن الشعب الإيراني ,إذ تعد ألمانيا من أبرز الدول التي أقامت علاقات اقتصادية وسياسية مع إيران في مرحلة ما بعد1979لكن حصل هنالك تحول في العلاقات مع صعود الحزب الديمقراطي المسيحي ذو النزعة المحافظة الذي تتزعمه المستشارة الألمانية الحالية" انجيلا

[1] الحسين الزاوي، المانيا وقضايا الشرق الأوسط ، http://arabingermany.com

ميركل ,"فقد تبنت مواقف أكثر صرامة تجاه ايران نتيجة التقارب الكبير الذي حصل مع الولايات المتحدة وإسرائيل، لم يستمر هذا التجميد في العلاقات طويلاً، فقد تجددت العلاقات الاقتصادية والثقافية ثم السياسية بشكل ملحوظ، وانعكس ذلك في تبادل الزيارات على أعلى المستويات.

فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني ,فقد لعبت ألمانيا دوراً كبيراً في الوصول إلى اتفاق مبدئي لكن هذا الدور قد يُظهر تناقض ألماني في هذا الجانب، إذ ان ألمانيا التي تحركت بهدف إيجاد حل سلمي للملف النووي الإيراني، للحيلولة دون احتمال صناعة السلاح النووي، هي نفسها التي وضعت حجر الأساس في الملف النووي الإيراني عام 1974 عندما عقدت اتفاق مع شاه إيران آنذاك لبناء أول مفاعل نووي إيراني في"بوشهر ,"ولم تنقطع عمليات البناء آنذاك إلا بانسحاب ألمانيا من الاتفاق بعد الثورة الإيرانية عام1979 .[1]

ان التساؤل الذي يمكن ان يثار هنا :هل خاطرت ألمانيا عبر دورها في الملف النووي بعلاقاتها الاقتصادية مع إيران لتجميل صورتها واستعادة مكانتها الدولية؟

ان للتحرك الألماني المكثف أسبابه المتعددة في مجرى تطور العلاقات الثنائية مع إيران من جهة، ومع الولايات المتحدة من جهة أخرى، والصادر في الوقت نفسه عن تطلع ألمانيا إلى دور دولي يقربها من هدف العضوية الدائمة في مجلس الأمن، إذ تحركت ألمانيا سياسيا كما لم تتحرك دوليا من قبل، حتى أصبحت شريكا ثابتاً للدول الخمس الدائمة العضوية للوصول إلى مخرج لحل هذه الأزمة، التي تنتشر المخاوف من احتمال وصولها إلى مستوى مغامرة عسكرية أميركية أو إسرائيلية، عليه تأمل ألمانيا في توقيع الاتفاق النهائي مع إيران وبالتالي تطبيع العلاقات بين إيران والغرب والعودة إلى الأسواق الإيرانية ومن ورائها إلى أسواق آسيا الصاعدة باستخدام إيران كمحور ارتكاز.

من جانب أخر ,ان سعي المانيا لاستعادة مكانتها الدولية من خلال الملف النووي الإيراني قد يكون على حساب علاقاتها الاقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي أو ايران على حد سواء، والتي ميزت سياستها الخارجية طيلة المدة الماضية، لذلك تسعى ألمانيا على تقريب وجهات النظر بين الدول

[1] لورين هارسون ، المانيا اللاعب الصامت في الشرق الأوسط ، 16نوفمبر2014، https://www.noonpost.org/content/4320

الغربية وإيران للتوصل إلى حل سلمي يعزز المصالح الألمانية في المنطقة من جهة ,وتكثيف اتصالاتها مع دول مجلس التعاون لتطمينها بعدم وجود تهديد إقليمي إيراني من جهة أخرى ,وبالتالي استمرار العلاقات المتطورة والمستقرة التي ستنعكس ايجاباً على اسعار الطاقة التي تعتمد عليها ألمانيا بشكل كبير للحفاظ على تفوقها اقتصادي العالمي. [1]

المطلب الثاني: احتواء الصراعات العابرة للحدود.

حاولت ألمانيا احتواء الصراعات من خلال السعي للاضطلاع بدور فاعل في مواجهة أزمات الشرق الأوسط.

الأزمة الليبية.

ضمن المدركات الأساسية للسياسة الخارجية الألمانية، تسعى للحفاظ على استقرار الشروق الأوسط بشكل عام، وذلك لتأمين مصالحها الاقتصادية في العالم العربي، لكن هذا الأمر قد كانت له نتائج سلبية فامتناع المانيا عن التصويت في مجلس الامن في مارس 2011 بشأن انشاء منطقة حضر جوي في ليبيا اثار الكثير من الجدل حول السياسة الخارجية الألمانية ، إذ اعتبرها الكثير من المراقبين على انها نقطة ضعف للسياسة الخارجية الألمانية. دفعت هذه التجربة ألمانيا إلى تبني مواقف إلى حد ما تعد أكثر تطوراً تجاه القضايا والأزمات الدولية لا سيما فيما يتعلق بالأزمة السورية.

أمن الخليج.

من جانب دول مجلس التعاون الخليجي فقد اعتبرت الموقف الألماني بشأن ليبيا بالفرصة الضائعة لتعميق العلاقات السياسية مع المنطقة، لا سيما في ظل الدور القيادي لألمانيا داخل الاتحاد الأوربي، إذ ترى دول مجلس التعاون الخليجي في الإتحاد الأوربي داعماً أمنياً محتملاً في منطقة الخليج في ظل المخاوف من تراجع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة موقفها من البرنامج النووي الإيراني لذلك ترغب في رؤية ألمانيا تأخذ زمام المبادرة في بناء القدرات المنية للاتحاد الأوربي بشكل

[1]-موقع ت-س، ميركل تؤيد حل الدولتين لكنها تربطه بالملف الإيراني، تاريخ النشر 06-05-2009، تاريخ الدخول 05-01-2017،ساعة الدخول، 8:57

أكبر والاضطلاع بمهام على نطاق أوسع لمواجهة التهديدات الامنية في المنطقة، بما في ذلك التدخل العسكري في سوريا.

-العراق.

على الرغم من أن ألمانيا تتمتع عموما بصورة ايجابية وذلك بسبب معارضتها لاحتلال العراق عام 2003 إلا أن دورها وطموحاتها في العراق تعد هامشية، لكن القرار الألماني الاخير الذي اتخذته شهر أوت 2014 لتسليح الأكراد يعد سابقة مثيرة للجدل، لأنها المرة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية التي تقوم بها ألمانيا بدعم جانب محدد، وذلك على خلفية الحصار الذي فرضه المتطرفين على الأيزيديين في شمال العراق.

وعلى الرغم من تبريرات المستشارة الألمانية" أنجيلا ميركل" لهذه الخطوة على أنها جاءت لأسباب إنسانية، إلا أن الحكومة الألمانية كانت قد وافقت مسبقاً على ارسال 100 جندي ألماني لتدريب المقاتلين الأكراد. ومن المرجح أن تصبح ألمانيا أكثر اندماجاً وتشابكاً في ديناميات هذا الصراع، لكون هذا الأمر سواء أكان في العراق أو سوريا سيولد ضغوطاً على ألمانيا ويدفعها للخروج عن حيادها الدولي والابتعاد عن الأزمات الدولية، وذلك لاحتواء تدفق المقاتلين بين ألمانيا والعراق وسوريا، لذي قد يزداد مستقبلاً في أعقاب هجمات" شارلي إبدو" في باريس. [1]

ومع أن الأهداف والاستراتيجيات الكامنة وراء هذه القرارات قد تكون غير معروفة، لكن القراءة التاريخية للعلاقات بين البلدين تؤكد أن المصالح الألمانية في العراق متجذرة تعود إلى نهايات القرن التاسع عشر ومشروع مد سكة حديد برلين – بغداد كوسيلة لتعزيز النشاط التجاري مع دول الخليج العربي والوصول إلى الشرق الأوسط عليه فأن التوجه الألماني الأخير نحو العراق قد يكون بمثابة إحياء لتلك المصالح ذات الأهمية الحيوية لها، لا سيما وأن ألمانيا تعد من أوائل الدول الغربية التي وضعت سياسة "التوجه نحو الشرق".

[1] ماجد الخطيب، مدا وراء موقف المانيا الرافض للحرب ضد العراق، 24نوفمبر 2002،
http://archive.aawsat.com/details.asp?article=137822&issueno=8762#.WSoWVfk97IU

سوريا.

استفادت ألمانيا من التجربة الليبية التي ترددت فيها كثيراً، لذلك سعت للتوفيق بين سياسة ضبط النفس مع التأكيد على دورها المحوري ضمن إطار الاتحاد الأوربي وحلف شمال الأطلسي الناتو فلقد اعترفت ألمانيا في وقت مبكر بالائتلاف الوطني السوري المعارض كممثل شرعي للشعب السوري، كما وقفت إلى جانب المعارضة على نطاق أوسع، وفي ديسمبر 2011 ، دفعت المستشارة الألمانية "انجيلا ميركل "لاستصدار قرار في مجلس الأمن ضد النظام السوري.

بالرغم من ذلك، كانت السياسة الخارجية الألمانية تجاه الازمة السورية مترددة ,إذ أوضحت المستشارة الألمانية "انجيلا ميركل" أن المانيا لن تكون جزءاً من التدخل العسكري في سوريا، لكنها ستسعى للاتفاق على قرار مشترك داخل الاتحاد الأوربي، لذلك فأن الخيارات السياسية القليلة والعمل العسكري المستبعد في سوريا، دفعت ألمانيا للتركيز على المساعدات الإنسانية والجهود الدبلوماسية والتي وصفها احد الدبلوماسيين الألمان بأنها" قطرة في محيط".[1]

المطلب الثالث : الأمن الإسرائيلي وتأثيره على العلاقات العربية.

طيلة العقود الخمسة الماضية كانت إسرائيل الحليف الأقرب لألمانيا، إذ تعد ألمانيا المورد الثاني للأسلحة بعد الولايات المتحدة الامريكية، لا سيما فيما يتعلق بالغواصات، فقد تقاسم الجانبان شراكة أمنية طويلة الأمد منذ ستينات القرن المنصرم. فقد اقتصر النشاط الخارجي الألماني طيلة المدة السابقة على إسرائيل لاعتبارات تاريخية وسيكولوجية فبتقديم التعويض لما لحق اليهود من جراء السياسة التي اتبعها هتلر، وألحقت سمعة سيئة بألمانيا.

إن العلاقة الإسرائيلية – الألمانية الوثيقة دائما ما كانت عاملاً في إثارة مخاوف القوى الإقليمية وهو ما شكل ضغطاً على ألمانيا لإيجاد سياسة متوازنة في المنطقة للحفاظ على علاقاتها الاقتصادية مع الدول العربية وإيران ، لذلك سعت من خلال توجهاتها نحو المنطقة إلى تبني سياسة أكثر توازناً بين العرب وإيران من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى.

[1] جدل حول موقف المانيا من الازمة السورية، http://www.aljazeera.net/news/international2013-09-3

إن المنظور الإقليمي قد يظهر العكس من ناحية إسرائيل بمعنى أن إسرائيل تنظر إلى العلاقات العربية –الألمانية تحقق لها مصلحة استراتيجية، إذ ان مبيعات الاسلحة الألمانية إلى السعودية يخدم مصالح إسرائيل الإقليمية، وذلك في ظل المنافسة السعودية – الايرانية من اجل الهيمنة الإقليمية، وبالتالي فأن تعميق العلاقات العسكرية بين ألمانيا ودول مجلس التعاون الخليجي يؤكد ضمنياً مصلحة مشتركة في مواجهة النفوذ الايراني في المنطقة. مما تقدم ,يمكن التوصل إلى جملة استنتاجات:

على الرغم من أن النفوذ الألماني في الشرق الأوسط بشكل عام محدود، لكن القرارات الاخيرة من قبل برلين تكشف التحول وإن كان بطيئاً في السياسة الخارجية الألمانية في تبني مواقف أكثر ايجابية في التعامل مع الازمات الأمنية الدولية.[1]

2–اتبعت المانيا في توجهاتها نحو منطقة الشرق الأوسط سياسة "مسك العصا من الوسط "لتامين مصالحها الاقتصادية مع الدول العربية وايران من جانب، والتمسك بالتزاماتها التاريخية تجاه إسرائيل من جانب أخر.

استقرار الاوضاع الدولية كان الهدف الرئيس للسياسة الخارجية الألمانية، لتأمين علاقات اقتصادية دولية والتي تعد المحرك الرئيس للسياسة الخارجية الألمانية طيلة المدة الماضية. هذا الأمر انعكس سلبا على دورها في المنطقة العربية نتيجة ترددها في اتخاذ قرارات حاسمة تجاه العديد من الأزمات في تلك المنطقة. يضاف لها قضية الاتحاد الأوربي، فعلى الرغم أن ألمانيا عولت خلال المدة الماضية على الاتحاد الاوربي من اجل تحقيق السلام والرخاء، إلا ان تعرض الاتحاد الاوربي لأزمات عنيفة والتزامها بتنسيق سياساتها التوجهات العامة للاتحاد، جعلت ألمانيا أكثر تردداً في الإنخراط في قضايا النظام الدولي.

4– إن الإرث التاريخي للدولة الألمانية وبخاصة ذلك الذي يتعلق بالحرب العالمية الثانية وبإسرائيل، كان له التأثير الحاسم في تحديد الدور الألماني تجاه الأزمات الدولية والإقليمية وهو ما جعل ألمانيا في صراع بين المقومات التي تمتلكها والتي تؤهلها للاضطلاع بدور قيادي، وبين القيود التي تفرضها التجربة التاريخية الألمانية، والتي تحول دون إطلاق تلك الإمكانيات.

[1] هل العلاقات الألمانية الاسرائلية في خطر، http://www.dw.com/ar

المبحث الثاني: معيار الثبات في السياسة الخارجية الألمانية

المطلب الاول :السياسة الخارجة الألمانية تجاه الاتحاد الأوربي

كان لتوحيد ألمانيا وتطورها الاقتصادي والاجتماعي بعد الحرب الباردة تغييرًا جذريًا ومتسارعًا لملامح السياسة الأوروبية في التاريخ المعاصر. فلم تعد ألمانيا تكتفي بكونها الشريك الأصغر سنًا لفرنسا سياسيًا بينما هي الأقوى اقتصاديًا والأكثر مساهمة ماديًا في دعم المؤسسات الأوروبية. وقد شكلت هذه الحقيقة الجيوسياسية الجديدة صدمة لصانعي السياسة الفرنسية الذين راقبوا بقلق وحسرة تحول ألمانيا التلقائي والطبيعي إلى القوة الأولى في أوروبا. إذ أن ألمانيا الحالية قد أصبحت قادرة ومستعدة لوضع رؤيتها الخاصة وتصورها بشأن شكل أوروبا ومستقبلها والإفصاح علنًا عن نواياها بصفتها شريكة لفرنسا وليست تابعة، ولم تعد ألمانيا تطرب على وقع الأنغام الفرنسية[1]. أما أبرز العوامل التي مهدت لتراجع الدور الفرنسي وبروز الدور الألماني على سدة الزعامة الأوروبية فنلخصها بالآتي:

1. إدراك ألمانيا الحدود الحقيقية لقوة فرنسا التي تعاني من الضيق الاقتصادي، كما أن مؤسساتها العسكرية غير كفئة جدًا مقارنةً بنظيرتها الألمانية والأميركية (هذا ما أظهرته بوضوح حرب الخليج الثانية والمساهمات الفرنسية العسكرية فيها). بالتالي ففرنسا تحولت إلى قوة أوروبية متوسطة المدى لا تستطيع حتى حماية مصالحها الحيوية في الدول الإفريقية التي كانت تدور في فلكها فكيف تحمي أوروبا من أي خطر يتهددها اقتصاديًا وعسكريًا؟
2. تحولت ألمانيا إلى دولة «غير مؤذية» ولكن في الوقت نفسه «محصنة» بفضل الحضور العسكري الأميركي على أراضيها الذي منحها شهادة حسن سلوك أمام جيرانها. وبفضل ذلك تمكنت ألمانيا من استيعاب أوروبا الوسطى المنضوية حديثًا إلى الجسم الرأسمالي الديمقراطي وتمكنت من جذبها إلى فلكها بواسطة التجدد والتحرر الإقتصادي الذي تحفزه استثمارات ألمانية ضخمة واقتصاد ديناميكي منفتح.
3. ساهمت المصالحة الألمانية – البولندية التي تمت برعاية الولايات المتحدة الأميركية في تأكيد الدور الريادي لألمانيا في الشرق، وهذا ما أطلق عليه المستشار الألماني هلموت كول تعبير التوسع الانفجاري في التجارة الألمانية – البولندية. حتى قيل إن ما فشلت جحافل النازية في تحصيله من بولندا تمكنت

[1] هشام عفيفي، الإتحاد اللأوربي، القاهرة، منشورات الغالي، 1999، ص ص 5-6

الديبلوماسية الألمانية منه بدعم اقتصادها الحي. فالمصالحة الألمانية – البولندية فاقت أهميتها الجيوسياسية انهيار سور برلين وتوحيد البلاد.

4- الموقف الألماني الإيجابي من توسع الإتحاد الأوروبي شرقًا حيث تبنت ألمانيا انتماء بولندا ودول البلطيق والدول الاشتراكية سابقًا إلى الاتحاد الأوروبي في مقابل موقف فرنسي متصلب حائر أمام خطوتين أهونهما شر: فإما أن تعارض التوسع شرقًا وتفقد عندها تأييد هذه الدول من جهة، ودعم الولايات المتحدة من جهة أخرى، وبالتالي تفقد حظوظها بالزعامة الأوروبية وبموقع مميز في أوروبا الوسطى والشرقية التي اعتبرها هارولد ماكايندر «منطقة القلب» في أوروبا. وأما أن تقبل التوسع الأوروبي نحو الشرق، والذي سوف يؤدي لا محالة إلى رجحان الدور الألماني. فهذا الدور يستمد تأثيره وقوته من ثلاثة اعتبارات حاسمة: أولها الموقع الجغرافي لألمانيا في قلب الإتحاد الأوروبي في حال توسعه شرقًا، وثانيها متانة اقتصادها الذي يحتل المرتبة الثالثة في العالم بعد الإقتصاد الأميركي والياباني، وثالثها الثقل السكاني وجالياتها الفاعلة في معظم دول أوروبا الوسطى، فضلاً عن وحدة التراث والأصل والثقافة. وأكبر دليل على ذلك العلاقات الألمانية النمساوية، فبعد أن كان الإندماج مع النمسا (الأنشلوس) مطلبًا ألمانيًا في عهد هتلر، أصبح التماهي مع ألمانيا والمصير المشترك حاجة نمساوية. [1]

5. برز النفوذ الألماني وتطور بشكل كبير خلال الأزمات المالية التي ضربت اليورو، حيث استغلت حكومة برلين كونها الممول الأكبر لعمليات الإنقاذ المالي والبنك المالي لأوروبا والممول الرئيسي لأجهزة الإتحاد الأوروبي ومشاريعه، من أجل تحقيق ما فشلت في تنفيذه آلة هتلر الحربية أو حنكة بسمارك ودهائه السياسي، ألا وهو نشر النفوذ الألماني في أوروبا بالطريقة الناعمة (way soft) وما يتبعها من تدخل في الشؤون الداخلية وتمرير سياسات التقشف وخطط الإنقاذ والتمويل.

أعادت هذه السياسات الألمانية المخاوف الأوروبية إلى الظهور وأبرزت السؤال المحوري الذي يطرح إشكالية الوحدة الأوروبية الجديدة: هل نحن أمام ألمانيا أوروبية أم أوروبا ألمانية؟[2]

[1] د- صلاح سالم زرنوفة، توسيع عضوية الإتحادالأوربي، الواقع والتحديات، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، ال عدد142- أكتوبر 2000

[2] عماد جاد، الإتحاد الأوربي تطور التجربة، مجلة السياسة الدوليةعدد،161، جويلية 2005ص 232

لم يكن خافيًا على فرنسا أنّ تطور الدور الألماني سيفقد التحالف المشترك بين البلدين الهدف الذي نشأ من أجله وفق وجهة نظرها، وهو تمهيد الطريق أمام زعامتها لأوروبا. بل أنها انها رأت أن تطور هذا الدور سيؤدي إلى زيادة تهميش الدور الفرنسي المصاب أصلاً بعوارض الإضمحلال والذوبان خصوصًا مع استحالة الوقوف أمام حركة التاريخ الطبيعية وديناميتها التي تقضي برجوع ألمانيا الدولة الفيديرالية الأولى في أوروبا. لذلك كان لزامًا على فرنسا أن تتحرك بسرعة على جميع المستويات للحد من خسائرها على صعيد المساحة الإقليمية والدولية نتيجة تسارع نمو الدور الألماني. فكان الرهان الفرنسي على أوروبا الجنوبية للإتفكاك من حالة التقشف الإقتصادية والسياسات المالية التي تفرضها ألمانيا. ولكن هذا التحالف الجديد المضاد للهيمنة الألمانية ولد ميتًا فهو جمع دولاً لا توحدها الرؤية أو السياسة المشتركة بل التذمر المشترك. من جهة أخرى فإن برلين ليست قصيرة النظر إلى الحد الذي يجعلها تستثير عداوة كل الدول الأوروبية الجنوبية، خصوصًا مع إدراك هذه الدول أن غياب الدعم الإقتصادي الألماني، وإن كان مشروطًا، يعني رصاصة الرحمة والخروج الكامل من المنظومة الأوروبية. لذلك لم تكن هذه الدول لتقامر استراتيجيًا واقتصاديًا مع فرنسا الضعيفة وغير المستقرة. من هنا فإن هذا التحالف الفرنسي المضاد للدور الألماني لم يتخط الحدود التكتيكية، فما تستطيع فرنسا تقديمه لهذه الدول لا يكفي لتعويضها عن تراجع علاقاتها مع ألمانيا، ومع مجيء فرنسوا هولاند إلى الحكم في فرنسا تلبدت سماء العلاقات بين البلدين بغيوم التباعد والمواجهة خصوصًا مع إصرار أنجيلا ميركل على سياستها الإقتصادية وثبات موقفها من قضية الديون الأوروبية عامة واليونانية بشكل خاص. وفي حين طلب الحزب الإشتراكي الفرنسي عبر وثيقة رسمية أصدرها إلى هولاند الدخول في مواجهة مع اليمين الألماني للحد من اندفاعاته ولجم طموحه الإقليمي، رفض اليمين الفرنسي سياسة التباعد مع ألمانيا، وأجبرت ضغوطه اليسار الحاكم على التنصل من الوثيقة المناوئة لألمانيا وتأكيد ضرورة التعاون الفرنسي – الألماني لحل الخلافات. وقد اتخذ اليمين الفرنسي هذا الموقف ليس من أجل عيون ميركل بل لأنه، ككل القوى اليمينية في أوروبا يحمل مسؤولية تراجع الحيوية الإقتصادية الأوروبية ومعدلات النمو إلى نظام الرفاهية الإجتماعية الذي يشكل العبء الأكبر على أوروبا من خلال جذب المهاجرين، وبالتالي تتلاقى نظرتهم الإستراتيجية مع النظرة الألمانية المحبذة لسياسات التقشف والرقابة المالية وفرض القيود على منح الإقامات واستقبال المهاجرين. [1]

[1] المرجع نفسه

كذلك أدرك الفرنسيون نتيجة الوعي التاريخي الذي ولد من رحم حربين عالميتين، أن أي نكسة للتحالف الألماني – الفرنسي عبر خنق ألمانيا وحرمانها من مجالها الحيوي، سوف يرجع حلم الوحدة الأوروبية خطوات عملاقة إلى الوراء، وسوف يجعل فرنسا وحيدة وضعيفة بين ثلاثة عوالم مفترسة تتنازع الأدوار وتتقاتل ولو حتى على فتات المصالح. فعبر المحيطات التي خضعت لجبروتها وسيطرتها، تدنو الولايات المتحدة التي ترغب بأوروبا موحدة لكن وفق النموذج البريطاني أو الكندي: مشوشة الأفكار، ضبابية في التعامل مع أزماتها الداخلية على غرار الأزمة اليوغوسلافية أو البوسنة. وعلى الحدود الشرقية ينشط البركان الروسي تحت الجليد منتظرًا اللحظة المناسبة لاستعادة نفوذه التقليدي في أوروبا الوسطى والشرقية، والذي بدونه لا تعدو روسيا كونها قوة إقليمية متوسطة الحجم. وأكبر دليل على ذلك الموقف الألماني – الفرنسي المشترك والمتماهي من أزمة أوكرانيا الحالية ومن وضع جورجيا التي أصبحت الشوكة في الخاصرة الروسية وأي ضرب لهذا التحالف الألماني – الفرنسي سيحيي التطلعات الروسية الجيوبوليتيكية النائمة تجاه أوروبا. أما بالقرب منها فهناك ألمانيا التي سينتهي، فور انهيار التحالف مع فرنسا والعمل الأوروبي المشترك، تماهيها الذاتي مع أوروبا. وبالتالي سوف تتبنى تعريفًا أكثر قومية وتشددًا لمصالحها وبالطبع على حساب الجارة الهرمة فرنسا.[1]

لكل هذه الأسباب السالفة الذكر، وعلى الرغم من تراجع العلاقات الألمانية – الفرنسية مقارنة بما كانت عليه سابقًا، لا بد من استمرار التعاون بين البلدين. فأوروبا تبنيها برلين وتقودها، لم يحن وقتها بعد، لاعتبارات تاريخية من جهة، ولعدم دخول الولايات المتحدة في حالة ضعف تجبرها على قبول تسيّد دولة واحدة على أوروبا من جهة أخرى. أما أوروبا تقودها فرنسا فهي وهم. ولكن الحقيقة الدامغة التي تأكدت بعد دخول أوروبا الجديدة معمودية السياسة الدولية، هي أن أوروبا تحتاج إلى هذا التحالف من أجل تغليب مصالحها الفوق قومية على الخلافات الآنية والآتية.

لعبت ألمانيا الاتحادية دورًا محوريًّا في توحيد أوروبا، للحيلولة دون تكرار اندلاع حروب بين دولها، بدءًا من تشكيلها "المجموعة الأوروبية للفحم والصلب" بمشاركة فرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورج عام 1951، ثم التوصل من خلال توقيع اتفاقية "روما" في 15 مارس 1957 لأول وحدة جمركية أوروبية عُرفت باسم "المجموعة الاقتصادية الأوروبية" والتي تحولت بتوالي انضمام الدول

[1] ا لمرجع نفسه

الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي بتوقيع معاهدة ماستريخت في ديسمبر 1991، الذي وصل الآن إلى 27 دولة، 17 منها دخلت في منطقة العملة الموحدة "اليورو".

ورغم أن ألمانيا وفرنسا كانتا من الدول المؤسسة، بينما لم تنضم بريطانيا سوى عام 1973 ولم تنضم لمنطقة اليورو ، إلا أن القيادة السياسية للاتحاد كان يتنازعها الفرنسيون والبريطانيون بينما كانت ألمانيا تكتفي بالتنازع على القيادة الاقتصادية، ثم تلتها مرحلة المحور الألماني–الفرنسي داخل الاتحاد وتراجع الدور البريطاني، حتى انفردت ألمانيا بالزعامة الاقتصادية ثم السياسية مؤخرًا؛ فقد زاد وزنها السياسي وفقًا لمعاهدة "نيس"، كأكبر الدول الأعضاء عددًا للسكان مما جعل عدد أعضاء البرلمان الأوروبي الممثلين لألمانيا هو الأكبر (99 عضوًا)، يليها فرنسا وإيطاليا وبريطانيا قبل انسحابها من الإتحاد 72 عضوًا، ثم تنامى نفوذها لدرجة أنها أصبحت القائد الحقيقي مع توالي اتخاذها القرارات المصيرية وبالذات في أزمتي مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، ثم أزمة الديون اليونانية والمحتمل انتقالها لدول أخرى، مثل: إسبانيا والبرتغال وإيطاليا، خاصة أن ألمانيا تدفع النصيب الأكبر (211 مليار يورو) من المساهمات في ميزانية مظلة الإنقاذ المالي لمنطقة اليورو.[1]والآن وبالرغم من ذلك فإن ألمانيا تجد نفسها في موقع أكثر مركزية وقوة في أوروبا. فخلال الحرب الباردة كانت ألمانيا الغربية دولة ضعيفة على هامش الشيء الذي أصبح اتحاد أوروبي, ولكن ألمانيا الموحدة أصبحت الآن أحد القوى الأكثر قوة إن لم تكن الأقوى في الاتحاد الأوروبي. وبإعطائها تلك المكانة فإن ألمانيا الغربية باستطاعتها أن تأخذ الكثير مما تبقى من أوروبا معها وبخاصة الدول الأوروبية التي تقع في الوسط والشرق ذات الاقتصاديات التي تتشابك وبعمق مع الاقتصاد الألماني. وفي ظل مغادرة المملكة المتحدة الإتحاد الأوروبي, فإنه من المرجح أن يتبع الاتحاد الخيارات المفضلة لدى الألمان, خاصة أنها تتلاءم مع روسيا والصين. وعندما يحدث ذلك فإن أوروبا سوف تجد نفسها على خلاف مع الولايات المتحدة وبالتالي فإن الغرب سوف يعاني من الانقسام الذي ربما لن تتعافى منه أبداً. [2]

[1] – المرجع نفسه

[2]إلياس طاهر محمد امين، مستقبل العلاقة الإستراتيجية الأمريكية، الأوربية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، 2006،ص69

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الألمانية تجاه الولايات المتحدة

تعتبر العلاقة بين الولايات المتحدة وألمانيا واحدة من أكثر العلاقات الثنائية أهمية في العالم. فهي علاقة بين دولتين متحالفتين أمنيا من خلال الناتو، وبينهما تعاون مشترك في مختلف المجالات السياسة والاقتصادية والعلمية. ومع ذلك فقد أظهرت الأحداث المتلاحقة التي أعقبت الحادي عشر من سبتمبر أن هناك تباينا واضحا بين الدولتين بشان العديد من المسائل الدولية وطريقة التعامل معها. وقد انعكس هذا في سياسة خارجية مختلفة في التصورات والأهداف والوسائل. ولعل هذا الاختلاف يعود إلى حد كبير إلى التباين في المدى أو الإطار المتاح الذي تعمل ضمنه كل من الحكومتين الأمريكية والألمانية. وهذا الإطار محكوم بدوره بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تُمثل في الواقع محددات للسياسة الخارجية لكلا الدولتين. لقد كان غزو الولايات المتحدة للعراق، وتدخلها في سوريا، وتأييد تدخل حلف الناتو في ليبيا، وحادثة التصنت على المستشارة الألمانية، كلها محطات تجاذبت من خلالها العلاقات الألمانية الأمريكية، الا انه سرعان ما سعى المسؤولون الأمريكيون والألمان، الى رأب الصدع ولم الخلافات، خاصة في عهد الرئيس الأمركي باراك اوباما والمستشارة الألملنية انجيلا ميركل، ففي خطاب أمام نحو 200 ألف مشاهد ألقى مرشح الحزب الديمقراطي للانتخابات الرئاسية الأمريكية انذاك، باراك اوباما عند عمود النصر في متنزه تيرجارتن، وهو الخطاب العلني الوحيد في جولته الخارجية التي أقلته إلى أفغانستان والعراق والأردن وإسرائيل والأراضي الفلسطينية. قال فيه(خطاب اليوم غير مسبوق حيث أنها المرة الاولى التي يلقي فيها مرشح رئاسي اميركي خطابا يتناول فيه السياسة الخارجية خارج بلاده)، وحظي الخطاب باهتمام وسائل الإعلام الألمانية حيث قارنته بالخطاب الذي القاه الرئيس الامريكي الاسبق جون كنيدي عام 1963. [1]

اوباما استلهم تاريخ المدينة التي قسمتها الحرب الباردة إلى شطرين حتى عام 1989 تاريخ سقوط الجدار، ودعا إلى إزالة كافة الجدران الاخرى التي تفصل البشر عن بعضهم. وقال "لا يمكن ان تستمر الجدران بين قدامى الحلفاء على ضفتي المحيط الأطلسي. لا يمكن ان تستمر الجدران بين الدول الاكثر غنى وتلك الاكثر فقرا. لا يمكن ان تستمر الجدران بين الاعراق والقبائل، بين المواطنين والمهاجرين، بين المسيحيين والمسلمين واليهود". حملت كلمات أوباما نبرة تصالحية تجاه أوروبا حيث دعا ضفتي

[1] العلاقات الاقتصادية الامريكية لألمانية عبر الأطلسي ، http://www.dw.com/ar

الأطلنطي إلى تجاوز خلافاتهما لمواجهة التحديات العالمية المتصلة بالإرهاب والاحتباس الحراري. وقال "لا يمكن ان نسمح لأنفسنا بالانقسام". مضيفا ان "القرن الحادي والعشرين انفتح على عالم أكثر ارتباطا من أي وقت في التاريخ الإنساني، لكن هذا التقارب ولد أخطارا جديدة لا يمكن أن تحد منها الحدود أو المحيطات". وأكد أوباما ان "اي امة، مهما كانت كبيرة وقوية، لا يمكن ان تواجه وحيدة هذه التحديات". مضيفا أن ليس لأميركا حليف افضل من اوروبا، وأن "الشراكة الحقيقية تتطلب عملا مستمرا وتضحيات. حلفاء يتحلون بالقدرة على الاصغاء والتعلم من بعضهم البعض وخصوصا يثقون ببعضهم البعض". وقال أوباما إن الدرس الذي تعلمنا إياه مدينة برلين هو إمكانية التعاون المشترك، فقبل 60 عاما بدأت العلاقات الأمريكية الألمانية، وذلك بعد أن تواجه البلدان في ساحة الحرب قبلها بسنوات قليلة. اوباما كان يقصد ببداية العلاقات بين البلدين الجسر الجوي الذي قام به الحلفاء عام 1948 لإنقاذ أهالي برلين من الحصار الذي فرضه عليه الاتحاد السوفيتي، ووصف أوباما الجسر الجوي بأنه منح أهالي برلين الأمل في عالم أفضل. مطالب بمواصلة الالتزام في أفغانستان وطلب اوباما من الأوروبيين مواصلة التزامهم في أفغانستان. وقال "من اجل شعب أفغانستان ومن اجل امننا المشترك، ينبغي انهاء العمل". وتابع يقول "لا تستطيع اميركا القيام بذلك وحدها. الشعب الافغاني يحتاج الى قواتنا وقواتكم، الى دعمنا ودعمكم للتغلب على طالبان والقاعدة وتنمية اقتصاده ولمساعدته في اعادة بناء بلاده. الرهان اكبر من ان نتخلى عنه الان إشارتهما بأن الاجتماع كان مثمرًا، ظلت الخلافات بين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، واضحةً، وذلك في اللقاء الأول الذي جمع بينهما في 17 مارس 2017، في البيت الأبيض. وتمثَّل الاختلاف بين الطرفين حول ثلاثة ملفات رئيسية، هي: ملف الهجرة واللاجئين، وملف الإنفاق على حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وملف التجارة الحرة، أو التبادل التجاري الحر. [1]

وبرغم ذلك، أبدى كل طرف وجهة نظره المعروفة لدى الطرف الآخر، ولم يطرأ أي جديد. ويبدو أن الاجتماع فشل في حلّ ومناقشة الأزمات الموضوعة على أجندته، كما فشل في تحقيق أهدافه، والتي تمثلت في «بناء الثقة، وتوضيح أن الاختلافات في الرأي يمكن تناولها من خلال الشراكة، وليس المواجهة»، وذلك بحسب ما أوردته تصريحات إعلامية من الحكومة الألمانية.

[1] المرجع نفسه

الهجرة واللاجئون

بخصوص القضية الأولى والمتعلقة باللاجئين والهجرة، ومع حرص ترامب وميركل على تفادي الانتقادات المباشرة في اللقاء، فإن الاختلاف بينهما بدا صارخًا؛ إذ أكد ترامب أن «الهجرة امتياز، وليست حقًّا»، مشيرًا إلى أنّ أمن المواطنين الأمريكيين له الأولوية دائمًا.

الجدير بالذكر أن ترامب كان قد وصف المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، في يوم 16 جانفي 2017، بأنها ارتكبت خطأ كارثيًّا، وذلك بعد فتح بلادها لاستقبال الملايين من طالبي اللجوء بين عامي 2015، 2016. غير أنه في المقابل، انتقدت ميركل القرار التنفيذي الذي أصدره ترامب في أواخر الشهر نفسه، يناير (كانون الثاني)، والمتعلِّق بحظر دخول مواطني سبع دول ذات أغلبية مسلمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ وصفته ميركل بأنه قرار غير مُبرَّر.

وفي وقتٍ سابق، وتحديدًا في المكالمة التليفونية الأولى بين ترامب وميركل، شرحت الأخيرة للأول أن معاهدة جينيف الخاصة باللاجئين من مناطق الحرب، والتي صدرت عام 1951، تُلزم موقعيها –ومنهم الولايات المتحدة– باستقبال اللاجئين.

حلف الناتو

حلف شمال الأطلسي (الناتو) كان موجودًا بشكلٍ أساسيّ في لقاء ترامب وميركل في البيت الأبيض؛ ويتمثل الخلاف بين الطرفين، الشريكين في الحلف، في رغبة ترامب سابقًا الانسحاب منه؛ فقد كان من ضمن وعوده لأول 100 يوم له في البيت الأبيض، إعادة النظر في جميع الاتفاقات والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي من ضمنها اتفاق حلف الناتو، الذي أعلن أنه سيعيد التفاوض على شروطه، وربما تنسحب الولايات المتحدة منه، لافتًا إلى أن محاربتها جنبًا إلى جنب مع قوات حلف شمال الأطلسي قد كلَّفتها الكثير، اقتصاديًّا وعسكريًّا، ولذلك فإنه يرى أن الحلف عليه أن يدفع المزيد من التعويضات للجيش الأمريكي، وإلا فسوف ينسحب من التعاون معهم. [1]

[1] ترامب ، المانيا مدينة بمبالغ هائلة ، للناتو والولايات المتحدة ، 18– مارس 2017 ، http://www.bbc.com/arabic/world-39317203

وأراد ترامب أن يعادل حجم الإنفاق من كل دولة مشاركة في الحلف 2% من إجمالي الناتج المحلي لها، وهي أقل من النسبة التي تنفقها أمريكا في الحلف. وخلال اللقاء، أعلن ترامب دعمه القوي للحلف، ولكنه ما زال مُلحًّا على ضرورة دفع الحلفاء الأوروبيين لحصتهم «العادلة» في الدفاع.

لقد اصر دونالد ترامب بصفته رئيسا للولايات المتحدة أن ألمانيا تدين لحلف الناتو، وللولايات المتحدة الأمريكية بمبالغ مالية هائلة مقابل الدفاع عنها. من جانبها، أعلنت المستشارة الألمانية ميركل التزامها بالوصول إلى نسبة 2% للناتو من إجمالي الناتج المحلي لألمانيا، وذلك بحلول عام 2024، وذلك طبقًا لاتفاق أعضاء الحلف عام 2014؛ إذ وافقوا على بلوغ هذه النسبة في غضون 10 سنوات، أي عام 2024.

التجارة الحرة

أمَّا فيما يخص ملف التجارة الحرة، فقط شدَّد ترامب على قناعته بأن بلاده كانت الخاسر الأكبر خلال عدد من الاتفاقيات التجارية التي أجرتها خلال العقود السابقة، مؤكدًا قوله: «لست انعزاليًّا»، واهتمامه بالتبادل الحر، ولكنه أشار في الوقت ذاته أن هذا التبادل الحر أدى إلى كثيرمن الأمور السيئة. ولطالما انتقدت المستشارة الألمانية النزعة الانعزالية في خطاب ترامب في عدد من المرات.

ودعت ميركل الولايات المتحدة إلى استئناف المفاوضات حول اتفاق الشراكة عبر المحيط الأطلسي، والمتعلق بالتجارة الحرة بين عدد من الدول عبر المحيط، والذي أعلن ترامب انسحابه منه في اليوم الثالث من توليه السلطة، وتحديدًا في 23 يناير (كانون الثاني) 2017.[1]

وقالت ميركل خلال الاجتماع: «أعتقد أنه يجب أن تُصاغ العولمة بروح منفتحة»، وذلك في إشارة منها إلى الشعار الذي يتخذه ترامب دائمًا، وهو «أمريكا أولًا». وناقش الطرفان قضية العجز التجاري بين الولايات المتحدة وألمانيا، والذي يبلغ 65 مليار دولار. واهتم ترامب بتقليصه عن طريق فرض زيادة في الضرائب على الواردات الألمانية إلى الولايات المتحدة؛ إذ حذَّر ترامب من فرض 35% من الضرائب الجمركية على السيارات الألمانية التي تنوي إنشاء مصانع جديدة لها في المكسيك، وتبيع منتجاتها بأمريكا.

[1] المرجع نفسه

وتعتبر الولايات المتحدة أكبر وجهة للصادرات الألمانية، ولذلك فقد اصطحبت ميركل معها إلى الولايات المتحدة الأمريكية كلًّا من رئيس شركة سيمنز الألمانية، جوزيف كيسر، والرئيس التنفيذي لشركة السيارات الألمانيةBMW ، هارالد كروجر.

الرقص على جميع الحبال اتسمت فترة ما بعد الحرب باتخاذ الولايات المتحدة لما يُعرف باسم سياسة الاحتواء، ونظرية الردع، تجاه ألمانيا. تمثّل سياسة الاحتواء باختصار التحالف مع أصدقاء الآخر (العدو)، والذين يعملون بدورهم على تخفيف وطأة النزاع واحتواء الآخر حتى لا يشنّ أي أعمال عسكرية، بينما تتمثل نظرية الردع باختصار في أنها تفترض أن القوة هي أفضل علاج للقوة، أي أن هناك قوة واحدة رادعة (وغالبًا مُكونة من تحالفات) تستطيع فرض سيطرتها على القوة الأخرى، وغالبًا ما تستخدم هذه الاستراتيجيات لتجنب الصراع. وبرغم تباين العلاقات الاقتصادية، والسياسية، والاستراتيجية، بين أمريكا وألمانيا، إلا أنهما لم يتنازعا عسكريًّا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945.

وخلال الخمسينيات، والستينيات من القرن الماضي، رأى العديد من الألمان أن تقسيم ألمانيا يبدو كما لو كان عنصرًا من عناصر الاستقرار في أوروبا؛ إذ إن عدم اتخاذ الولايات المتحدة لأيّ موقف عدائي تجاه جدار برلين الذي تم بناؤه عام 1961 أثبت أن الولايات المتحدة غير مهتمة بتوحيد ألمانيا حقًّا، إلى أن جاءت زيارة الرئيس الأمريكي كيندي إلى برلين عام 1963؛ عندما قال جملته الشهيرة: «كل الرجال الأحرار، أينما عاشوا، هم مواطنون من برلين. وأنا، بصفتي رجل حر، فأنا أيضًا من برلين«.

جاءت حرب فيتنام لتؤثر في علاقة البلدين أيضًا، والتي عارضتها ألمانيا، كما عارضها أيضًا عدد من الشباب الأمريكي إلى جانب الشباب الألماني. غير أنه في منتصف الثمانينيات، نشبت خلافات أخرى بين البلدين بسبب الخلافات بين الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة في جولة أوروجواي من اتفاقية تعريف التجارة والجمارك الجات.[1]

وبعد انهيار جدار برلين والاتحاد السوفيتي في نهاية الثمانينيات، واجهت ألمانيا الموحدة بعض الصعوبات تجاه التأقلم مع الولايات المتحدة، والتي كانت شريكة لها في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، إلى أن غادر آخر جندي أمريكي من برلين بعد حوالي 50 عامًا من انتهاء الحرب، وذلك عام 1994.

[1] المرجع نفسه

وتميزت التسعينات ببداية جديدة بين الولايات المتحدة وألمانيا، وذلك في سياق جديد يشمل أوروبا موحدة، والعمل المشترك في السلام والديمقراطية، إلى جانب العمل في حلف الناتو، ومنظمة الأمن والتعاون، وأيضًا التعاون مع الاتحاد الأوروبي. وتشارك البلدان في التحديات الدولية التي تواجههما مثل العولمة، والإنترنت، وتحرير سوق الاتصالات، وأبحاث الفضاء، والتعليم العالي وغيره؛ مما أدى إلى مزيد من التعاون.

ميركل والولايات المتحدة

عايشت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، التي تولت هذا المنصب منذ عام 2005، والتي تقضي فترة ولايتها الثالثة، ثلاثة رؤساء أمريكيين، هم: جورج بوش الابن، وباراك أوباما، ودونالد ترامب. خلال حوالي 12 عامًا قضتها ميركل تعمل جنبًا إلى جانب مع كلٍّ من جورج بوش، وباراك أوباما، فإن العلاقات الأمريكية الألمانية ظلت في أفضل حالاتها خلال هذه الفترة، وذلك برغم الاختلافات العديدة بين بوش، وأوباما.

وتقاربت العلاقات السياسية، والاقتصادية، والاستراتيجية والعسكرية، بين البلدين، وظلَّت قائمة على التشاور والتنسيق بين المستويات العليا في كل دولة. ومن قبل تولي ميركل الحكم، تعاونت ألمانيا مع الولايات المتحدة في أعقاب هجمات 11 سبتمبر (أيلول) 2001 على مركز التجارة العالمي والبنتاجون، حيث عملا سويًا لمكافحة «الإرهاب الدولي»، وفي مجالات التعاون القضائي، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وتجميد الأصول الإرهابية لعدد من المشتبه في تورطهم بالحادث، وقد أظهر هذا التعاون نتائج ملموسة لاحقًا.[1]

فمع بوش، وإلى جانب «مكافحة الإرهاب»، تقاربت المواقف السياسية لميركل، والتي دعمت بوش معظم الوقت، ودعمت مواقفه تجاه المشروع النووي الإيراني، على الرغم من وجود علاقات تجارية قوية بين برلين، وطهران. كما دعمته في قضية الأسلحة النووية في العراق أيضًا، كما دعمت التدخُّل العسكري الأمريكي في العراق، وذلك عكس المستشار الألماني السابق لها، جيرهارد شرودر.

[1] انجيلا ميركل ، قوة الولايات المتحدة الامريكية تعاظمت بسبب حلف الناتو ، 17-02-2017، http://www.youm7.com/story

أمَّا علاقة ميركل بأوباما فكانت هي الأفضل بين البلدين على مدار التاريخ، إذ ظلت علاقتهما ببعضهما البعض وثيقة، وذلك برغم الأزمة التي أثيرت عام 2013، عندما كشف إدوارد سنودن فضيحة تصنُّت واشنطن على الهاتف الخاص بالمستشارة الألمانية.

ألمانيا هي الحليف الدولي الأقرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات الثمانية الماضية. باراك أوباما

التقارب بين ميركل، وأوباما يظهر في جعل الرئيس الأمريكي السابق، باراك أوباما، زيارته الأخيرة لدولة أجنبية قبل تسليمه المنصب لترامب، إلى ألمانيا، إذ أهدى المستشارة الألمانية شُعلة، عُرفت بأنها «شارة قيادة العالم الحر»، وذلك في الوقت التي وصفت فيه وسائل الإعلام المختلفة، ميركل، بأنها حاملة لواء القيم الديمقراطية من بعد أوباما، وذلك في ظل دعمه لها فيما يخص قضية اللاجئين.

وأمَّا ترامب، فيختلف وضعه كثيرًا عن سابقيه، ليعود التوتر على أشدّه بعد عقود بين البلدين: ألمانيا التي تمثل «العالم الحرّ» وأوروبا، و«الولايات المتحدة الشعبوية» التي تمثِّل القوى العظمى في العالم. من أيام الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي ترامب، والتصريحات المثيرة بين الطرفين لم تهدأ، وذلك تعليقًا على قرارات يتخذها كل طرف، فضلًا عن انتقاد ميركل لآراء ترامب تجاه قضايا متعددة.

ومما يدلل على هذه العلاقة المتوترة بين الطرفين، أن أحد الصحافيين طالب خلال لقاء ترامب وميركل بأن يتصافحا، إلا أن ترامب تظاهر بعدم السماع، ولم يبدِ أي رد فعل.

5- لعبة التاريخ: كيف تبدَّلت الآية من هتلر إلى ترامب؟حاول فقط أن تفكِّر، منذ سبعين عامًا من الآن، كان هناك هتلر، الذي هجَّر الملايين والملايين، الذين تم تشريدهم في البلاد المختلفة، أو هلاكهم من الجوع والعطش، أو من الغارات الجوية التي شنها هتلر وجيشه.

والآن، يوجد ترامب، الذي أيضًا أصدر قرارًا يُهجِّر مئات الآلاف من الأفراد، والذي يمنع استقبال عشرات الآلاف من اللاجئين القادمين من مناطق حروب أيضًا، مثل سوريا، والذين يموتون يومًا وراء الآخر من الجوع، أو يموتون غرقًا، في محاولةٍ منهم للوصول إلى سواحل دول أخرى بعد رفض استقبالهم

في بعض الدول، أو بسبب سوء المعيشة فيها، أو قد تصيبهم غارات جوية، ربما من نظام الأسد، أو ربما غارات جوية روسيَّة، أو غارات إسرائيلية في التطوير الحديث. [1]

هتلر كان يحتقر اليهود، وارتكب محارق ضدهم، والآن يوجد ترامب، واحتقاره للمسلمين، وحديثه المتسم بالكراهية، والعنصرية تجاههم أيضًا. هتلر كان يحتقر الأقليات، والمرأة أيضًا طوال عصره ووقت توليه الحكم؛ إذ أخرجهن من المدارس، ووقف تعليهمن، ومنع زينتهن (المكياج) في الشوارع، وذلك خلال بداية عهد ألمانيا النازية، والتي نشأت عام 1933.

ترامب أيضًا يحتقر المرأة والأقليات، فهو لطالما سخر من السيدات، وخاصةً من المرشحة الجمهورية السابقة هيلاري كلينتون، وأيضًا من المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، فضلًا عن التسريب الخاص به وهو يتحدث بطريقةٍ غير لائقة عن النساء منذ أيام الحملة الانتخابية العام الماضي. ولكن المفارقة هنا تكمن في استخدام هتلر للنساء وقت الحرب العالمية الثانية، وذلك نظرًا لحاجته لهن.

وفي الوقت الذي كان يشتهر فيه هتلر بخطابه الشعبوي، و البروباجندا الإعلامية التي يقودها من أجل تحقيق أهدافه الشخصية، نجد الآن(ترامب) بخطابه الشعبوي أيضًا، والذي يكرر من جمل كثيرة غير حقيقية حتى بدأ يصدقها مؤيدوه، مثل جملة «أخبار مفبركة» على سبيل المثال.

وفي النهاية، يبدو أن سبعين عامًا كانت كافية لكي يتبدل الوضع، ليصبح قائد الولايات المتحدة الحالي حاملًا لصفات قائد ألمانيا حينها، وفاعلًا لبعض أفعاله، مع اختلاف نسبة العنصريَّة، والأفعال المترتبة عليها بالطبع. ".

المطلب الثالث: السياسة الخارجية الألمانية اتجاه اسرائيل

يقول (نوبرت روتغان)، عضو حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي الذي تتزعمه ميركل، ورئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الألماني (البوندستاغ): "إن سياسات إسرائيل الحالية لا تسهم في بقاء الدولة يهودية وديمقراطية. ويجب علينا أن نعرب عن هذا القلق بوضوح لإسرائيل".

[1] المرجع نفسه

في المجمل، ثمة مؤشرات على أن نهج الحكومة الألمانية تجاه إسرائيل يتغير. ففي العادة، يقوم نتنياهو في الفترات التي تسبق عمليات التصويت المهمة في الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بالاتصال بوزير الخارجية الألماني ليطلب دعمه للموقف الإسرائيلي. وقد تم اتباع هذا الإجراء نفسه في وقت مبكر من هذا العام عندما عكف وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي على كتابة قرار متعلق بالصراع في الشرق الأوسط. وقام بتحضير نص القرار سفراء الدول الأعضاء الثماني والعشرين في الاتحاد الأوروبي، وكان النص متوازناً نسبياً.

مع ذلك، وقبل اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في بروكسل، وجدت نسخة من النص طريقها إلى إسرائيل، سارع نتنياهو، الذي يشغل منصب وزير خارجية إسرائيل بالإضافة إلى كونه رئيس وزرائها، إلى التقاط سماعة الهاتف ليتصل بشتاينماير كالمعتاد. وتقول المصادر إنه كان قلقاً بشكل خاص من فقرة في القرار، والتي انتقدت بناء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية. وقال نتنياهو قبل أن يضع السماعة: "أنا أعول عليك".

حتى تلك النقطة، كان بوسع نتنياهو أن يكون متأكداً نسبياً من أن داعمي إسرائيل سوف يدافعون عن الموقف الإسرائيلي على الدوام. لكن الأمور سارت في صباح ذلك الاثنين من شهر كانون الثاني (يناير) بشكل مختلف. فقد تمَّ تجاهل التماسات نتنياهو، ووضع شتاينماير دعمه في بروكسل خلف النص كما هو مكتوب. ونص القرار على أن "المستوطنات غير قانونية وفق القانون الدولي، وهي تشكل عقبة أمام السلام وتهدد بجعل التوصل إلى حل قائم على فكرة الدولتين غير ممكن". [1]

كان ذلك الحدث مؤشراً على أن الزمن ربما شرع في التغير. ويحدث ذلك حتى لدى أنصار إسرائيل المعلنين، مثل السفير الألماني السابق إلى تل أبيب، (أندرياس ميخايلس) الذي يشغل الآن منصب مدير الشؤون السياسية في وزارة الخارجية، والذي أعرب عن معارضته لاستيعاب موقف رئيس الوزراء الإسرائيلي خلال المشاورات الداخلية. كما فقدت المستشارية الأمل أيضاً في إمكانية إحياء عملية السلام طالما ظل نتنياهو في المنصب. وخلال زيارة الرئيس الفلسطيني الأخيرة إلى برلين في الأسابيع الأخيرة، كانت ميركل واضحة في دعمها عندما قالت: "إنني أفهم لماذا يسعى الرئيس عباس دائماً إلى

[1] olffsohn. Micheal 1991: Israel. Grundwissen landerkunde, Geshichte, politik- Gesellshaft-Wirtschatf. Oplanden. P202.

مجلس الأمن". وحتى اتهامات نتنياهو بأن قواعد الاتحاد الأوروبي التي تقتضي وضع شاخصات على المنتجات المصنوعة في المستوطنات هي أقرب إلى مقاطعة معادية لليهود، لم تعد تؤخذ على محمل الجد في المستشارية. ويدعم مستشار ميركل للسياسة الخارجية، (كرستوف هيوسغن)، نهج الاتحاد الأوروبي بهذا الخصوص. أقل ترجيحاً باطراد"كان نتنياهو نفسه هو المسؤول عن جعل منتقدي إسرائيل أكثر قوة ونفوذاً. ففي حين يعيش نحو 3 ملايين فلسطيني في الضفة الغربية، ارتفع عدد السكان اليهود هناك إلى 350. 000 1منتشرين في أكثر من 125 مستوطنة. وتقوم المستعمرات بتفتيت المنطقة، بحيث سيكون من المستحيل إقامة دولة فلسطينية متصلة الأجزاء في الضفة من دون إزالة عدد كبير من المستوطنات. في تحليل أخير، كتب المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية: "يصبح تحقيق حل قائم على أساس الدولتين أقل ترجيحاً باطراد. وترتفع الكلف المالية والسياسية لتطبيقه مع كل وحدة استيطانية ستحتاج إلى هدم ومع كل مستوطن سيلزم إجلاؤه وتعويضه". الآن، تعارض أغلبية من مجلس الوزراء الإسرائيلي علناً إقامة دولة فلسطينية. وأحد الأمثلة هو وزير التربية والتعليم، (نفتالي بينيت)، الذي يتزعم أيضاً حزب "البيت اليهودي" المؤيد للمستوطنين. (وقال بينيت) في العام 2015: "لا تستطيع إسرائيل أن تنسحب من مزيد من الاراضي ولا يمكن أن تسمح بإقامة دولة فلسطينية". وقد جمعت وزارة الخارجية الألمانية بعناية كل الأقوال من هذا القبيل. ويقوم المسؤولون الآن بدراسة السيناريوهات البديلة، ومعظمهم ليسوا متفائلين. وينصب تركيزهم على بحث البدائل الممكنة لتأسيس دولة فلسطينية. هل ستقوم إسرائيل بضم المناطق الفلسطينية؟ وهل ستكون على استعداد لمنح الفلسطينيين في مثل هذه الدولة حقوقاً متساوية، مع احتمال أن يصبح اليهود قريباً أقلية؟ أم أن إسرائيل ستؤسس نظام فصل عنصري شبيها بذلك الذي كان سائداً ذات يوم في جنوب أفريقيا ؟ هذه بالضبط هي الأسئلة التي أعاد وزير الخارجية الأميركية جون كيري طرحها خلال منتدى عقد في شهر (ديسمبر) الماضي في واشنطن العاصمة. وحذر كيري من أن "حل الدولتين" يهدد بأن يصبح "عبارة جوفاء"، وحث الإسرائيليين على مواجهة الأسئلة الصعبة، وقال: "لا نستطيع أن نستمر في المراوحة جيئة وذهاباً والمحافظة على الأعراف والدبلوماسية والتظاهر". [1]

هل يمكن أن وزارة الخارجية الألمانية تتبنى خطاباً مماثلاً؟ في جانفي ألقى المؤيدون لتبني شتاينماير هذا الخطاب بالون اختبار. وقاموا بكتابة مسودة خطاب للوزير في التحضير لظهوره في (فبراير) في أكاديمية العلوم والآداب في ماينز. ولم تلقِ مسودة الخطاب اللوم على إسرائيل حصرياً في فشل عملية

[1] olffsohn. Micheal, IBIDp 202

السلام، ولكنها طرحت أسئلة لم يكن وزير الخارجية الألمانية قد جرؤ مطلقاً على طرحها علناً. وقد أحب الكثيرون من دائرة شتاينماير المسودة، لكن الأعضاء المؤيدين لإسرائيل من موظفيه كسبوا في نهاية المطاف. (وقام ينس بلوتنر) ، مدير مكتب شتاينماير، بإزالة الفقرات الحاسمة من الخطاب[1]. إنه ورغم هذه المواقف للسياسة الخارجية الألمانية من مساندة حل الدولتين، وتشجيع للسلطة الفلسطينية لمواصلة الحوار، إلأ انه لم يطرأ على الموقف الإسرائيلي اية تغييرات، حيث انه لم تدن عملية ادانة المستوطنات، ولم تدن سياسة العنصرية المطبقة من نظام الكيان الصهيوني، كما تعتبر إسرائيل ثاني مورد إلى حكومة الكيان الإسرائيلي بالأسلحة ولا سيما الغواصات النووية، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، مما يجعل سياستها اتجاه اسرائيل سياسة ثابتة.

المبحث الرابع: معيار التغير في السياسة الخارجية الألمانية

المطلب الأول: السياسة الخارجة الألمانية اتجاه القضية الفلسطينية

في ضوء الأوضاع المتدهورة خاصة بعد الحرب على لبنان وما نتج عنها من ضعف واضح للحكومة الإسرائيلية لم يحسن العرب استغلاله، علمت ألمانيا تحت قيادة ميركل ومن خلال رئاستها الاتحاد الأوروبي على اتباع استراتيجية تتناغم إلى حد واضح مع الرغبة الأمريكية في تشجيع ما يسمى الدول العربية المعتدلة للعب دور أكبر في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي فبسبب فشل المحاولات المتكررة لإحياء المفاوضات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين نتيجة للسلوك الإسرائيلي العدواني المتكرر على الشعب الفلسطيني وكذلك الاستيطان، فإن الأوروبيين يحاولون من خلال التركيز على مفهوم الدول المعتدلة للتأكيد على منهجهم ودورهم الرامي إلى تحقيق السلام في المنطقة وفي هذا السياق عملت ألمانيا خاصة خلال رئاستها الاتحاد على تحقيق توافق بين مصالح الدول الأعضاء في الاتحاد والتي لا زالت حتى اليوم تتخذ مواقف متباينة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والأوضاع في الأراضي

[1] Skepticism of German-Israeli Friendship Growing in Berlin, Foreign Policy Shift: ala. zeineh@alghad. jo ,accesse date-18-02-2017

1

الفلسطينية، ولم يكن من السهل تحقيق مثل هذا الهدف خاصة في ضوء التجارب السابقة، وعلى الرغم من الجهود الدبلوماسية التي بذلتها ألمانيا لم تتمكن – وكما كان متوقعا من تحققي شيء جديد أو اختراق حقيقي يساعد على تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني أو استعادة حقوقه المشروعة، وذلك لأسباب من أهمها: أولا، استمرار تأثير العلاقة الخاصة بإسرائيل والتي تحد من هامش المناورات الجانب الألماني للحصول على تنازلات إسرائيلية؛ وثانيا: عدم الرغبة الأمريكية لقيام ألمانيا أو الاتحاد الأوروبي بمثل هذا الدور؛ وثالثا بسبب مشاركة ألمانيا والاتحاد الأوروبي في سياسة عزل دول أساسية كسوريا، وأطراف فلسطينية محورية كحماس. [1]

محددات واطر السياسة الألمانية تجاه فلسطين

أولا : أبعاد المصالح الألمانية في المنطقة

قبل الحديث عن محددات السياسة الخارجية الألمانية الحالية وأطرها تجاه القضية الفلسطينية، ولا بد من التعرف أولا على طبيعة المصالح الألمانية وأولوياتها في المنطقة، خاصة وأن السياسة الخارجية للدول ترتبط عادة بالمصالح الوطنية. ولعله من الملفت للنظر أن مفهوم المصالح وحتى مفهوم السياسة الخارجية الألمانية في المنطقة بالمعنى الاصطلاحي السياسي المعروف حديثين نسبيا. فقبل الوحدة وخلال الحرب الباردة لم يكن هناك تدول لمفهوم المصالح الألمانية في المنطقة كما لم يكن هناك ما يمكن تسميته السياسة الألمانية الخاصة بالشرق الأوسط، والسبب يعود ربما إلى طبيعة ارتباط السياسة الألمانية بشكل واضح مع السياسة الأمريكية ليس فقط من أجل الحماية من التهديد السوفيتي آنذاك وإنما أيضا لخدمة المصالح الاقتصادية والتجارية. فطبيعة التحالف الذي حكمته نظرية " استقرار السيطرة " لعقود كان يضمن تدفق الموارد الأولية وكذلك فتح الأسواق. ولكن الأمر بدا يغير تدريجيا بعد الوحدة ويأخذ أبعاد أكثر وضوحا منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي. وعلى الرغم من تشعب هذه المصالح وتداخلها بشكل ربما يختلف إلى حد ما عن وضع الدول الأوروبية الكبرى الأخرى فيمكننا القول أن المصالح الألمانية في المنطقة تتمحور بشكل عام حول الأبعاد الثلاث التالية : الأول، المصالح الاقتصادية، والتي من أهمها الوصول الآمن إلى مصادر الطاقة وزيادة الصادرات إلى أسواق المنطقة.

[1] 42–نهلة شال، المرتكزات الحالية للتضامن الأوربي مع فلسطين، مؤتمر الساسة الخارجية الأوربية اتجاه فلسطين، بيروت، لبنان، 2010، ص3

ومن الملاحظ هنا أن هناك تزايد في حجم التجارة والصادرات بين الطرفين. فقد ارتفعت على سبيل المثال الصادرات الألمانية إلى الأسواق العربية من حوالي 15 مليار دولار عام 2001 إلى حوالي 22 مليار دولار عام 2006، وهناك مؤشرات على زيادة الاستمارات المباشر في العديد من الدول العربية من ضمنها الخليج وليبيا.

والبعد الثاني وهو الأمن، والذي يتمثل في تجنب أية مخاطر قد تنجم عن النزاع العربي الإسرائيلي الممتد على مدى ستين عاما، أو تلك المحتملة من إمكانية الانتشار النووي، وخاصة مع تزايد

الاهتمام بالمسالة النووية الإيرانية. وهذا لا يعني تخوف ألمانيا من الدخول في نزاع مسلح مع دول المنطقة، بل إن ألمانيا كانت دائما وأبدا ترفض وتنأ بنفسها عن أي تدخل عسكري أيا كان شكله في المنطقة إلى أن قررت الحكومة اليمينية بقيادة ميركل المشاركة في قوات " اليونفيل " في لبنان، في خطوة هي الأولى من نوعها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وإنما القلق ناجم عن أن يكون للنزاعات القائمة هنا تأثيرا على الداخل الألماني، أو على الأمن الأوروبي، بحكم المتاخمة الجغرافية من جهة، والخوف المتزايد مما يسمونه هنا الإسلام المتشدد أو " الإرهاب " من جهة أخرى.

أما البعد الثالث للمصالح الألمانية في المنطقة فهو سياسي بحت، ويتعلق بشكل خاص بما يسمى بعملية السلام بين العرب وإسرائيل. فمن الواضح أن هناك مصلحة لألمانيا في هذه العملية، ولهذا فقد أعطت السياسة الألمانية اهتمام خاص لحل النزاع العربي الإسرائيلي. ومصلحة ألمانيا في تسوية هذا النزاع لا يرتبط فقط بالاعتبارات الإنسانية، أو بالمصلحة الأوروبية العامة في استقرار المنطقة، وإنما تعكس أيضا العلاقة الخاصة بإسرائيل سياسيا وتاريخيا من جهة، والعلاقات المتنامية بين المجتمعين الإسرائيلي والألماني علميا وثقافيا من جهة أخرى. وبالتالي فإن تسوية الصراع بين العرب والإسرائيلي سوف يعمل أولا على " حلحلة " عقدة الذنب التاريخية، ثم ثانيا سيضع حد لمخاوف ألمانيا المستمرة من التنازع بين علاقتها الخاصة بإسرائيل من جهة، ومصلحتها في تقوية علاقاتها التجارية والاقتصادية مع الدول العربية ودول المنطقة الأخرى من جهة أخرى.

هذه هي الأبعاد الرئيسية للمصالح الألمانية في المنطقة، فكيف تتحدد السياسة الخارجية الألمانية تجاه القضية الفلسطينية في ضوء هذه المصالح ؟

ثانيا : محددات السياسة الخارجية الألمانية تجاه المنطقة العربية

على الرغم من تنامي مفهوم المصالح الألمانية الوطنية في المنطقة العربية، وبروز ملامح سياسة ألمانية جديدة في المنطقة خاصة بعد الحرب الإسرائيلية على لبنان، لا يمكننا القول بوجود سياسة خارجية ألمانية مستقلة تجاه المنطقة أو القضية الفلسطينية، وذلك بسبب علاقة ألمانيا الخاصة بإسرائيل من جهة، وانخراطها المتزايد في سياسة الاتحاد الأتحاد الأوروبي في هذا السياق، من جهة أخرى. إلا أن هذا الواقع لا يعني عدم وجود محددات خاصة للسياسة الخارجية الألمانية تجاه المنطقة، تميزها عن السياسة العامة للاتحاد. فصحيح أن ألمانيا لم يكن لها في السابق سياسة معلنة تجاه الشرق الأوسط، وصحيح أيضا أن المدى المتاح لألمانيا وحتى لدول الاتحاد الأوروبي الأخرى لتبني سياسة مستقلة فيما يتعلق بالمنطقة محدودا إلى حد ما، إلا أن لألمانيا، كما سبق وأشرنا، علاقات اقتصادية وأمنية وسياسة في المنطقة ربما لا يتعارض مع، وإنما تختلف إلى حد ما عن مصالح دول الاتحاد الأخرى، على الأقل عندما يتعلق الأمر بالأولويات. وهنا نكون أمام محددين اثنين للسياسة الخارجية الألمانية تجاه المنطقة : الأول هو المحدد المستقل، والذي يتمثل في العلاقة الخاصة بإسرائيل (العامل التاريخي الأخلاقي)، والثاني هو العامل التابع والمتمثل في المصالح الاقتصادية مع الدول العربية خاصة النفطية منها (المنهج البرجماتي). فكيف تتحدد السياسة الألمانية في المنطقة في ظل هذين العاملين ؟

العلاقة الخاصة بإسرائيل والعامل الأخلاقي :

إن ما يحدد السياسة الخارجية للدول – الأقل نظريا – هو مصطلحات القومية من جهة وقدراتها من جهة أخرى. ومن الطبيعي أن يكون هناك أحيانا محددات أخرى تتعلق بالبعد العقائدي أو التاريخي – وإن ارتبطت مثل هذه المحددات أصلا بالمصالح، كما هو الشائع في صناعة السياسة الخارجية لمعظم دول العالم. أما أن تتحدد السياسة الخارجية لدولة كبرى تجاه منطقة أو إقليم رئيسي في العالم " بعامل أخلاقي " يرتبط تاريخيا بسلوك قمعي لإحدى حكوماتها تجاه فئة أو أقلية من الشعب لهو أمر جدير بالدراسة والاهتمام. [1]

[1] Hermann Grohe et . , " Evenhanded , not Neutral : Points of reference for a German Middle East Policy , " in Volker Parthe . (ed .) Ibid . p . 13 .

فألمانيا التي تبنت خلال الحرب العالمية الثانية وقبل هزيمتها – وبغض النظر عن دوافع هذا التبني – موقفا داعما للمطالب العربية وتحديدا للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في الاستقلال وتقرير المصير، شكلت سياستها الخارجية تجاه المشرق العربي بعد الحرب على أساس مسؤولياتها التاريخية تجاه اليهود، بينما لم تعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير إلا في عام 1980 ضمن بيان خاص بالمجموعة الأوروبية آنذاك، كما لم تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية – والتي كانت تعتبرها منظمة إرهابية – كممثل للشعب الفلسطيني إلا في بداية التسعينات من القرن الماضي.

إن المسؤولية التاريخية الناجمة عن الماضي النازي والتي أقرت به كل الحكومات الألمانية المتعاقبة وبغض النظر عن توجهاتها الاشتراكية أو المحافظة مثل ما يسمى هنا " المعيار الأخلاقي " الذي قامت على أساسه السياسة الخارجية الألمانية تجاه المنطقة. بل إن هذا البعد كان دائما العامل الضابط أو الدليل الذي يسترشد به في صناعة السياسة الألمانية في الشرق الأوسط، وهو ما يفسر الالتزام الألماني القوي بنظام إقليمي مستقر لا تضمن فيه إسرائيل حقها في الوجود وحسب، وإنما تصبح فيه دولة معترف بها إقليميا من الدول العربية وتتمتع معها بعلاقات طبيعية.

فالعلاقة الخاصة مع إسرائيل والتي لا زالت تشكل عاملا حاسما في صناعة السياسة الألمانية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي حتى بعد مرور أكثر من ستين عاما على القمع النازي لليهود انعكست بشكل واضح في علاقات ثنائية ثقافية واقتصادية وسياسة متميزة ربما لم تتمتع بها ألمانيا مع أي من دول العالم بما فيها دول الاتحاد الأوروبي نفسه. فعلى المستوى الثقافي وصلت العلاقات بين الطرفين إلى مستوى عال جدا. إلى درجة الاتفاق على التعاون المشترك للتثقيف والتوعية " بالهوليكوست " في المحافل المختلفة. أما في مجال التعاون الأمني والدفاعي فإن ألمانيا مصدر رئيسي للسلاح إلى إسرائيل، على الرغم من الحديث أحيانا عن ضرورة حصر السلاح عليها بينما تقدم ألمانيا كل جهد ممكن لدعم إسرائيل سياسيا وفي المحافل الدولية المختلفة، فإن العلاقات الاقتصادية لم تكن أقل قوة. فألمانيا هي الشريك التجاري الثاني لإسرائيل على مستوى العالم بعد أمريكا. كل هذا لا يدل على العلاقة الفريدة والمتميزة بين ألمانيا وإسرائيل فحسب، بل يجعل من هذه العلاقة المحدد الأساس للسياسة الخارجية الألمانية تجاه المنطقة وتجاه القضية الفلسطينية كذلك. وكنتيجة لهذا المحدد أصبحت الالتزامات التاريخية ثوابت في السياسة الخارجية الألمانية في الشرق الأوسط، و لهذا تمحورت هذه السياسة على

مدى نصف قرن حول أولا، أن ألمانيا تتحمل مسؤولية خاصة تجاه إسرائيل، وبالتالي ثانيا، دعمها الكامل في المجالات المختلفة، ومن ثم ثالثا : العمل على ضمان أمنها وحقها في الوجود في حدود دائمة ومعترف بها.

ومع ذلك فإن هذه الثوابت والعلاقة الخاصة بإسرائيل لا تعني أن ألمانيا لا تنتقد بعض السياسات الإسرائيلية وعلى وجه التحديد سياسة الاستيطان، وسياسات التوغل في الأراضي الفلسطينية، كما أن ألمانيا كانت غير راضية عن محاصرة الرئيس الفلسطيني الراحل عرفات. ومع ذلك فلا زال هناك القليل من الانتقاد مقارنة بدول أوروبية أخرى كفرنسا حتى في الأزمة الحالية وفي الحرب التي شنتها على لبنان. بل على العكس من ذلك فدائما ما أكدت الحكومة على حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، بل وحملت الأطراف العربية المسؤولية حتى أن بعض المسؤولين الألمان الذين قد يوجهون أحيانا انتقاد لإسرائيل وقمعها للشعب الفلسطيني خاصة من الحزب الديمقراطية الحر وبعض الوزراء والشخصيات الأكثر اعتدالا في هذا السياق سرعان ما يواجهون بالانتقاد. كما أن العقدة التاريخية لم تقتصر على السياسيين والمسؤولين، وإنما أصبحت جزء من السلوك العام في ألمانيا، حيث لا يكاد يوجد هنا أي انتقاد علني أو إعلامي لإسرائيل، فهناك تشريعا قانونيا يجرم الانتقاد لليهود أو التشكيك في المحرقة بأية صورة كانت.

البرجماتية والمصالح الوطنية.[1]

يبرز الإطار الوطني للسياسة الألمانية في مجالي السياسة من خلال الدبلوماسية والعمل على حل النزاعات بالطرق السلمية، والاقتصاد من خلال توثيق العلاقات التجارية مع دول المنطقة، وتقديم المساعدات الاقتصادية للأطراف المحتاجة وخاصة الفلسطينيين، وقد جاءت عملية السلام لتعطي صناع السياسة الخارجية في ألمانيا فرصة للتحرر تدريجيا من سيطرة المحدد الأخلاقي التاريخي، ومن ثم تفعيل دور ألمانيا في المنطقة، سيما وأن العملية بدأت مباشرة بعد تحقيق الوحدة الألمانية. وبالفعل فإن هذه العملية سمحت للعديد من الفواعل الإقليمية القريبة الإقليمية القريبة من المنطقة بما فيها ألمانيا بمساحة أكبر للتحرك والنفوذ. وقد ترجمة ألمانيا هذا التحرك من خلال الدعم الاقتصادي المباشر وغير المباشر لدول المنطقة، والترويج بفعالية لبناء سلطة فلسطينية قابلة " للحياة، بينما عملت الحكومات المتعاقبة –

[1] Volker Parthes , (ed.) , Germany and the Middle East : Interests and Options (Berlin : Heinrich Boll Foundation , 2002) , p. 132

بما فيه حكومة شرودر التي كانت الأكثر وضوحا في توجهاتها الجديد – على تفعيل انخراطها الدبلوماسي في المنطقة. ولم يكن لدى ألمانيا، كما هو الأمر بالنسبة للاتحاد الأوروبي أيضا، أطماعا في لعب دور السيد في عملية السلام ربما إقرارا باحتكار الولايات المتحدة لهذا الدور. ولكنها تسعى لدور أوسع على المستوى الفردي، لا يتعارض مع التحرك الأوروبي بقدر ما يتخذ منحا استقلاليا عن الإطار الأمريكي الذي كان عنصرا مقيدا أيام الحرب الباردة. وعليه فقد برز الدور الألماني في هذه العملية بشكل أوضح من خلال المساعدات الاقتصادية الموجه، والمشاركة في بناء البنية التحتية للسلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى العمل على فتح أسواق المنطقة أمام السلع الألمانية. إلا أن هذا الدور بقي متواضعا نسبيا حتى عام 2000، حيث بدأت ملامح التغير تبز تدريجيا مع فشل المبادرة الأمريكية في كامب ديفيد ووصول الجمهوريون إلى السلطة في أمريكا. كما أن تصاعد حدة الصراع خاصة بعد انتفاضة الأقصى شكل ضغطا على ألمانيا وغيرها من الحكومات الأوروبية للعلب دور أكثر فعالية في المنطقة. وانعكس هذا التوجه في الانخراط المباشر لوزير الخارجية السابق فيشر من خلال مبادراته الرامية إلى إحياء عملية السلام، وإجرائه مفاوضات مباشرة مع أطراف النزاع. وقد مثل هذا الانخراط محاولة لاتخاذ موقف سياسي أكثر استقلالية وتعبيرا عن رغبة في ممارسة دور أكثر حيادية في التوفيق بين الأطراف المتنازعة.

ثم جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 لتغذي هذا التوجه الجديد، خاصة وأن ألمانيا وغيرها من الدول الأوروبية بدأت تتخوف فعليا من إمكانية اتساع دائرة الصراع وتأثيره المباشر على مصالحها. ولهذا رأت ألمانيا أن حل النزاعات الإقليمية بشكل عام والنزاع العربي الإسرائيلي بشكل خاص هو مفتاح ما يسمى " الحرب على الإرهاب " بينما كانت تتطلع من خلال مشاركتها في هذه الحرب إلى دور أكثر فعالية في المنطقة. [1]

من خلال ماسبق ذكره يمكننا القول ان شكل السياسة الخارجية الألمانية تجاه القضية الفلسطينية استندت لمحددين أساسيين: الأول والأكثر حسما هو العلاقة الخاصة مع إسرائيل، والذي يجعل السياسة الألمانية متحيزة سياسيا إلى الكيان المحتل، والثاني هو العلاقات الاقتصادية المتنامية خاصة مع الدول العربية والتي تحاول ألمانيا من خلالها ومن خلال المساعدات التي تقدمها للسلطة الفلسطينية تحقيق نوع

44 محمد عبد اللطيف بيراوي،: " دور القضية الفلسطينية في تطور العلاقات السعودية – الألمانية، رسالة ماجستير –، جامعة النجاح الوطنية، 1998، ص17.

من التوازن مقابل هذا التحيز، وعلى الرغم من تنامي المصالح الألمانية خاصة الاقتصادية منها مع دول المنطقة خاصة دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا، فإن هذه المصالح لا تبدو هي القوة المحركة الرئيسية للسياسة الخارجية الألمانية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، فالعلاقة الخاصة مع إسرائيل لا زالت المحدد المستقل في تشكيل هذه السياسة، بينما تعتبر البرجماتية المتمثلة في المصالح المتنامية مع العالم العربي هي المحدد التابع، وعادة ما لا يسر هذين المحددين في نفس الاتجاه، وهو ما شكل معضلة للسياسة الخارجية الألمانية في المنطقة، فالمحدد الأول في الواقع جعل السياسة الألمانية متحيزة إلى الكيان المحتل، ولهذا فإن ألمانيا تحاول ومن خلال تعزيز علاقتها مع الدول العربية وتقديم المساعدات للسلطة الفلسطينية، ليس فقط خدمة المصالح الاقتصادية والتجارية الألمانية في المنطقة، وإنما أيضا تحقيق نوع من التوازن في سياستها مقابل هذا التحيز. هنا يلاحظ تزايد الانخراط الدبلوماسي والسياسي الألماني في المنطقة خاصة في العقد الأخير والسبب في هذا هو رغبة ألمانيا في لعب دور أكثر فاعلية في المنطقة، فمنذ الوحدة وألمانيا تسعى بتردد وحذر إلى دور أكثر فاعلية في المنطقة، يتماشى وحجمها الاقتصاد والسياسي كأكبر قوة في القارة الأوروبية ومكانتهما الدولية كثالث أكبر اقتصاد في العالم، ودورها الاقتصادي كأكبر دولة مانحة للسلطة الفلسطينية وبعض الدول الأخرى، إلا أن هذا الدور لا زال محدودا ولا يتناسب مع تلك الإمكانات التي تتمتع بها دولة كألمانيا وذلك بسبب العلاقة الخاصة بإسرائيل من جهة ورغبة ألمانيا الواضحة في المحافظة على علاقات تحالف استراتيجية مع الولايات المتحددة من جهة أخرى، ولا يبدو أن بإمكان ألمانيا أن تمارس دور أكثر فعالية يتوافق وإمكاناتها الكبيرة أو أن تقوم بدور الوسيط المحايد ما لم تتحرر أولا من المحدد التاريخي الذي أسس للعلاقة الخاصة بإسرائيل، وأن تنخرط بشكل كامل مع التوجه العام للاتحاد الأوروبي، عندها فقط يمكن لألمانيا أن تلعب دورا أكثر فاعلية وربما أكثر حيادية، وعندها فقط يمكن أن تمارس دور الوسيط المحايد والمستقل فهل تنجح ألمانيا في تحرير نفسها من عقدة الماضي أم أن ذلك سيكون كما كان على حساب القضية الفلسطينية ؟!

المطلب الثاني: موقف ألمانيا من غزو العراق

إن الحرب العراق أضرت كثيرا بالعلاقات بين ألمانيا والولايات المتحدة. فغالبية الألمان يتبنون الرأي القائل إن تباعدا طرأ على العلاقات بين الولايات المتحدة وأوروبا، وهذا ما تشير إليه بوضوح نتائج عمليات استطلاع الرأي. في السابق كان الألمان تحديدا، يسارعون الى الحديث عن الصداقة مع

الولايات المتحدة التي نشأت امتنانا من الألمان للدور الذي قامت به بإعادة إعمار ألمانيا بعد الدمار الذي لحق بها خلال الحرب العالمية الثانية. حصل التباعد بسبب حرب العراق حين أيد غالبية الألمان الموقف الذي اتخذه المستشار غيرهارد شرودر عند بدء الأزمة العراقية بامتناع بلاده عن المشاركة في عمل عسكري محذرا من النتائج الوخيمة للحرب. 86 في المئة من الألمان أيدوا موقف شرودر الذي وصف قرار الحرب بأنه خطأ، منذ البداية. ولم يدافع شرودر عن نظام الرئيس العراقي السابق وكذلك الشعب الألماني. ولكن الالمان لم يصدقوا ان الهدف الاساسي الأميركيين هو تحرير الشعب العراقي ونشر الديمقراطية. وساد الاعتقاد عندهم بأن الولايات المتحدة تريد من وراء هذه الحرب توسيع نفوذها في منطقة الخليج والسيطرة على نفط العراق. الالمان الذين عاشوا تجارب مريرة من جراء الحربين العالميتين الأولى والثانية ومن جراء الانقسام الذي لحق ببلدهم كنتيجة لهزيمة ألمانيا النازية في العام 5491، يشعرون أكثر من غيرهم من الشعوب الأوروبية، بحساسية تجاه النزاعات العسكرية.

ويعتقد الغالبية منهم أنه يمكن التغلب على النزاعات عن طريق الحوار السياسي، ويجدون ضرورة في حصول الأمم المتحدة على دور رئيسي في معالجة الأزمات وحفظ السلم العالمي وارسال قوات (القبعات الزرقاء) الى أماكن النزاعات المسلحة سعيا للفصل بين الاطراف المتناحرة. وينظر الألمان بشك منذ وقت الى سياسة التدخل العسكري التي تنفرد بها الولايات المتحدة. اما شعبية بوش عن الألمان فإنها تغيرت بصورة جذرية بعد حرب العراق. فحين دلت نتائج عملية استفتاء جرت قبل الحرب على تعادل عدد مؤيدي ومعارضي سياسات الرئيس الاميركي، جاءت نتائج عملية استطلاع جرت بعد الحرب أن بوش فقد صدقيته عند غالبية المواطنين الألمان. [1]

وكان المستشار شرودر استفاد من موقفه المعارض لحرب العراق، نجح في الانتخابات العامة التي تمت في 22 سبتمبر/ أيلول 2002 لأن منافسه على المستشارية رئيسة حكومة بافاريا ادموند شتويبر فشل في معارضة الحرب بوضوح. ومازال هناك عدد كبير من الألمان الذين سجلوا بألم مشاركة ألمانيا في حرب كوسوفو، وكانت أول مشاركة عسكرية تقوم بها ألمانيا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ولكن وزير الخارجية التابع لحزب الخضر يوشكا فيشر استطاع ان يشيع الرأي بأن حرب كوسوفو وقعت

[1] 45 –السياسة الخارجية الألمانية تجدد نفسه لمواجهة التحديات–سياسة واقتصادfile:///D:/DW. com. htm، تاريخ الدخول 03-03-2017 ساعة الدخول20:36

دفاعا عن اقليات مهددة. وأدت الحرب لاحقا الى اضعاف نظام الرئيس السابق ميلوسوفيتش ثم عزله عن منصبه. ولا تجد حرب العراق حتى بعد مضي أكثر من أربعة أشهر على إعلان نهايتها، قبولا عند غالبية الألمان على رغم تلميحات المسئولين السياسيين في حزبي الائتلاف الحاكم، الحزب الاشتراكي الديمقراطي وحزب الخضر، بشأن احتمال أن تشارك ألمانيا بمهمة عسكرية محدودة في العراق في حال صدور قرار تكليف من قبل الأمم المتحدة وحصول الهيئة الدولية على دور بارز في بناء عراق جديد أو من خلال مشاركة جنود ألمان ضمن قوة تابعة لحلف شمال الأطلسي.

وكان موقف شرودر الرافض للحرب أدى إلى قطيعة بين واشنطن وبرلين كما كشف عن انقسام واضح في موقف دول الاتحاد الأوروبي.

إعلان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن روسيا مستعدة لمساعدة الولايات المتحدة في مهمة العراق، وقبول موسكو مشاركة جنود روس في إطار مهمة سلام دولية تحت قيادة عسكرية أميركية، يشكل تراجعا عن الموقف الذي كانت تتمسك به موسكو. أما ألمانيا فإنها تجد صعوبة في البحث عن دور جديد لها على مسرح السياسة الدولية في ضوء حرب العراق. واحتاجت ألمانيا إلى سنوات طويلة حتى استطاعت التحرر من أعباء الانقسام وحصل الألمان على الشعور بالحرية الحقيقية والانعتاق من مخلفات الحرب العالمية الثانية حين حصلوا على وحدة بلدهم في العام 1990وكان المستشار شرودر في أول خطاب له عند تسلمه السلطة من المستشار المحافظ السابق هيلموت كول تحدث عن مرحلة جديدة، دعا مواطني بلده إلى رفع رؤوسهم عاليا وإظهار ثقة أكبر بالنفس. وبلغ تحدي الولايات المتحدة ذروته بعد نشوب الأزمة العراقية الأمر الذي ساعد الائتلاف الاشتراكي الأخضر على الفوز مرة ثانية في الانتخابات العامة فحصل جفاف ملفت للنظر على مسار العلاقات الألمانية الأميركية. وفيما واظبت أطراف المعارضة الألمانية على اتهام حكومة شرودر/ فيشر بالخروج على أسس التحالف الأطلسي والتسبب في انشقاق السياسة الخارجية الأوروبية، ومطالبتها بعرض تصورات واضحة بشأن الدور الجديد لألمانيا على مسرح السياسات الدولية، لم تطرح المعارضة الألمانية من جانبها تصورات عن دور ألمانيا الموحدة في العالم، الأمر الذي يشير إلى وجود نقص عند الحكم والمعارضة. [1]

[1] المرجع نفسه

ويرى المدير الجديد لمؤسسة البحوث التابعة للجمعية الألمانية للسياسة الخارجية في برلين ابرهارد زاند شنايدر خطرا في عدم وضوح السياسة الخارجية الألمانية، وقال: «إن هذا يضر بالمصالح الألمانية إذا وجدت ألمانيا صعوبة في تعريف مصالحها في العالم». وقال زاند شنايدر: يتوقع جيراننا أن نحدد أسس سياستنا الخارجية بحكم أننا بلد كبير في وسط أوروبا، وكي يعمل جيراننا في مقارنة سياستنا الخارجية مع سياساتهم. وما يحصل منذ وقت أننا لا نوفر لهم الفرصة لذلك. وفي الولايات المتحدة من يطالب الألمان بتحديد سياستهم الخارجية أولا، مثل رئيس لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأميركي والتابع للحزب الجمهوري، ريتشارد لوغار الذي صرح في برلين قبل وقت قصير بأنه ينبغي على الألمان معرفة مصالحهم القومية. وأعرب لوغار عن ثقته بأن بلاده لن ترفض على ألمانيا المساهمة عسكريا في العراق إلا إذا كانت ألمانيا مقتنعة بهذه المساهمة وترى فيها منفعة لمصالحها القومية. وقال شرودر في الحملة الانتخابية قبل عام إن المسائل التي تهم مصالح الأمة الألمانية يجري اتخاذها في برلين وليس في مكان آخر. وكانت هذه رسالة واضحة موجهة إلى متنقدي سياسته داخل ألمانيا وفي الولايات المتحدة.

ويلاحظ المؤرخ الألماني غريغور شولغين من جامعة إيرلانغن/ نورنبيرغ أن قرارات السياسة الخارجية الألمانية تعتمد على الحدث وردود الناتجة عنه وهذا تطور جديد على السياسة الخارجية الألمانية. ويطالب هذا المؤرخ منذ وقت بأن تحدد الحكومة الألمانية الخطوط العريضة لسياستها الخارجية، ويقول إنه يلاحظ منذ العام 3991 أن ألمانيا بدأت تتكفئ على نفسها بعد إعادة توحيد شقيها وأنه يلاحظ أيضا أن ألمانيا تخشى الحصول على دور كبير على مسرح السياسة الدولية. [1]

ولا يستبعد كثيرون في برلين أن يغير المستشار شرودر موقفه بشأن مشاركة القوات المسلحة الألمانية في فرض الأمن والاستقرار في العراق ومساعدة الولايات المتحدة في النفاذ بجلدها من المستنقع العراقي. وتلتزم برلين الصمت حيال المناقشات المتعلقة بمسألة إرسال جنود ألمان إلى العراق غير أن الرأي الغالب هو أن شرودر سيستجيب لرغبة بوش بتقديم مساعدة عسكرية في العراق وتخفيف الأعباء عن كاهل القوات الأميركية. وبعد الاعتداء الذي استهدف مقر الأمم المتحدة في بغداد واغتيال آية الله

[1] [1] المرجع نفسه

السيد محمدباقر الحكيم قال شرورد إن المصالح القومية لبلاده تتطلب إحلال السلام في كامل «منطقة الشرق الأوسط» وتحقيق الاستقرار في العراق. [1]

إن ردود الفعل تجاه أزمة العراق المنتشرة من قبل سياسيين ألمان على مد الطيف السياسي تشير إلى عملية مبدئية من إعادة التوجه السياسي قيد الإعداد حالياً. وبالطبع، من الملائم أن يتم طرح نقاش إشكالي عندما تفكر الحكومة بردها على أزمة أمنية معقدة مثل الأزمة الجارية حالياً في العراق. في الواقع، فيما يتعلق باستجابة ألمانيا إلى الحرب في سوريا، مضى الوقت على نقاش علني أكثر صخباً وديناميكية. غير أن النشاز في التصريحات وما تبعها من تغيرات في الهوى الذي عبر عنه السياسون الألمان سابقا حول أزمة العراق، يظهر إلى أي مدى ما زال المجتمع المحلي للسياسة الخارجية يعاني من أجل صياغة رد واضح وحازم إزاء النزاعات العنيفة.

لا صادرات سلاح ألمانية إلى مناطق النزاع

في الاستجابة الأولية للحكومة إلى مأساة الأزيديين العراقيين الذين هربوا إلى قمة جبل سنجار، تعهدت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل(اتحاد المسيحيين الديمقراطي) بمساعدة إنسانية عاجلة فيما أشارت من جهة أخرى إلى المبادئ التوجيهية التي أقرتها حكومة الإئتلاف السابقة المؤلفة من حزب الشعب الديمقراطي وحزب الخضر (التحالف 90/حزب الخضر) منذ أربع عشرة عام. إن المبادئ التوجيهية لتقييد الصادرات تقول بأن "يجب عدم إعطاء أي موافقة لصادرات السلاح وأي من المعدات الحربية الفتاكة إلى البلدان المنخرطة في نزاعات مسلحة، أو حيث أن نزاعاً مسلحاً على وشك الإندلاع، أو حيث أن هذه الصادرات ستفاقم أو تطيل توتراً أو نزاعاً قائماً. " في يوم الإثنين، الحادي عشر من آب، أكد المتحدث باسم الحكومة ستيفن سايبرت أن " من حيث المبدأ، لن يتم منح نقل أسلحة إلى الأقاليم التي تشهد أزمات أو نزاعات. هذا مبدأٌ تستمر الحكومة بشعورها بالإلتزام به. "

تم دعم هذا الموقف من عدة سياسيين من مختلف الأحزاب الحاكمة، مثل رئيس مجلس لجنة العلاقات الخارجية نوربرت روتغن (اتحاد المسيحيين الديمقراطي) الذي قال في مقابلة له مع ولت آم سونتاغ– (Welt am Sonntag) أن تقديم السلاح إلى البشمركة "لن يساهم بأي شكل من الأشكال بحل الأزمة. "

[1]–نفس المرجع

الأمينة العامة لحزب الشعب الديمقراطي ياسمين فهمي صرحت يوم الإثنين أن الحزب سيستمر في الإعتماد على "الحوار والديبلوماسية". إن تقديم السلاح، تقول فهمي، "لم يكن خياراً مطروحاً. " إن فهمي وروتغن عكسا النقاش الشائع حول الحرب في سوريا واصطفا مع أغلبية الرأي العام الألماني، بوضع تصدير السلاح والحل السياسي في موقعين متناقضين، عوضاً عن هيكلتهما معاً بما يرجح تشكيلهما وجهان لعملة واحدة.

غير أن أعضاء آخرين في الحزب عارضوا ذلك علانيةً. على سبيل المثال قال كارل جورج فلمان، عضو اتحاد المسيحيين الديمقراطي وعضو لجنة العلاقات الخارجية، على راديو ألمانيا العام "يجب أن ندعم الأكراد الذين يقاتلون ببسالة دولة الإرهاب حديثة العهد، وأن نقدم لهم أشياء هم بحاجتها لبسط سيطرتهم" منتقداً بحدة رد الحكومة الألمانية بوصفه "محرجاً" قائلاً أنه فيما تنفذ الولايات المتحدة عمليات جوية، في أوروبا فقط بريطانيا وفرنسا تقدمان العون، "ونحن نقول أننا سنقدم بضع خيم، نتبرع بمليون، ونستقبل بعضاً من اللاجئين الذين تمكنوا من الفرار من فرق الموت. "

سياسة حزبية عكسية

إن الهجوم العلني ضمن الحزب الواحد، بالطبع، ليس بالغريب أو المستنكر. قد يتفاجئ العديد أنه حتى غريغور غيزي، رئيس الكتلة البرلمانية عن اليسار، طالب الحكومة الألمانية برد أكثر حزماً: "عادةً، أنا ضد تصدير السلاح الألماني بشدة، ولكن بما أن ألمانيا مصدر سلاح هام، وفي هذه الحالة الخاصة، يصبح تصدير السلاح مشروعاً في حال تعذرت بلدان أخرى عن القيام بذلك. " ليس مفاجئاً على الإطلاق، هذا التناقض، الذي تمثل في استنكاره للغارات الأمريكية على مقاتلي الدولة الإسلامية في العراق والذي تزامن مع هذه التصريحات.

لم يطل الوقت حتى قام رفاق غيزي الحزبيين بمهاجمته، بالشكل الأبرز من قبل سارة فيجنكنيخت، النائبة الأولى لرئيس كتلة اليسار البرلمانية، والتي قالت على توتير أن نقل السلاح إلى البشمركة سيكون "غير مسؤول". نائب رئيس الحزب وعضو لجنة العلاقات الخارجية يان فان آكن، ذهب أبعد من ذلك بقوله أن وجود الحزب برمته تهدد بسبب أسلوب غيزي، ومن دون أي موقف مطلق ضد تصدير السلاح، قال "حزب اليسار سيفنى. "

كما أن الخضر، ثاني الأحزاب المعارضة في البرلمان الألماني، كافحوا لإيجاد موقف موحد، فيما فاجؤوا العديدين بالتعليقات الجريئة التي عبر عنها بعض خبرائهم في السياسة الخارجية. حيث أن رئيس الحزب، سيم أوزديمير، كان صارخًا بترحيبه بالغارات الأمريكية ونقل السلاح إلى البشمركة في مقابلة عبر الراديو: لا يقاتل الأكراد الإسلاميين "وسجادات اليوغا تحت أذرعهم، بل يقاتلوهم بالسلاح. " وطالب كل من ينتقد الولايات المتحدة لتزويدها الميليشيات الكردية بالدفاعات أن يأتي باقتراح بديل لكيفية إيقاف تقدم الدولة الإسلامية على الأرض وملاحقتهم للأقليات.

لكن أعضاء آخرين من كتلة الخضر مثل يورغين تريتن رفضوا صراحةً تصدير السلاح إلى المنطقة. وفقاً لحججهم، فإن خطر وقوع هذه الأسلحة في "أيدٍ خطأ" ببساطة مرتفع جداً. كما شككك المتحدث باسم حزب الخضر للعلاقات الخارجية أوميد نوريبور بنقل السلاح الألماني إلى المنطقة في مقابلة له مع شبيغل أونلاين: " برأيي؛ لا يمكن أن يكون الرد بإرسال السلاح ونأمل أن تحل المشكلة من تلقاء نفسها". واقترح عوضاً عن ذلك " يجب أن تُقيم الحكومة بالتنسيق مع المجتمع الدولي كيف يمكنها تقديم الدعم بالشكل الأمثل «وتحت الضغط لتحديد مقترحه قال بأنه من الممكن أن تساعد القوات الجوية الألمانية نظريتها الأمريكية في استهداف الدولة الإسلامية من الجو. بدا نوريبور بمناقضته لسياسة الحزب التقليدية أنه ذهب أبعد من زملائه من الوسط اليميني باقتراحه دوراً للقوات الجوية الألمانية في محاربة الدولة الإسلامية في شمال العراق. [1]

تصدير السلاح لحكومة إقليم كردستان

أعلنت وزيرة الدفاع أورسلا فان در لين أن ألمانيا ستدعم الجيش العراقي في محاولاته لمجابهة إرهاب الدولة الإسلامية عن طريق إرسال دعم عسكري غير فتاك كالمدرعات والخوذ والمعدات الليلية وكاشفات الألغام. وفي الوقت ذاته، استمرت فان در لين برفضها لنقل السلاح إلى العراق. وبمحاولة بدت عسيرة لتبرير حجج الحكومة، قالت بأن المبادئ التوجيهية لتصدير ألمانيا السلاح إلى مناطق النزاعات موجودة "لسبب وجيه". وفي نفس الوقت، عبرت عن دعمها الصريح للتدخل العسكري الأمريكي في العراق: "إن الولايات المتحدة الأمريكية أخذت على عاتقها المسؤولية ويجب أن نقدر لهم ذلك. "

[1] Mattias bieri ,la politique etragere allemande, en-1-2014. Lapolitique de securite analyses ,de e. ss n149,mars 2014

ومع تقدم الأسبوع، عبّر عدد متزايد من البرلمانيين عن موقفهم الداعم لتصدير ألمانيا السلاح إلى البشمركة تحت شرط قيام حلفاء ألمانيا وحكومة إقليم كردستان بطلب مثل هذا الدعم. وأخيراً، قال شتاينماير وزير الخارجية يوم الأربعاء أن ألمانيا من حيث المبدأ مستعدة للتساهل في سياساتها الحازمة حول صادرات السلاح بتسليح المقاتلين الأكراد الذين يواجهون الدولة الإسلامية في شمال العراق. كانت هذه التصريحات لمحطة ألمانية عامة كالتلفزيون الألماني الثاني، الأكثر جرأةً من قِبل مسؤول حكومي رفيع المستوى حتى الآن.

فيما بدأت الحكومة تدريجياً بتغيير موقفها نحو رد أكثر حزماً، استمر بعض أعضاء مجلس الوزراء بعدم موافقتهم العلنية على ذلك. حيث قال وزير التنمية الاقتصادية جيرد موللر (الإتحاد الاجتماعي المسيحي، الجناح البافاري لإتحاد المسيحيين الديمقراطي الحاكم) على سبيل المثال في مقابلة له يوم الخميس أنه ثابتٌ على موقفه من تصدير ألمانيا السلاح إلى العراق: "أنا مع تقديم الدواء، المستشفيات الميدانية، سيارات الإسعاف، وأشياء أخرى كثيرة، لكن لا سلاح. "

طريق طويل مرتقب

ومع نهاية الأسبوع الذي اتسم بالتذبذب السياسي في الطيف الحزبي، زادت وزيرة الدفاع فان در لاين هذا الإرباك حين صرحت لصحيفة بيلد زايتونغ أنه "إن كانت الطريقة الوحيدة للحيلولة دون وقوع مجزرة هي عن طريق السلاح الألماني، يجب أن نقدم المساعدة. " إن هذا السيناريو مستبعد الحدوث بالتأكيد ويفشل بعكس المسؤولية إزاء تأمين الحماية الذي تبنته السيدة فان در لاين. إن الزعم بأن ألمانيا يجب أن تتدخل في حال عدم قدرة أي بلد آخر على القيام بذلك لا يتماشى مع اعتبارات الحلفاء الراسخة بما يتعلق بتوجه ألمانيا نحو مشاركة العبء في الاستجابة للنزاعات الدولية.

على الرغم من أن الرد الألماني الأولي على أزمة العراق اتسم إلى حد كبير بالموقف التقليدي– التدخل "من دوننا"، غير أن النقاش العام كان صدىً لتغيير مبدئي في النموذج الألماني للخطاب في السياسة الخارجية. على الرغم من ذلك، فإن العديد من المناظرات ستبقى حامية إلى أن تتخلص ألمانيا من عدم ارتياحها باتخاذ دور قيادي مع شركائها الأوروبيين والأطلسيين في الاستجابة للأزمات الدولية. لنكون واضحين، إن الارتقاء بالمسؤوليات الدولية لألمانيا لا يعني استبدال الدبلوماسية ومنع الأزمات بإرسال السلاح الألماني عبر العالم. وقرار استخدام وسائل عسكرية كإجراء أخير يجب أن يتخذ كجزء

من إطار أوسع يتم تحديده حصراً بما يتناسب مع كل حالة. ستكون هذه النقاشات جدلية وفي بعض الأحيان مشوشة لكن مما لاشك فيه أنها ضرورية لضمان عدم خسارة الرأي العام الألماني. نهايةً، الدعوة إلى تغيير مبدأي في النموذج الألماني للسياسة الخارجية أسهل من تقديم نتائج ملموسة عندما تقتضي الحاجة. وحتى نصل إلى تلك النقطة، يجب على الإزيديين في العالم عدم الإعتماد علينا للقدوم لنجدتهم.[1]

انه ورغم معارضة الحكومة الألمانية لغزو العراق، وانتهاج سياسة ظاهرها التقرب من حكومات الدول العربية، ورغم حادثة التصنت على مكالمات المستشارة انجيلا ميركل، ورغم محاولة انتهاج الحكومة الألمانية لسياسة اكثر تحررا من التبعية لأمريكا، غير انه تبقى العلاقات الألمانية الأمريكية يسودها التعاون والتنسيق والتفاهم حول عديد القضايا حول العالم، وهي سمة الثبات حول العلاقات الأمريكية الأمانية، بينما يعتبر موقف ألمانيا كمن غزو العراق مرده المصالح الألمانية في المنطقة وعلاقاته التجارية والاستثمارات الموجودة على ارض العراق ولا سيما المنطقة الجنوبية منه، وسرعان ما تبدد هذا الموقف، بعدما وجدت ألمانيا ترحيبا جديدا من قبل النظام العراقي الجديد، للستثمارات الألمانية، وكان ذلك بمثابة رجوع ألمانيا الى الأخ الأطلسي الأكبر،ومنه نستشف المواقف المتقطعة وغير الثابتة لألمانيا نحو الدول الصغيرة، والتي لا تجد ألمانيا حرجا في تغيير مواقفها اتجاهها بين الفينة والأخرى كلما دعت الضرورة المصلحية لذلك.

المطلب الثالث: موقف ألمانيا من التدخل في ليبيا

وضع الانتصار الوشيك لقوات المعارضة والثوار في ليبيا المانيا في موقف لا تحسد عليه, ففي الوقت الذي يحتفي فيه زعماء اوروبيون في مقدمتهم الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ورئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون بسقوط نظام القذافي، باعتباره نصرا كبيرا للسياسة الخارجية الفرنسية والبريطانية تجد المستشارة الألمانية نفسها مضطرة للدفاع عن سياسة حكومتها تجاه الأزمة الليبية امام موجة من الانتقادات الداخلية والخارجية. وتوجد مؤشرات بأن برلين قد تسدد فاتورة باهظة الثمن لامتناعها عن التصويت على قرار مجلس الأمن الدولي بفرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا وهو القرار الذي مهد الطريق للعمليات الجوية العسكرية التي اسهمت في انتصار المعارضة الليبية. في الحقيقة فإن الانتقادات

[1] المرجع نفسه

لموقف الحكومة الألمانية سواء داخليا أو من شركائها الاوروبيين لم تنقطع منذ امتناعها عن التصويت في مجلس الأمن في17 مارس الماضي خاصة أنها كانت الدولة الوحيدة العضو في حلف الناتو والاتحاد الاوروبي التي فعلت ذلك إضافة إلى الصين وروسيا والبرازيل والهند. وقد برر وزير الخارجية جيدو فيسترفيله القرار بأن المانيا لا تستطيع إرسال قوات إلى كل مناطق النزاع في العالم كما أنها لا تريد التورط في عمليات عسكرية في ليبيا. وراهن وزير الخارجية الألماني علي ما وصفه بسياسة العقوبات تجاه ليبيا وتضييق الخناق الدبلوماسي على نظام القذافي. وهي مبررات لم تقنع أحدا خاصة أنه حتى أحزاب المعارضة التي تتحفظ على إرسال قوات المانية للخارج مثل حزب الخضر، انتقدت القرار ووصفته بأنه تسبب في زيادة عزلة المانيا دوليا وتوسيع الهوة بينها وبين حلفائها في واشنطن وفي اوروبا بسبب الخلاف حول التعامل مع ازمة المديونية في منطقة اليورو. وانضم المستشار الألماني المخضرم هيلموت كول للمنتقدين واصفا السياسة الخارجية الألمانية الحالية بأنها بلا بوصلة تحدد اتجاهها وأن المانيا لم تعد دولة كبري يعمل لها حساب بسبب موقفها من ليبيا وتخليها عن اهم حلفائها في واشنطن وفي اوروبا. المنتقدون ومن بينهم سياسيون في حزب المستشارة انجيلا ميركل يرون أن برلين كان بإمكانها ان تصوت لصالح القرار الذي ثبت انه أسهم في إزالة نظام القذافي، دون أن تضطر للمساهمة بقوات وطائرات! وكانت الموافقة ستحسن من صورة المانيا وتعزز موقفها بين حلفائها، وتؤكد ان المانيا تدعم علي الأرض الشعوب العربية في نضالها من اجل الحرية. [1]

والآن يتابع الألمان بحسرة حالة النشوة التي تعيشها عواصم اوروبية أخري مثل باريس ولندن شاركت ودفعت منذ البداية باتجاه دعم الثوار ومواصلة عمليات القصف لقوات القذافي. وتكشف وسائل الإعلام وتعليقات الخبراء عن استياء واضح من المستشارة الألمانية ووزير خارجيتها بعد أن تركا الساحة للرئيس الفرنسي ساركوزي، فهو يستقبل بفخر محمود جبريل القيادي البارز في المجلس الانتقالي الليبي ويعلن عن تنظيم مؤتمر حول ليبيا في باريس بالاتفاق والتنسيق مع رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون. ويتعجب الالمان كيف يحتفي الفرنسيون بمن فيهم المعارضة بشجاعة الرئيس الفرنسي في دعم ثوار ليبيا متناسين استقباله الشهير للقذافي في باريس2007 وموقفه المتردد من ثورتي تونس ومصر وانتقادات الفرنسيين انفسهم للتكلفة الباهظة لعمليات الناتو. ولكنهم يدركون الآن في المانيا ان فرنسا ستقطف قريبا ثمار الموقف الجريء لساركوزي في دعم ثوار ليبيا من خلال عقود بالمليارات تنعش الاقتصاد الفرنسي

[1] المرجع نفسه

الراكد وخاصة في القطاع العسكري والتسليح. وفي المقابل هناك مخاوف المانية جادة من أن يؤثر موقف برلين السلبي من دعم الثوار الليبيين ثم الاعتراف المتأخر بالمجلس الوطني الانتقالي في ليبيا علي الاستثمارات الألمانية في ليبيا في المستقبل.[1]

وزاد من هذه المخاوف أن المجلس الانتقالي في ليبيا وجه الشكر للدول التي ساندت الشعب الليبي من البداية بل وذكر دولا كانت بطيئة التحرك مثل الصين وروسيا لكنه لم يشر إلي المانيا. كما أن ما يكرس هذه المخاوف ايضا هو أن جهود وزير الخارجية الألماني(فيسترفيله) لتصحيح تبعات قرار الامتناع عن التصويت لم تحقق نجاحات بعد، فقد قام بزيارة لمعقل الثوار في بنغازي وقام بافتتاح مكتب اتصال الماني هناك كما اعلن عن قرض الماني بقيمة مائة مليون يورو لليبيا إلي ان يتم الإفراج عن اموال ليبية مجمدة تفوق السبعة مليارات يورو في المصارف الألمانية. رغم ذلك يتوقع المراقبون في المانيا حاليا أن تسدد المانيا ثمنا باهظا لسياستها الخاطئة في التعامل مع ليبيا. من ناحية يتطلع الحلفاء الذين شاركوا في عمليات الناتو الآن لبرلين لكي تتحمل العبء الأكبر في ليبيا, ولكن ليس بالضرورة في عمليات إعادة البناء والظفر بعقود استثمارية وإنما في المشاركة في حفظ الاستقرار وإرسال قوات المانية تحت غطاء دولي. وقد طالب الرئيس الأمريكي اوباما ميركل مؤخرا في واشنطن صراحة بالإسهام في ليبيا بعد انتهاء القتال. ويتوقع حلفاء المانيا ان تسهم في ليبيا من خلال تقديم الخبرة لبناء مؤسسات ديمقراطية من منظمات مجتمع المدني والنقابات وقضاء مستقل إلخ من خلال افتتاح أفرع للمؤسسات السياسية الألمانية في عملية طويلة المدي ليس لها عائد اقتصادي مباشر.

اما على صعيد الاستثمارات الألمانية في ليبيا منذ عهد القذافي فيتوقع إتحاد الغرف التجارية والصناعية الألمانية أن تستمر كما هي بعد ان أعلن المجلس الانتقالي إلتزامه بالعقود المبرمة في الماضي. ويشار هنا إلى أن10 %من إمدادات النفط الألمانية تأتي من ليبيا وهناك استثمارات لشركتي (فينتر شال و إر في إيه بالمليارات في هذا المجال.)

لكن العديد من مراكز البحوث الألمانية اتفقت في تقييماتها الأولية للوضع الراهن في ليبيا على أن الطريق لن يكون مفتوحا امام المانيا للظفر بقطعة كبيرة من الكعكة الليبية. فرغم الخبرة الألمانية الكبيرة في مجال

[1] مهمة-عسكرية-ألمانية-في-ليبيا-بدوافع-خفية http://www. dw. com/ar/ /a-18998810 تاريخ الدخول 11-03-2017-ساعة الدخول 20:14

إنشاء البني الأساسية من طرق وشبكات مياه وكهرباء فإن المنافسة القائمة بالفعل مع دول كالصين وكوريا الجنوبية ستحسمها في المستقبل القريب العلاقات مع الحكومة الانتقالية في ليبيا. [1]

[1] نفس المرجع

الفصل الثالث: السياسة الخارجية الألمانية تجاه الأزمة السورية

المبحث الأول: تطور الأزمة السورية

تعتبر الأحداث التي طبعت المشهد السوري خلال الأربع سنوات الماضية مليئة بالعنف والقتل في أكبر أزمة شهدها الوطن العربي، ولإن كانت أزمة الأمة العربية من ذي قبل تتمثل في اغتصاب الأرض الفلسطينية، من قبل الكيان الصهيوني، فإن الأرض السورية، كانت مسرحا لاقتتال الشعب الواحد. بدأت من مظاهرات خرجت في درعا في أول أيامها، حتى وصلت إلى ظهور تنظيم "الدولة الإسلامية" وجماعات متطرفة أخرى غيرت وجه الأرض السورية.

Soursce :cehttp://arabic.mapso

المطلب الأول: بداية الأزمة السورية

لم يكن أسوأ المتشائمين يظن أن المظاهرات التي شهدتها مدينة درعا ستتحول بعد أشهر إلى حرب طاحنة دارت رحاها بين قوات الجيش السوري وفصائل المعارضة، في معظم المحافظات السورية. تطورت احتجاجات درعا التي جاءت متناغمة مع الثورات التي شهدها عدد من الدول العربية إلى مواجهات عنيفة مع الشرطة وعنف واعتقالات واسعة النطاق، ما أدى إلى وقوع مئات الضحايا وآلاف المصابين. حيث لم يخطر على بال أي مواطن سوري ان الأحداث التي شهدتها مدينة درعا، ستتطور بعد وقت وجيز لتتحول الى حرب ضروس. حيث الرئيس السوري بشار الأسد خطابه الأول مباشرة بعد الاحتجاجات في 31 مارس، وتحدث فيه عن إصلاحات يعتزم القيام بها، إلى جانب تشكيل حكومة جديدة بعد استقالة حكومة محمد ناجي عطري، وقامت الحكومة السورية بتجنيس آلاف الأكراد الذين حرموا من الجنسية في محافظة الحسكة، ورفعت حالة الطوارئ المعمول بها منذ عام 1963، وأطلقت سراح عدد من المعتقلين السياسيين. غير أن هذ الإجراءات لم تستطع احتواء الأزمة التي سرعان ما انتقلت إلى المدن السورية الأخرى، حيث شهدت مدينة حمص وريف دمشق مظاهرات ضخمة تم تفريقها من طرف قوى الأمن، وشهدت سقوط عدد من الضحايا.

وبحلول شهر ماي كانت الأزمة السورية قد دخلت مرحلة دموية تمثلت في دخول الجيش السوري لمدينة حمص، كما شهدت البلاد سقوط المزيد من الضحايا في إدلب والرستن وتلبيسة. [1]

وعرفت الأزمة السورية منعرجا آخر تمثل في انشقاق عدد من ضباط الجيش السوري وتأسيسهم لما يعرف بـ"الجيش الحر" بقيادة العقيد المنشق رياض الأسعد. الجيش الحر خاض معارك مع الجيش السوري في مناطق الرستن، وحمص، كما أعلن الجيش السوري الحر عن أول هجوم له على منشأة عسكرية منذ بدء الاحتجاجات، حيث هاجم مقر المخابرات الجوية في بلدة حرستا قرب دمشق.

بالتزامن مع بداية النزاع المسلح في البلاد، عقد مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة جلسة طارئة له في 2 ديسمبر الوضع في سوريا، وفي ختامها أصدر بيانا استنكر بشدة أعمال العنف في البلاد التي اعتبر أنها قد ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية. كما وافقت الحكومة السورية دون تحفظات في 2

[1] المانيا تدعو لتعاون اوربي روسي ، لحل الازمة الروسية ، http://alwaght.com/ar/News/17475/ تاريخ الدخول 12-04-2017 ساعة الدخول 12.30

نوفمبر على خطة وضعتها جامعة الدول العربية لسحب الجيش من المدن والإفراج عن السجناء السياسيين وإجراء محادثات مع زعماء المعارضة خلال 15 يوما كحد أقصى، كما وصلت بعثة من جامعة الدول العربية إلى البلاد في يوم الخميس 22 ديسمبر.

المطلب الثاني: تصاعد الأزمة ونزوح الملايين

مع مطلع عام 2012 طرحت الجامعة العربية بالإجماع مبادرة جديدة لحل الأزمة في سوريا، تقضي بأن تبدأ المعارضة حوارا مع الحكومة السورية لتشكيل حكومة وطنية، على أن يسلم الرئيس السوري بشار الأسد لاحقا كامل صلاحياته إلى نائبه بالتعاون مع هذه الحكومة لإنهاء الأزمة. ورحب المجلس الوطني السوري، أحد الأطياف المهمة في المعارضة السورية بالمبادرة، غير أن الحكومة السورية رفضتها.

وفي فبراير 2012 أعلن وزير الداخلية السوري محمد الشعار أن حوالي 90% من السوريين المشاركين بالاستفتاء وافقوا على الدستور الجديد الذي طرحه الرئيس بشار الأسد للاستفتاء عليه، مضيفا أن نسبة المشاركة بلغت 57%، وشهد الدستور الجديد عدة تعديلات أبرزها تعديل المادة الثامنة التي تنص على أن حزب البعث هو القائد للدولة والمجتمع كما تم تحديد مدة الرئاسة بسبع سنوات ولولايتين فقط.

وفي مارس من نفس العام سيطر الجيش السوري على حي بابا عمرو في حمص بعد قتال عنيف استمر قرابة 26 يوما، فيما أعلن العقيد رياض الأسعد قائد الجيش السوري الحر أن جنوده نفذوا انسحابا "تكتيكيا" من الحي. [1]

وفي شهر جوان دعا المبعوث العربي والدولي إلى سوريا كوفي عنان الدول الخمس الكبرى في مجلس الأمن إضافة للكويت وقطر والعراق والاتحاد الأوروبي والأمين العام لكل من الأمم المتحدة والجامعة العربية لعقد مؤتمر دولي في مدينة جنيف السويسرية بهدف إنهاء العنف والاتفاق على مبادئ انتقال سياسي بقيادة سورية، في وقت أعلنت فيه روسيا عن أسفها لعدم دعوة إيران والسعودية لهذا المؤتمر. وبدأ الاجتماع التحضيري للمؤتمر في 29 جويلية، في وقت لم يتمكن فيه المجتمعون من التوصل إلى رؤية مشتركة حول كيفية تطبيق خطة عنان لحل الأزمة في سوريا، وبدأت أعمال المؤتمر

[1] المرجع نفسه

بشكل فعلي يوم السبت 30جويلية وتم الاتفاق على ضرورة تشكيل حكومة انتقالية سورية تضم عناصر من الحكومة الحالية وآخرين من المعارضة، إلا أن الأطراف السورية اختلفت حول الدور الذي يمكن أن يلعبه الرئيس السوري بشارالاسد في المرحلة المقبلة. إلا انه وفي نفس الشهر أخذت الأزمة السورية منعطفا آخر بعد أن أعلن التلفزيون السوري مقتل كل من وزير الدفاع داود راجحة ونائبه آصف شوكت، وهو صهر الرئيس السوري وحسن تركماني معاون نائب رئيس الجمهورية في تفجير استهدف مبنى الأمن القومي السوري في حي الروضة بدمشق. مباشرة تم إصدار مرسوم رئاسي بعد التفجير بتعيين العماد فهد جاسم الفريج وزيرا جديدا للدفاع في وقت أصدرت فيه القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة السورية بيانا بثه التلفزيون الرسمي قالت فيه إن هذا العمل الإرهابي الجبان لن يزيد رجال القوات المسلحة الا إصرارا على تطهير الوطن من فلول العصابات الإرهابية.[1]وشهد شهر اوت أكثر فصول الأزمة دموية، حيث قتل أكثر من 5000 شخص في غضون شهر واحد.

المطلب الثالث :الانقسام الداخلي للمجتمع السوري

شهد عام 2013 استمرارا للاقتتال العنيف بين فصائل المعارضة والجيش السوري، كما تنامت بشكل كبير أعداد الجماعات المتطرفة، وأعداد المقاتلين الأجانب في سوريا. فريف دمشق وحلب كانا من المناطق التي شهدت معارك ضارية بين الجيش السوري ومقاتلي فصائل المعارضة، حيث سقط آلاف الضحايا من الجانبين.

وفي ماي من نفس العام سيطر الجيش السوري ومقاتلون من حزب الله على مدينة القصير الاستراتيجية، بعد 18 يوما من القتال العنيف ضد فصائل المعارضة.

وشهد شهر أوت أحد الفصول الأكثر إيلاما في الأزمة السورية، حيث سقط مئات الضحايا من سكان الغوطة الشرقية بعد استنشاقهم لغازات سامة ناتجة عن هجوم بغاز الأعصاب، بعد ثلاثة أيام من وصول بعثة المفتشين الدوليين إلى دمشق. وتبادلت الحكومة السورية والمعارضة المسلحة الاتهامات بالمسؤولية عن هذه المجزرة، كما طالبت قوى عربية وغربية بتحقيق وببحث الحادث في مجلس الأمن.

[1] مركز انباء الأمم المتحدة،http://www. un. org/arabic/news/focus/syria. as تاريخ الدخول 30-03-2017،ساعة الدخول 17:06

وتسلم الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في ديسمبر تقريرا نهائيا لبعثة التحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، والذي خلص إلى "استخدام الأسلحة الكيميائية في النزاع الجاري بين الأطراف في سوريا". ولم يحدد تقرير البعثة، وهي فريق منفصل عن عملية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، هوية مستخدمي هذا السلاح، في الغوطة الشرقية بريف دمشق.

على الرغم من الآمال التي علقت على سنة 2014 لحل الأزمة السورية إلا أن الوضع لم يراوح مكانه، بدءا بمؤتمر جنيف 2 الذي لم يحقق أي هدف على الأرض. وخلافا للمؤتمر السابق حظي هذا اللقاء بحضور عدد أكبر بكثير من الدول. لكن مهمته الرئيسية كانت تكمن في إجلاس وفدي الحكومة السورية والمعارضة للمرة الأولى إلى طاولة المفاوضات المباشرة. وعشية افتتاح المؤتمر لفت وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إلى أهمية المساهمة في كسر شوكة المجموعات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة في سوريا، واصفا هذه المهمة بأنها من أولويات المؤتمر.

لكن رغم محاولات المبعوث الأممي الأخضر الإبراهيمي إطلاق حوار بناء بين ممثلي الحكومة السورية ووفد المعارضة، لم يسفر اللقاء الأول في 23 جانفي عن أكثر من تبادل للاتهامات اللاذعة بين الطرفين. أما الجولة الثانية من المفاوضات التي جرت في جنيف منتصف فبراير، فلم يتوصل الجانبان فيها إلى تفاهم حول أي من البنود الجوهرية، الأمر الذي دفع الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي إلى إعلان فشل مؤتمر "جنيف – 2" في حل الأزمة السورية.

ويعد الحدث الابرز في العام 2014، هو فوز الرئيس بشار الأسد بولاية رئاسية جديدة، ففي الثالث من حزيران/يونيو تم إجراء أول انتخابات في ظل الدستور السوري الذي تم إقراره عام 2012، حيث تقدم 24 شخصا بأوراق ترشحهم ولكن المحكمة الدستورية اختارت ثلاثة أشخاص وهم الرئيس بشار الأسد، وعضو مجلس الشعب ماهر الحجار، ورئيس المبادرة الوطنية للإرادة والتغيير حسان النوري. وفاز الرئيس السوري بشار الأسد بنسبة 88. 7% من أصوات الناخبين السوريين. وشهدت ذات السنة سيطرة "داعش" على الرقة ودير الزور ومناطق سورية عدة، وتمكن التنظيم المتطرف من دحر جماعات المعارضة المعتدلة في عدد من المناطق بعد قتال عنيف. وبحلول سبتمبر من سنة 2014، بدأ التحالف الدولي ضرباته على مواقع "داعش" في سوريا والعراق، بعد تقدم التنظيم نحو مدينة كوباني الكردية. وقبل نهاية 2014 تم تعيين المبعوث الأممي خاص إلى سوريا ستيفان دي ميستورا الذي وضع تجميد القتال

في حلب كخطة أولية لإيجاد حل سياسي للأزمة السورية. مع مستهل العام الحالي شهدت العاصمة الروسية موسكو مشاورات بين جميع فصائل المعارضة السورية تقريبا، باستثناء الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية. أما الحكومة السورية فمثلها في العاصمة الروسية المندوب الدائم لسوريا لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري. وأسفرت اللقاءات عن صدور "مبادئ موسكو" العشرة بشأن تسوية النزاع في سوريا، ومنها الحفاظ على سيادة سوريا ووحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها، إلى جانب مكافحة الإرهاب. وشهد استرجاع المقاتلين الأكراد لمدينة "عين العرب" كوباني بعد أشهر من الاقتتال الطاحن، وبمساعدة من التحالف الدولي الذي شن غارات يومية على معاقل تنظيم داعش.

لقد أزهقت الحرب في سوريا روح أكثر من 200 ألف قتيل وأكثر من 10 ملايين نازح خلال 4 سنوات

ففي آخر حصيلة قال الناطق باسم الأمين العام للأمم المتحدة ستيفان دوجاريك إن حصيلة القتلى في سوريا تجاوزت 200 ألف، وأكثر من 10 ملايين سوري أرغموا على النزوح من منازلهم. 52[1]

المبحث الثاني : موقف ألمانيا من الأزمة السورية

المطلب الأول : الرفض الالماني لضرب سوريا

بينما ربط الرئيس الأميركي باراك أوباما توجيه ضربة عسكرية ضد النظام السوري بموافقة الكونغرس، يبدو أن بعض الدول الأوروبية، ومن بينها ألمانيا، قد حسمت موقفها بالتعبير صراحة عن رفضها المشاركة في أي عمل عسكري في سوريا.

ففي الثامن والعشرين من شهر أوت وفي معرض تعليقه على الأزمة السورية، قال وزير الدفاع الألماني توماس دومزير إنه من المهم التأكد بصورة صحيحة من استخدام أسلحة كيمائية "وآنذاك سنقف مع الجهة التي ستعمل على استخلاص النتائج من ذلك".

وبعد يومين من هذا التصريح، حددت الحكومة الألمانية موقفها بوضوح أكبر، حينما استبعدت دعمها لتدخل عسكري في سوريا. وأشارت إلى أنها لم تتلق أي طلب من هذا النوع من قبل الولايات

[1]–نفس المرجع

المتحدة، كما ان ألمانيا لم تبتعد عن نهجها القديم الذي يكمن في إظهار تضامنها فقط إذا كان ذلك لا يكلف شيئا ولا يحمل أية مخاطر" ورغم تباين آراء المحللين حول الدور الألماني، تتفق الأغلبية والمعارضة على أهمية تعزيز الدور الألماني للبحث عن حل دبلوماسي للأزمة السورية.

ويرى أستاذ العلوم السياسية في جامعة بون، كريستيان هاكه، في موقف برلين "نمطا معروفا" في السياسة الخارجية الألمانية، موضحا أن "ألمانيا لم تبتعد عن نهجها القديم، الذي يكمن في إظهار تضامنها فقط إذا كان ذلك لا يكلف شيئا ولا يحمل أية مخاطر" وأنها بذلك تضع مصداقيتها على الصعيد الدولي على المحك. ورغم أن هاكه يعتبر موقف الحكومة –من الناحية المبدئية– قرارا حكيما، فإنه يرى أنه كان من الخطأ، خلال الأشهر الماضية، تكرار ضرورة الإطاحة ببشار الأسد. "مما رفع من سقف توقعات المعارضة السورية، وهي توقعات لا يمكن تلبيتها اليوم". [1]

وتعد ألمانيا من القوى الداعمة لمبدأ "مسؤولية تقديم الحماية" في الأمم المتحدة، مما يفرض عليها التزامات بهذا الصدد وفق الأكاديمي الألماني، وهو ما يعني أنه يتعين على المجتمع الدولي التدخل حينما تكون هناك انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

ومن جهته، يؤكد المتحدث باسم الحزب الديموقراطي الإشتراكي الألماني المكلف بالعلاقات الخارجية، رولف موتزينيخ، التزامه بهذا المبدأ، خاصة وأن حزبه ساهم عام 2005 في تكريسه وترسيخه، بيد أنه يعارض مع ذلك تدخلا عسكريا في سوريا ولو بتفويض منالأمم المتحدة. ويوضح قائلا "هذه القاعدة القانونية الدولية تتطلب التأكد مما إذا كان التدخل (العسكري) سيُحسن من أوضاع المدنيين أم لا؟". ويعلل موتزينيخ موقفه بأن التدخل العسكري سيزيد من تفاقم وضع المدنيين السوريين. وتتفق الأغلبية والمعارضة في ألمانيا على أهمية تعزيز دور برلين للبحث عن حل للأزمة السورية"

المطلب الثاني : تداعيات الموقف الالماني من ضرب سوريا

في المقابل، يرى هاكه أن عدم المشاركة الألمانية في أي عمل عسكري ضد نظام الأسد قد يضعف من مصداقية برلين على الصعيد الدولي، لافتا إلى أن القوات الألمانية موجودة في المنطقة في إطار مهمة

[1] –معظلات الموقف الألماني من الأزمة السورية، fle:///. dw. comتاريخ الدخول 20–03–2017ساعة الدخول20:44

يونيفيل في لبنان، وعلى الحدود التركية السورية. وإذا ما قررت تركيا المشاركة في الحرب، فإن ألمانيا قد تجد نفسها طرفا فيها بشكل غير مباشر.

وتتفق الأغلبية والمعارضة في ألمانيا على أهمية تعزيز الدور الألماني للبحث عن حل للأزمة السورية، وتؤكدان ضرورة المساهمة في التوصل إلى حل دبلوماسي، وهو ما لن يتأتى دون روسيا.

لذلك يرى هاكه ضرورة محاولة التأثير على موقف الرئيس فلاديمير بوتين، مضيفا أنه "يتعذر على الغرب تحقيق الحسم العسكري، لذلك يتعين على ألمانيا دعم دورها كجسر بين الشرق والغرب" وهو دور يرى أن ألمانيا أهملته خلال السنوات الماضية. إلا انه واستنادا الى مصادر أمريكية، فغن تغيرا جذريا طرأ على الموقف الألماني اتجاه الأزمة السورية ابتعدت بموجبه برلين عن بشار الأسد وحلفائه الأكراد، واقتربت من تركيا وحلفائها الأكراد. وأوضحت ذات المصادر أن برلين عملت منذ بداية الأزمة السورية،العام 2011،على إقناع الغرب بالتسامح مع بشار الأسد،وأن وزير خارجيتها فرانك شتاينماير،كان يسعى، حتى الأمس القريب جاهدا،إلى إعادة العلاقات مع الرئيس السوري، وتقريب وجهات النظر بينه وبين الدول دول العالم. غير ان ألمانيا، سرعان ما تخلت عن موقفها المرن، اتجاه الأسد واستبدلته بموقف أكبر صلابة، حسبما أبدته المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، التي قالت فيها انها تؤيد إقامة (منطقة آمنة) داخل سورية.

المطلب الثالث: تغير الموقف الألماني من الازمة السورية

وأدى التغير في الموقف الألماني، المؤيد للأسد سابقا، إلى التقارب مع تركيا، التي كانت برلين تتهمها، بالتواطىء مع التنظيمات الإسلامية، بما فيها تنظيم (الدولة الإسلامية داعش). ويبدو أن التغير في الموقف الألماني جاء بعد أن أيقنت برلين أن سياسة روسيا، في سورية لا تسعى إلى مكافحة الإرهاب عن طريق إبقاء الأسد، بل تحاول موسكو استغلال الأزمة السورية لمكاسب إستراتيجية أبعد، خصوصا لناحية مواجهتها مع أوربا وأمريكا، في أوكرانيا ومنطقة البلطيق.

واعتبرت المصادر الأمريكية، أن التحول الكبير في الموقف الألماني جاء بعدما وجدت ألمانيا نفسها تواجه موجة نزوح سورية باتجاه الأراضي الأوربية.

ويعتقد الخبراء الأمريكيين أن أحد الأسباب التي دفعت الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى شن حملة عسكرية جوية في سورية هو اعتقاده أن فرار المزيد من اللاجئين السوريين إلى أوربا من شأنه، أن يلوي ذراع الأوربيين، ويضعف مواقفهم في مواجهته في الموضوع الأكراني.

كما يعتقد المعلق الأمريكي (بصحيفة النيويورك تاميز)توماس فريدمان ان لجوء بوتين إلى دك المدن السورية، بالضربات الجوية المقصد منه،هو غزو اللاجئين السوريين للمدن الأوربية وبالتالي المساهمة في تفكيك الإتحاد الأوربي،وتاليا إضعاف احد أقوى حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية.

وأدى الإنقلاب في الموقف الألماني، إلى تطابق مواقفها مع الدول الداعمة لمعارضي الأسد، وفي طليعتها تركيا، والسعودية وقطر،وراحت هذه الدول الأربعة تطلب، من الولايات المتحدة، بحث الخيارات العسكرية المتاحة، لمنع انهيار المعارضة السورية أمام تقدم قوات الأسد وحلفائه من جهة، وتقدم الأكراد من جهة اخرى.

ونقلت المصادر الأمريكية عن مسؤولين سعوديين قولهم إنه (إذا كانت أمريكا مستعدة لدعم مقاتلين أكراد لقتال داعش غرب الفرات،فالسعودية وتركيا مستعدتان لقتال داعش كذلك).

واعتبر المسؤولون الأمريكيون التصريحات السعودية بمثابة غمز من قناة ان الأكراد يتمتعون بدعم أمريكي لقتال(داعش) ولكنهم ينفذون أجندتهم الخاصة بالتواطىء مع الأسد وقتال المعارضة، لذا فلا مانع من أن تتدخل قوات عسكرية لمصلحة المعارضة،في الشمال السوري،وان تدعي انها ستقاتل (داعش) فتحصل على دعم أمريكي. وفي ظل الصورة الدولية والسورية المعقدة،ذكرت المصادر الأمريكية أن ألمانيا وتركيا والسعودية،أثارت مع الولايات المتحدة، إمكانية التدخل العسكري المباشر لمصلحة المعارضة السورية،لكن الأمريكيين استمهلوا حلفاءهم،حتى يقوم وزير الخارجية الأمريكي جون كيري بديبلوماسية (الساعة الأخيرة).[1]

[1] – المرجع نفسه

بتسليط الضوء على الموقف الألماني، يستشف أن السياسة الخارجة الألمانية تلجأ الى تغيير مواقفها حسب الحاجة والمصالح، خاصة اذا كان هذا الموقف اتجاه قضية بدولة تحسب مع الصغار، فمعيار التغيراتجاه القضية السورية مستمر في الموقف الألماني، مادامت مصالحها تقتضي ذلك.

المبحث الثالث :التعامل الألماني مع قضية اللاجئين السوريين

المطلب الأول : المساعدات الألمانية للاجئين

لقد سعى المواطن الشرقي بصفة عامة، والعربي بصفة خاصة للحصول على مكان تحت الشمس يوفر له كريم العيش وليس رغده، وان تكون له كرامة مثل باقي البشر على وجه هذه المعمورة، مما اظطره على التجوال والترحال، ومما لا شك فيه أن منطقة الشرق الأوسط، كبؤرة للنزاعات والحروب، عانى فيها المواطن العربي قبل غيره من الجوع والحرمان والفقر، رغم غنى منطقته بالخيرات المتنوعة ولا سيما النفطية منها، وهذا بسبب قوى الغزو والإمبراطوريات الإستعمارية الطامعة في خيراته. جعل من هذا المواطن فريسة للحرب واللإضطهاد سواء من قبل حكوماته او من قبل القوى الغازية التي جبلت لهم أنواع الشتات والدمار مما أدى بملايين المواطنين السوريين ينفذون بأنفسهم وعائلاتهم صوب باقي أقطار الوطن العربي وأوربا. متحدين شتى المخاطر وقوانين الدول الأوربية التى حاولت منعهم بشى الطرق لعدم الوصول الى أرض الخلاص وموطن العيش ألمانيا.

فبين سنتي، 2012 و 2013 ساهمت ألمانيا بنحو 440 مليون يورو للمساعدات التنموية والإنسانية تجاه الأفراد الذين عانوا من ويلات الصراع فى سوريا مما جعلها تتبوأ مرتبة عليا في الدول المانحة للمساعدات على مستوى العالم[1] وفى عام 2013 دعت منظمتان عالميتان ألمانية ودولية دول الاتحاد الأوروبى لفتح أبوابها أمام اللاجئين السوريين الفارين من ويلات الحرب وطالبتا الحكومة الألمانية بتسهيل إجراءات الدخول للسوريين الذين لديهم أقارب فى ألمانيا وتسهيل تصاريح العمل والدراسة ,كما عقدت المنظمات الدولية منهم منظمة العفو الدولية ومنظمة برو أزيل الألمانية مؤتمرات لدعوة الحكومة

[1] Orchard, Cynthia and Miller Andrew, ”protection in Europe for refugees from Syria”, Oxford university , Refugee Studies Centre Oxford Department of International Development, published date: 09\2014 , available on: http://www. rsc. ox. ac. uk/files/publications/policy-briefing-series/pb10-protection-europe-refugees-syria-2014. pdf , p 55

الألمانية بوضع قوانين خاصة باللاجئين فصدر قرار المستشارة الألمانية أنجيلا ماركيل بالسماح ل 5000 شخص سورى بالدخول إلى ألمانيا إلا أن المنظمتان قد أعتبرتا أن هذا العدد ضئيل جدا مقارنة بما يجرى على الساحة الدولية من مهازل إنسانية فى حق اللاجئين خاصة مع عقد المقارنة بالعدد الذى سمحت به ألمانيا للاجئى البوسنة والذى بلغ نحو 300 ألف لاجئ وفى عام 2013 أى بعد عامين على اندلاع الثورة السورية بلغ عدد اللاجئين السوريين فى ألمانيا نحو 50 ألف لاجئ طبقا لإحصائات كلا من الفرع الألمانى لمنظمة العفو الدولية ومنظمة برو أزيل الألمانية المعنية بشئون اللاجئين[1], وفيما يلى نقد المنظمتين لبعض الانتهاكات الأوروبية فى حق اللاجئين السوريي

بلغ عدد طلبات اللجوء فى ألمانيا نحو 203 آلاف طلب حتى يونيو 2015 نصف تلك الطلبات من السوريين والنصف الآخر من دول البلقان ولقد عملت الحكومة الألمانية على استيعاب هؤلاء اللاجئين فالمواطنون الألمان لم يعتادوا على رؤية النائمين فى الحدائق العامة فقامت الحكومة بتحويل كثيرا من الملاعب والمدارس إلى ساحات استقبال لهم ، كما قامت بعض الشركات الألمانية بتقديم المبانى غير المأهولة للاجئين للإقامة بها ومع زيادة البرد ودخول الشتاء قامت الحكومة بزيادة الميزانية المخصصة للاجئين لبناء أماكن صالحة للإقامة لهم.

لعبت ألمانيا دور القائد بين دول الاتحاد الأوروبى منذ ظهور أزمة اللاجئين السوريين حيث عبرت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركيل عن أنه بدون قيادة رشيدة فإن الدول الأوروبية سوف تفشل فى حل تلك الأزمة التاريخية ولقد عبرت عن ذلك أثناء إلقاء كلمتها أمام البرلمان الألمانى بأنه من خلال التعاون الأوروبى سوف تحل تلك الأزمة وطالبت الدول الأوروبية بإستقبال مزيدا من اللاجئين السوريين ,ولقد استقبلت ألمانيا بدورها أكبر عدد من اللاجئين السوريين وبسطت شروط الدخول لأراضيها بشكل كبير والذى ساهم فى دعم موقف المستشارة الألمانية أنجيلا ميركيل هو ميل الرأى العام الألمانى لمساعدة طالبى اللجوء خاصة من الدول التى عانت من الحروب الأهلية مثل سوريا وذلك على عكس توجهات الرأى العام الأوروبى حيث مالت كثيرا من الدول إلى غلق حدودها فى وجه االلاجئين ,وذهبت بعض الآراء بأن تبنى المستشارة الألمانية لسياسة الباب المفتوح هو لغرض اقتصادى ألمانى فأنه من المعروف

[1] خالد شمت , "دعوة ألمانيا وأوروبا لفتح حدودهما امام لاجئى سوريا" , الجزيرة. نت , تاريخ النشر: 25\09\2013 , http://www. aljazeera. net/news/reportsandinterviews تاريخ الدخول :29\03\2016ساعةالدخول21:32

انخفاض معدل المواليد الألمان وارتفاع نسبة العجائز ومع زيادة تدفق اللاجئين فسوف تساهم فى حل تلك المشكلة كما أن موقف الأحزاب اليمينية مثل حزب النازية الجديدة "neo-Nazis" أو حزب القوميين "nationalists"حتى لو كان معارضا لفكرة استقبال مزيدا من اللاجئين إلا أنه ليس له دور كبير فى التأثير على السياسة الألمانية مثل فرنسا على سبيل المثال ,إلا أنه فى لحظة من اللحظات تغير الموقف الألمانى حيث صدر قرار يقتضى بعودة اللاجئين إلى الدولة الأولى التى دخلوها طبقا لاتفاقية دوبلن إلا أنه قد تغير هذا القرار بعد أسبوعين لتسمح للاجئين بالإقامة على الأراضى الألمانية. [1]

مما سبق ذكره يمكننا أن نكون صورة عامة عن الأزمة السورية ودورها في خلق ظاهرة اللاجئين والتي هي نتيجة مجموعة من العوامل المتضافرة معا فلا يمكننا أن نحصرالمشكلة فى الرئيس بشار الأسد ونظامه فقط فبسقوطه أو بتغيير النظام لن تنحل المشكلة ، كما إننا أدركنا موقف ألمانيا من قضية اللاجئين ودورها كدولة كبرى فى دول الاتحاد الأوروبى كما لاحظنا الدور الذى لعبته المنظمات الإنسانية إسهاما منها فى حل المشكلة وذلك من خلال الضغط على الحكومات الأجنبية لاستقبال مزيدا من اللاجئين أو لتغيير القوانين ,وهنا يتجلى لنا الوضع الحقيقى للمأساة فاللاجئين اصبحوا فى حالة من حالات التخبط والارتباك فهم يريدون حياة كريمة بعيدا عما يدور فى بلادهم وفى نفس الوقت ترفض الدول استقبالهم وتستخدم ضدهم أساليب عنيفة سواء فى مطاردتهم أو من خلال ترحليهم خارج حدود البلاد فهم يعانون من جميع الجوانب وهذا الأمر سينعكس أثره مستقبلا على العالم بأكمله عن طريق ظهور مزيدا من الجماعات المتطرفة.

تعتبر عملية تدفق اللاجئين على أوروبا هى أكبر حراك سكانى حدث منذ الحرب العالمية الثانية وهذا بدوره يصحبه تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة[2]. وتعرف ألمانيا بإنتمائها للدول ذات الطبيعة الديموجرافية الغير متوازنة حيث ترتفع نسبة العجائز مقارنة بالشباب مما يؤثر بشكل كبير على العمليات الاقتصادية داخل البلاد ويزيد الضغوط والأعباء على الحكومة الألمانية لإن ما ستقوم بدفعه لكبار السن

[1] Meiritz,Annett," How Germeny became Europe's moral leader on the refugee crisis " , vox , date of publication (11\09\2015) , http://www. vox. com/2015/9/11/9307209/q-a-germanys-leadership-role-in-the-european-migrant-crisis , accesed date (29\03\2016)

[2] Karakas Cemal ,"Economic challenges and prospects of the refugee influx", EPRS European Parliamentary Research Service , PE 572. 809 ,December 2015 , available on : http://www. europarl. europa. eu/RegData/etudes/BRIE/2015/572809/EPRS_BRI(2015)572809_EN. pdf , pp. 2

من معاشات وتعويضات وتأمينات صحية لن تسترده مرة أخرى نتيجة لوجود عجز فى الأيدى العاملة حيث انخفاض معدلات الشباب وانخفاض معدلات المواليد الجدد ولذلك فعملية استقبال اللاجئين السوريين ستكون ذات عائد اقتصادى كبير على البلاد.

المطلب الثاني : المانيا وسياسة الباب المفتوح

وتمثل العمالة الأجنبية في دول الاتحاد الأوروبي ما يقرب من 3. 5% من إجمالى قوة العمل بالاتحاد أى ما يساوى نحو 7. 5 مليون أيدي عاملة طبقا لتقارير وبيانات معهد الاحصاءات الأوروبي اليوورستات، ولقد عبرت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركيل عن تفاؤلها بشأن استقبال وتدفق اللاجئين حيث أن النتائج المترتبة على ذلك ستكون إيجابية بشكل كبير، كما أكد رئيس اتحاد الصناعات الألمانى أولريش جريللو بإن دمج اللاجئين فى المجتمع الألمانى وخاصة سوق العمل ستنعكس نتائجه سريعا ليس على اللاجئين بمفردهم ولكن على الاقتصاد الألمانى ككل. [1]وكدولة رئيسية فى استقبال اللاجئين فبلغ عدد استقبالهم نحو 140 ألف لاجئ وسيصل هذا العدد إلى 290 ألف لاجئ بنهاية عام 2016 مشكلين نحو 0. 7% من القوة العاملة فى ألمانيا،يرى كثيرا من الاقتصاديين بأن اللاجئين يمثلون فرصة كبيرة لدول الاتحاد الأوروبى ,ويوجد تأثيرين متابينين الأول على المدى القصير والأخر على المدى الطويل وقد سلط المعهد الألماني للبحوث الاقتصادية الضوء على الآثار المتعلقة بزيادة توافد اللاجئين سواء على الدولة أو على نصيب الفرد[2],وهذا ما سيتم توضيحه كالآتى.

نتيجة لتلك الآثار السابق ذكرها ودراسة صانعى القرار داخل ألمانيا لتلك الآثار المختلفة تشكلت السياسة الخارجية الألمانية مرة أخرى تجاه اللاجئين وبعد أن اتبعت سياسة الباب المفتوح اتجهت لعقد اتفاقيات مع دول الاتحاد الأوروبى وتركيا لمنع تدفق مزيدا من اللاجئين السوريين إلى الدول الأوروبية وهذا يزيد التأكيد على أن الطابع الواقعى أو المدرسة الواقعية هى الحاكم الرئيسى فى العلاقات الدولية

[1] How will the refugee surge affect the European economy?" ,Migration Policy Debates (OECD),n°8, November 2015 , available on:https://www. oecd. org/migration/How-will-the-refugee-surge-affect-the-European-economy. pdf , pp. 4

[2] د. مازن المغربى , الجيش الألمانى يطالب بحصة من عملية نهب الموارد البشرية السورية , المركز الوطنى للأبحاث واستطلاع الرأى , تاريخ النشر 17\11\2015 http://ncro. sy/?p=2852 : تاريخ الدخول : 23\12\2016.ساعة الدخول20:15

بينما البعد القيمى الأخلاقى قلما يظهر فى سياسات الدول تجاه أى قضية ,ولقد سببت تلك القضية حرجا كبيرا للمستشارة ميركل داخل المجتمع الألمانى وخارجه فبعد أن عرفت بإسم ماما ميركل لما دعت إليه فى بداية الأزمة من مواقف إنسانية يجب إتخاذها كشفت تلك القضية الوجه الحقيقي لصانعي القرار وأن الحافز والمحرك الأساسي لهم في صنع السياسات هو المصلحة القومية للدولة وليست الجوانب الإنسانية.

كما تجلت لنا الأبعاد الثقافية للعلاقات الدولية هنا بوضوح فالبيئة الإجتماعية الألمانية ساهمت فى إعادة صياغة السياسة الألمانية تجاه تلك القضية , كذلك الجانب الثقافي الديني لعب دورا حيويا فالأحزاب السياسية ونشرها لفكرة الإسلاموفوبيا قد ساهمت في تحديد السياسة الألمانية وكل تلك العناصر مثلت البيئة المحيطة التي أثرت على متخذي القرار.

المطلب الثالث: حاجة النظام الألماني للعمالة السورية

ادراكا من الحكومة الألمانية أن انخفاض القوة العاملة في السوق له آثار سلبية على ازدهار الاقتصاد والنمو فإنها تقوم بسد فجوة العجز العمالي لديها من المهاجرين وطالبي اللجوء حيث تستقبل مئة ألف لاجئ سنويا، وحيث يؤدي النقص في العمالة إلى انخفاض تمويل صناديق التقاعد والتأمين الصحي وانخفاض المستهلكين والمنتجين للبضائع في السوق المحلية وقلة دافعي الضرائب الذين يدفعون لبناء المدارس والطرق، مما يؤدي إلى انخفاض في معدل النمو وبالتالي إلى تدني مستوى الرفاهية في الدولة، ومع ازدياد العجز السكاني .لذلك يعد انضمام المهاجر إلى العمالة تخفيفا لاستنزاف الخزينة العامة للدولة دون محاولة ملء الفراغ في السوق الناجم عن تقلص عدد السكان سيغدو العمال المتخصصون وملء شواغر العمل شبحا يطارد الشركات الألمانية التي لا تهتم إلا بالعمل فقط، ويذكر هنا أن سوق العمالة لكن بعملية حسابية إذا ما تم طرح العمالة .الألماني يحتوي على 46 مليون شخص قادر على العمل الوافدة من الرقم السابق خلال الثلاثين عاما المقبلة فسينخفض الرقم إلى 29 مليون عامل حسب تقرير دير شبيغل الألمانية، ويظهر شدة العوز للعمالة. لذلك في ظل ما تواجهه ألمانيا من شيخوخة وتقلص عدد السكان لا بد لها من استقبال اللاجئين من أجل سد العجز السكاني ولاستمرار دوران العجلة علاوة على هذا ستجد ألمانيا نفسها مجبرة على استقبال لاجئين من دول العالم الثالث بسبب .[1]الاقتصادية

[1] د. مازن المغربى ، مرجع سابق

تعافي اقتصادات الدول الأوروبية من آثار الأزمة المالية التي كانت تمد السوق الألمانية بالعمالة من مختلف الاختصاصات، كما أن كثيرا من تلك البلدان تعمل على معالجة النقص في السكان والشيخوخة لديهم.

وبحسب صحيفة الغارديان فإن ألمانيا تستعد لخسارة خمسة ملايين عامل في السنوات الـ15 المقبلة، وفي هذا المقام لا تقتصر حاجة سوق العمل على الأكاديميين وذوي الكفاءات العالية بل يحتاج السوق أيضا إلى أشخاص من ذوي الخبرات المتوسطة والمنخفضة مثل مجالات التمريض والزراعة والمطاعم وغيرها، علما أن الوظائف الشاغرة في هذه المجالات تشهد ارتفاعا، فقد أشار معهد بحوث التوظيف الألماني إلى تزايد في عدد الوظائف الشاغرة بسوق العمل الألماني منذ يوليو/تموز 2010 إلى يوليو/تموز 2015. تواجهه ألمانيا من شيخوخة وتقلص عدد السكان لا بد لها من استقبال اللاجئين من أجل سد العجز السكاني ولاستمرار دوران العجلة الاقتصادية. علاوة على هذا ستجد ألمانيا نفسها مجبرة على استقبال لاجئين من دول العالم الثالث بسبب تعافي اقتصادات الدول الأوروبية من آثار الأزمة المالية التي كانت تمد السوق الألمانية بالعمالة من مختلف الاختصاصات، كما أن كثيرا من تلك البلدان تعمل على معالجة النقص في السكان والشيخوخة لديهم.

وبحسب صحيفة الغارديان فإن ألمانيا تستعد لخسارة خمسة ملايين عامل في السنوات الـ15 المقبلة، وفي هذا المقام لا تقتصر حاجة سوق العمل على الأكاديميين وذوي الكفاءات العالية بل يحتاج السوق أيضا إلى أشخاص من ذوي الخبرات المتوسطة والمنخفضة مثل مجالات التمريض والزراعة والمطاعم وغيرها، علما أن الوظائف الشاغرة في هذه المجالات تشهد ارتفاعا، فقد أشار معهد بحوث التوظيف الألماني إلى تزايد في عدد الوظائف الشاغرة بسوق العمل الألماني منذ يوليو/تموز 2010 إلى جوان 2016[1]

1المرجع نفسه

الخاتمة

قال ماركوس كيم، خبير في الشؤون السياسية الأمنية في المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية، "تصيغ ألمانيا الآن السياسة الخارجية عوضاً عن تنفيذها فقط". كما قال الرئيس الألماني(غاوك) انه آن الأوان لألمانيا، أن تؤدي دورها إقليميا ودوليا.

لقد سعت ألمانيا منذ توحيدها، بعد سقوط الجدار الذي كان يعزل أبناء الشعب الواحد،إلى استرجاع مجدها التاريخي،حيث كانت الإمبراطورية البروسية تحت إمرة الزعيم البروسي (اتوفون بيسمارك) القوة الضاربة في المنطقة، أين كانت القوات البروسية تصول وتجول في كل أراضي أوربا الوسطى، وصولا حتى الأراضي الفرنسية، وكان للسياسة الألمانية تأثيرا على سياسات دول القارة العجوز، كما تعتبر ألمانيا نفسها مركزا لانطلاق التاسيس للدولة القومية الحديثة وذلك (في مؤتمر وستفاليا العام 1648)، كما تعتبر توسعات الزعيم النازي هتلر، عبر الأراضي الشرقية والجنوبية لأوربا، وإرادته توسيع مجاله الحيوي تنزوي في إطار استرجاع ألمانيا لمجدها التاريخي، وللمواطن الألماني ذي العرق الأري لدوره في ألمانيا والعالم، فشعور الدولة الألمانية بالتفوق عبر ثقلها التاريخي لم ينقطع، وتصريح رئيسة الوزراء البريطانية كانت دائما تصب في هذا المفهوم، وهو أن دورألمانيا الإقتصادي المتصاعد سينقلب إلى تفوق عسكري وبالتالى تنقلب موازين القوى بأوربا لصالح ألمانيا، كما سبق(للزعيم السياسي الأمريكي مورقان تو) أن طالب بجعل ألمانيا دولة زراعية، خوفا من استرجاع الجيش الألماني لقوته، وبالتالي فللثقل التاريخي للسياسة الألمانية دور بارز لاسترجاع السياسة الخارجية الألمانية لقوتها.

يعتبر الدور الجديد للسياسة الخارجية الألمانية على المسرح العالمي تطورا نتيجة التغيرات التي حدثت على النطاق العالمي. فقرار بريطانيا بمغادرة الاتحاد الأوروبي ونهوض اليمين الشعبوي وحزب الجبهة الوطنية المناهضة للعولمة في فرنسا، ترك فراغاً يتطلب تواجد قوة قيادية في أوروبا. وفي الوقت نفسه، لم تعد الولايات المتحدة ترغب بلعب دور (شرطي العالم) فقد سئم الأميركيون الحرب. لهذا السبب برز دور ألمانيا المحوري على الساحة العالمية في السنوات الأخيرة، إذ ساهمت بشكل ملحوظ في محادثات السلام لحل نزاعات متعددة حول العالم منها أوكرانيا، وسوريا، وكولومبيا، وليبيا، ومالي والعراق، ودول البلقان. وعدت ميركل بزيادة الإنفاق الدفاعي في السنوات القادمة ليصل إلى 2 بالمئة من الناتج

المحلي وهي النسبة التي حددها حلف شمال الأطلسي. وتلقى قرار ألمانيا بنشر كتيبة من القوات بليتوانيا في إطار مبادرة منظمة حلف شمال الأطلسي ترحيباً من القيادات اوروبا الشرقية التي اعتبرته" اختراقا". وتترأس ألمانيا هذه السنة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا كما تسعى إلى أن تصبح عضوا دائما في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لاتخاذ مسؤوليات إضافية على الصعيد العالمي.

" حدث تغيير في الدبلوماسية الألمانية" هذا ما قاله توبياس بونده، رئيس السياسة والتحليل في مؤتمر ميونخ للأمن، وأضاف: "لقد رأينا هذا من خلال النزاع في أوكرانيا، حيث لعبت ألمانيا دوراً بارزاً بتحديد الجهود الدبلوماسية الغربية. وللمرة الأولى تتراجع الولايات المتحدة عن دورها القيادي". وبينما ينسحب الآخرون، كانت ألمانيا تنتهز الفرصة للمضي قدماً. وتضاعف عدد السياسيين الذين زاروا برلين خلال العامين الماضيين. ولا يقتصر الأمر على واشنطن فقط برؤية ألمانيا في هذا الدور القيادي.

وقال ماركوس كيم ايضا: "في الدوائر الدبلوماسية عندما تذكر الصين أوروبا فهي بالتأكيد تقصد برلين". مازالت ألمانيا لا تعترف بأنها تلعب دوراً هاماً أساسياً في السياسة الخارجية، نحن غالباً نتحدث عن أهمية s الإقتصادية والعسكرية، فألمانيا هي ثاني مورد للأسلحة للإسرائيل بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تشهد علاقتهما خلافات تضاد سياسي او إقتصادي، وبالتالي لايوجد معيار التقطع والتغير في السياسة الألمانية الأمريكية الإسرائيلية 'بل هي علاقات ثابة ومستمرة، تحاول فيها ألمانيا حاليا الإستقلال بمواقفها عن الولايات المتحدة من خلا ل البحث عن منصب دائم بمجلس الأمن، واسترجاع دورها ومصالحها بمنطقة الشرق الوسط. اما سمة التغير والثبات والتغير اتجاه دول الإتحاد الإوربي فيكفي اعتبار السياسة الخارجية الألمانية بانها سياسة الإتحاد.

يعتبر موقع ألمانيا في وسط أوربا، وتقاسمها الحدود مع سبعة دول أوربية، وتجاوز عدد سكانها عتبة ال 28 مليون نسمة في مشهد، خاص بألمانيا دون غيرها من الدول الأوربية، مقوما من مقومات القوة. فلطالما اعتبرها الزعيم الألماني، أقوى دولة في أوربا، وأن مجالها الحيوي لم يعد كافيا، لمتطلعاتها، كما تعتبر الصناعة الألمانية رائدة في مجالاتها، فشركات مثل سيمنس، وفولكس واغن، وبي ام دبليو، ومرسيدس بينز وشركات اخرى سبق ذكرها في جداول سابقة، كلها رائدة في مجالاتها، ولاتزال ألمانيا رائدة في الصادرات العالمية، كما بدا الجيش الألماني يضطلع ببعض المهمات في إطار حلف الناتو، وبعض

المهام في إطار الأمم المتحدة، بعدما كانت تقتصره مهامه داخليا فقط. وبدت السياسة الألمانية أكثر اهتماما بالشؤون الدولية، انها محاولة لاسترجاع السياسة الخارجية الألمانية لدورها وهيبتها.

قائمة المراجع

باللغة العربية

الكتب

1. شال نهلة، المرتكزات الحالية للتضامن الأوربي مع فلسطين، مؤتمر السياسة الخارجية الأوربية اتجاه فلسطين، بيروت، لبنان ،2010،

2. الإمام، محمد محمود، تطور الأطر المؤسسة للاتحاد الأوروبي. القاهرة: المنظمة. العربية للتنمية الإدارية، 1998

3. الديك إسكندر، ألمانيا المّوحدة هل تّوحدت؟ بيروت المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1997

4. الحاج، علي، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

5. المسفر محمد صالح، الاتحاد الأوروبي وأبعاد مشاريعه المتوسطية، في" العلاقات العربية– الأوروبية حاضرها ومستقبلها (أعمال المؤتمر الدولي الخامس) ، بروكسل مركز الدراسات العربي– الأوروبي، 1997

6. شاريون فريدريك، وزادة رانيا، السياسات الخارجية لفرنسا وبريطانيا وألمانيا تجاه الأزمة العراقية، في "الاتحاد الأوروبي والوضع السياسي الجديد في الوطن العربي. السياسية، 2005

7. كول، هلموت. تحديد موقف ألمانيا، ط 1. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر،.2000

8. الإمام، محمد محمود، تطور الأطر المؤسسية للاتحاد الأوروبي، الدروس المستفادة للتكامل العربي، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1998

9. نافعة، حسن، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا. بيروت: مركز د راسات. الوحدة العربية، 2004

10. بيريس شمعون ،الشرق الأوسط الجديد، ترجمة دار الجليل، دار الجليل، عمان،1994.

11. بسيوني عبد الرؤوف هاشم ، المفوضية الأوربية، الحكومة المركزية للاتحاد الأوربي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007

12.الازعر محمد خالد، الجماعة الاوربية والقضية الفلسطينية ، دار الجليل للنشر،عمان 1991.

13. د.حوات محمد علي، مفهوم الشرق أوسطية وتاثيرها في الامن القومي العربي، القاهرة ، مكتبة مدبولي 2002

الحاج، علي، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة. 14

.بيروت : مركز د ا رسات الوحدة العربية، 2005

15. المسفر، محمد صالح، الاتحاد الأوروبي وأبعاد مشاريعه المتوسطية، في" العلاقات

العربية– الأوروبية حاضرها ومستقبلها (أعمال المؤتمر الدولي الخامس) . بروكسل ز

.مركز الدراسات العربي– الأوروبي، 1997

16. محمد، مصطفى كمال وفؤاد، نها ر، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات

.العربية– الأوروبية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001

17. رزيق المخادمي عبد القادر، مشروق الشرق الأوسط الكبير، الحقائق والاهداف والتداعيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى 2005

18. تشومسكي نعوم، أوهام الشرق الأوسط، ترجمة شيرين فهمي، مكتبة الشروق الدولية ص ص 58-73

19. هارود روجر ، نفط إيران :و دوره في تحدي نفود الولايات المتحدة الأمريكية. ترجمة مروان سعد الدين ،بيروت ،دار العربية للعلوم –ناشرون، 2007 ،ص 143.

-المجلات والجرائد

1.أنورالهادي"الشرقالأوسط: ا لحر بالمزدوجة «، مجلة السياسة الدولية، عدد148ابريل،2002.

2.ماركو جون "أوروبا والشرق الأوسط رغبة تنتظر القدرة، رؤية فرنسية " مجلة السياسة الدولية، عدد148ابريل،2002-

3. بيبرس سامية، "المانيا الموحدة.. تحديات داخلية ودور خارجي متصاعد"، مجلة السياسة الدولية، عدد178، اكتوبر2009

4-عكاشة سعيد «المبادرات الاوربية في الشرق الأوسط، خربشات في جدار صلب رؤية عربية، مجلة السياسة الدولية، عدد148، افريل2002.

5.جاد عماد "الاتحاد الأوربي، تطور التجربة "، مجلة السياسة الدولية، عدد161،2002

6.مبيضين مخلد، "محددات السياسة الاوربية تجاه عملية التسوية الاسرائلية –الفلسطينية، بعد معاهدة ماستريخت"، مجلة المنارة للبحوث والدراسات (العلوم الإنسانية) جامعة آل البيت المفرق الأردن، العدد الرابع، المجلد الثالث عشر،2007

6.الاصفهاني نبية، اوروبا الموحدة وتحديات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ،(PESC)مجلة السياسة الدولية، عدد148ابريل،2002

7.د زرنوفة صلاح سالم، توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي الواقع والتحديات، مجلة" السياسة الدولية، مركز الأهرام،ع /142، ،أكتوبر /2000 .

8.حّماد، عماد، الاتحاد الأوروبي. السياسة الدولية، العدد 161 ، جويلية 2005

9.مطاوع، محمد، أوروبا.. من برشلونة إلى سياسة الجوار. السياسة الدولية، العدد ، 163يناير 2006

10.الخطيب ماجد، مدا وراء موقف المانيا الرافض الحرب على العراق، جريدة الشرق الأوسط، العدد8762 بتاريخ 24نوفمبر2002

الرسائل الجامعية

1.بن خليف عبد الوهاب، العلاقات العلاقات الألمانية –الفرنسية في اطار الاتحاد الأوربي رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية السنة الجامعية 2007-2008

2.بيراوي محمد عبد اللطيف، " دور القضية الفلسطينية في تطور العلاقات السعودية – الألمانية، رسالة ماجستير – غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، 1998، ص17.

3.متولى مسلم حمد محمد، " تأثير الصعود الروسي على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط – دراسة حالة الازمة السورية"، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2015.

4.ديب، عبدالحفيظ، التحديات والرهانات الجديدة للأمن القومي العربي في ظل التحولات الدولية ما بعد الحرب الباردة (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006

5.بورنان الحاج، **السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين والمستهلكين**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2002 ص 128

قائمة المواقع الالكترونية.

1-ممثلية جمهورية ألمانيا الاتحادية في رام الله، مرجع

2009http://www.ramallah.diploURL: www.cairn.info/revue-politique-etrangere-2007

-2.محمد مختار قنديل ، "محددات السياسة الخارجية : بالتطبيق على الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا " الحوار المتمدن ،العدد 3412 ، تاريخ النشر : 2011\06\30 متاح على الرابط التال :http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=265345

3.الغيطاني إبراهيم إبراهيم "دوافع ديمغرافية: لماذا ترحب ألمانيا بلاجئي سوريا وترفضهم دول أوروبية أخرى؟" المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية القاهرة , تاريخ النشر : 2015\09\29 . د شمت خالد، "دعوة ألمانيا وأوروبا لفتح حدودهما امام لاجئى سوريا" الجزيرة .نت تاريخ النشر: http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterview2013\09\25

5.عبد العزيز التويجري " بشار الأسد أصل الأزمة السورية "،الحياة ،تاريخ النشر : 2015\11\09 http://www.alhayat.com/Opinion/Writers/1199642

6.عبد الجليل زيد المرهون "الأزمة السورية من منظور معرفي"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، تاريخ النشر 2015\08\08 http://rawabetcenter.com/archives/10675

7..عارف عبد الناصر" هل تتخلى ميركل عن سياسة الأحضان الدافئة مع اللاجئين؟" الأهرام ، تاريخ النشر : 2016\02\02 http://www.ahram.org.eg/NewsQ/474153.aspx

8. بيبرس عنات ، "من هو اللاجئ ومن هو طالب حق اللجوء ؟" ، المدافعون عن حقوق لإنسان ,http://www.humanrights.cet.ac.il/ShowItem.aspx?ItemID=ad9df0c5-5bae-4cd3-b102-be22c4085a80&lang=ARB

9.حلايقة غادة، "ما هو حق اللجوء السياسى " موضوع ، تاريخ النشر : http://mawdoo3.com/ .2014\09\10

10.غياث بلال , "السياسة الألمانية وأزمة اللاجئين" , الجزيرة , تاريخ النشر : 2015\09\13 http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/9/13/

11.فون دير مارك فابيان، " ألمانيا: خلية يمينية إرهابية تستهدف اللاجئين"، DW تاريخ النشر : 2016\04\20 http://dw.com/p/1IYrq

12.الشوفي فراس ،"الاستغلال السياسي للاجئين في أوروبا : 120 ألفا إلى الجبل الأسود، "المركز العربي للدراسات المستقبلية ، تاريخ النشر
http://www.mostakbaliat.com/archives/48805 2015\11\02

13.المغربى مازن ،"الجيش الألماني يطالب بحصة من عملية نهب الموارد البشرية السورية" المركز الوطني للأبحاث واستطلاع الرأي ، تاريخ النشر :17-11-2015 http://ncro.sy/?p=2852

14.صايغ يزيد "مساعدة أذكى للاجئين السوريين،" مركز كارنيغي للشرق الأوسط، تاريخ النشر 2016\02\23، http://carnegie-mec.org/2016/02/23/ar-62895/iume2016 .

15.ألمانيا تعلن قرب التوصل لإتفاق اوروبي بشأن اللاجئين ،" صوت المانيا ، تاريخ النشر 2016\02\17 http://germanyinarabic.com/archives/3766

16..سلامة خالد، القوة الناعمة الألمانية ,28/06/2014 , DW , http://www.dw.de

arab-الدليمي شذى الموقف الالماني من الغزو الامريكي للعراق .
17.جدل حول موقف-ألمانيا-من-http .3951-t/php.index/archive/forums/unity.net
الأزمة-السورية http://www.aljazeera.net/news/international/2013/9/3

18. السهلي نبيل ، مشروع الشرق الشرق الأوسط الكبير ، 28-6-2007،
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/book

19.سلامة خالد، القوة الناعمة الألمانية ,28/06/2014 , DW , http://www.dw.de

20.أ: مساعيد فاطمة ،مستقبل **الغاز الطبيعي في ظل التوازنات العالمية الراهنة** ،جامعة ورقلة
https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-05-2015-dafatir/347-2015-04-29-15-59-23

التقارير

1. السعدى سلام ، تقرير اقتصادي : سوريا : كيف هيأ الاقتصاد المسرح لانفجار التطرف ، مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية ، تاريخ النشر 01\2016 ، متاح على الرابط http://drsc-sy.org/wp-content/uploads/2016/01/salam1.pdf

2.عاكوم شادي ، تقرير سياسي ، "الاتحاد الأوروبي يهتز : ميركل وحيدة وسط أزمة اللاجئين " العربي ، تاريخ النشر:19\02\2016 ، متاح على الرابط http://www.alaraby.co.uk/politics/2016/2/18/

3. تركيا تجبر أوروبا على وضع سياسة للاجئين ، تقرير سياسي ، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، تاريخ النشر 13\03\2016 ، متاح على الرابط http://rawabetcenter.com/archives/22500

Bibliography

1. Nicosia Francis R, the third Reich and the Palestine Question Austin: the university of Texas Press, 1985

2 .Melka R.. Nazi. Germany and the Palestinian Question .Middle Eastern studies vol.5. No.3 (Oct. 1969)

3.Hubel, Helmut, 1992: Germany and the middle East conflict, in :CHUBIN, Shahram (Hrsg.): Germany and the middle East, patterns and

Hermann Grohe et . , " Evenhanded , not Neutral : Points of reference for a German Middle East Policy , " in Volker Parthe

4. Volker rittberger , German Foreign Policy since unification : theories and case studies , Manchester University Press , 2001

5.Mark. J , internal and external Determinants of foreign policy :west German and great Britain during the two track missile controversy , CLEMSON university 1991

6. Timothy Dunne, "Realism," in Baylis and Steve (ed.), The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations, Oxford: Oxford University Press, 1999

7. Major Lawrence Spinetta ,The Malacca dilemma- countering china,“ string of perarls ”with land-based airpower ,athesis presented to the faculty of the school of advanced for completion of graduation requirements ,school of advanced air university Maxwell air force base ,Alabama ,june 2006,p2.

revues

Marchetti A « La politique européenne de voisinage : l’impact de la présidence allemande sur l’élaboration d’une politique stratégique », *Note du Cerfa*, n° 45, juillet 2007.

Gomart h « Union européenne/Russie : de la stagnation à la dépression », *Revue du Marché commun et de l’Union européenne*, n° 510, juillet-août 2007.

A. Maurer A. « Le sauvetage du traité constitutionnel : retour sur un dossier prioritaire de la présidence allemande », *Note du Cerfa*, n° 46, septembre 2007.

F. J. Meiers, « La politique allemande de sécurité et de défense : Équilibrer durablement les attentes extérieures et les contraintes intérieures », *Note du Cerfa*, n° 41, février 2007.

5) la politique étrangère de l’Allemagne de la revue *Internationale Politik*, « Deutschland als globaler Akteur », janvier 2007.

F. J. Meiers, « La politique allemande de sécurité et de défense : Équilibrer durablement les attentes extérieures et les contraintes intérieures », *Note du Cerfa*, n° 41, février 2007.

S. Martens, « La double présidence allemande du Conseil européen et du G8 en 2007. Un essai à transformer », *Note du Cerfa*, n° 47, octobre 2007.

Stark Hans, « La politique étrangère de l'Allemagne. Entre vocation globale et contraintes européennes», *Politique étrangère* 4/2007

Christina Lin,The NEWSILK ROAD: Chinis Energy strategyin the cmeater middle East,in: WASHINGTONinstitute.org) April2011.(

Cite electronique

1.The German Moment in a Fragile Worldhttps://twq.elliott.gwu.edu/sites/twq.elliott.gwu.edu/files/downloads/Bagger.pdf

2.multilateralism, 2014, http://www.review2014.de/en/external- A. -Adebajo, K. Virk, Peace through regional integration and view/article/friedendurch
3. K. Annan, Globalisation – Germany's Moment, 2014, http://www.review2014.de/en/external-view/show/article/globalisierungeine- chance-fuer- deutschland.html
4.L. Arbour, The European neighbourhood in turmoil, 2014http://www.review2014.de/en/external-view/article/the-europeanneighbourhood- in-turmoil.html
5 .Freedman , Lawrence , Germany’s soft-power model was successful for long . No more, Assenpolitik Welter Denken 05/15/2014 http://www.review2014.de/en/external-view/show/article/germanys-soft-power-model-was-successful-for-long-no-more-1.html

الفهرس

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان **الإهداء** **مقدمة**	1
الفصل الأول: السياسة الخارجية الألمانية ، دراسة في المبادئ، الفواعل ، والمحددات	
المبحث الأول: النظام السياسي الألماني	11
لمطلب الأول: الدستور الألماني	12
المطلب الثاني: السلطة التنفيذية	12
رئيس الدولة	14
المستشار	14
المطلب الثالث: السلطة التشريعية الألمانية	14
المجلس الفدرالي البوندستاغ	15
مجلس الولايات أو البوندسرات	16
المبحث الثاني: مبادئ السياسة الخارجية الألمانية	20
المطلب الأول: السياسة الألمانية سياسة سلام	22
المطلب الثاني: مراكز القوة الجديدة وصياغة العولمة	24
المطلب الثالث: دعم حقوق الإنسان والمساعدة إنسانيا	25
المبحث الثالث: فواعل السياسة الخارجية الألمانية	25
المطلب الأول: الفواعل الرسمية للسياسة الخارجة الألمانية	26
الحكومة الألمانية	26
البوندستاج او مجلس البرلمان الاتحادي.	27
المطلب الثاني: الفواعل غير الرسمية	30
الرأي العام الألماني	30
الأحزاب السياسية	30
وسائل الاعلام	32

المطلب الثالث: الفواعل الخارجية	34
دور الاتحاد الأوروبي في السياسة الألمانية	34
المبحث الرابع: محددات السياسة الخارجية الألمانية	35
المطلب الأول: العامل الجغرافي والسكاني	36
ا–حجم الرقعة الجغرافية	36
ب–الموقع الجغرافي	38
التضاريس	38
العامل السكاني	39
ا –العوامل الكمية	39
ب– العوامل الكيفية	39
التقدم الثقافي والاجتماعي	39
المطلب الثاني: العامل الاقتصادي والعسكري	39
.العامل الاقتصادي	39
ب . حروب الوفرة	41
ج . حروب الأسواق والتسويق	41
الشركات	41
. العامل العسكري	42
الجيش الألماني بعد الوحدة – عدد أقل ودور أكبر	44
. العمليات الخارجية وما ينتظره الحلفاء	44
مدح أمريكي للجيش	44
المطلب الثالث: العامل التكنولوجي والتنظيمي	45
. العامل التنظيمي	45
ب . الروح الوطنية للدولة	45
الفصل الثاني: الشرق الأوسط ومعيار الثبات والتغير في السياسة الخارجية الالمانية	

المبحث الأول: مفهوم الشرق الأوسط	49
خريطة الشرق الأوسط معان وحدود مختلفة	50
المطلب الأول :الإقليم العالمي الشرق الأوسط	50
المطلب الثاني : النطاق الجغرافي للإقليم العالمي	54
المطلب الثالث :الأهمية الطاقوية للإقليم العالمي	57
أولا: النفط	57
الغاز الطبيعي	57
المبحث الثاني: ألمانيا وأزمات الشرق الأوسط	64
المطلب الأول: الملف النووي الايراني وانعكاسه على العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي	65
المطلب الثاني: احتواء الصراعات العابرة للحدود.	66
الأزمة الليبية.	66
أمن الخليج.	66
العراق.	66
سوريا.	66
المطلب الثالث: الأمن الإسرائيلي وتأثيره على العلاقات العربية.	68
المبحث الثالث: معيار الثبات في السياسة الخارجية الألمانية	70
المطلب الأول: السياسة الخارجة الألمانية تجاه الاتحاد الأوربي	70
المطلب الثاني: السياسة الخارجية الألمانية تجاه الولايات المتحدة	75
حلف الناتو	75
التجارة الحرة	75
ميركل والولايات المتحدة	76
المطلب الثالث: السياسة الخارجية الألمانية اتجاه اسرائيل	82
المبحث الرابع: معيار التغير في السياسة الخارجية الألمانية	85
المطلب الأول: السياسة الخارجة الألمانية اتجاه القضية الفلسطينية	85
محددات واطر السياسة الخارجية الألمانية اتجاه فلسطين	85
أولا: أبعاد المصالح الألمانية في المنطقة	85
محددات السياسة الخارجية الألمانية تجاه المنطقة العربية	85
العلاقة الخاصة بإسرائيل	85

البراغماتية والمصالح الوطنية	86
المطلب الثاني: موقف ألمانيا من غزو العراق	92
المطلب الثالث: موقف ألمانيا من التدخل في ليبيا	100
الفصل الثالث: السياسة الخارجية الألمانية تجاه الازمة السورية	
المبحث الأول: تطور الازمة السورية	102
المطلب الأول: بداية الازمة السورية	103
المطلب الثاني: تصاعد الازمة السورية	104
المطلب الثالث: الانقسام الداخلي للمجتمع السوري	106
المبحث الثاني: موقف المانيا من الازمة السورية	108
المطلب الأول: الرفض الألماني لضرب سوريا	108
المطلب الثاني: تداعيات الموقف الألماني من ضرب سوريا على سياستها الخارجية	109
المطلب الثالث: تغير الموقف الألماني من الازمة السورية	110
المبحث الثالث: التعامل الألماني مع قضية اللاجئين السوريين	112
المطلب الاول: المساعدات الألمانية للاجئين السوريين	112
المطلب الثاني: المانيا وسياسة الباب المفتوح	115
المطلب الثالث: حاجة النظام الألماني للعمالة السورية	117
الخاتمة	119
قائمة المراجع	121

ملخص الدراسة

يعتبر سقوط جدار برلين إيذانا بانتهاء حقبة تاريخية سادت أوروبا والعالم، وهي فترة الحرب الباردة وزمن الإيديولوجيات، استرجعت ألمانيا في هذه الفترة شقها الشرقي، وبالتالي سجلت عودتها إلى الساحة الدولية، يعتبر النظام السياسي بدولة ألمانيا نظام فدرالي، برلماني، ديموقراطي، وهي عبارة عن اتحاد 16ولاية. تتكون السلطة التشريعية في ألمانيا من غرفتين، البرلمان الاتحادي ويدعى (بالبوندستاج)، والغرفة الثانية هي (البوندسرات) أو مجلس الولايات، رئيس الحكومة الألمانية يسمى بالمستشار، وقد منحه القانون الأساسي الألماني(الدستور) صلاحيات واسعة، بالمقارنة برئيس الدولة الذي ينتخبه المجلس التأسيسي، المكون من أعضاء، من الغرفتين. تقوم السياسة الخارجية الألمانية على احترام حقوق الإنسان، والديموقراطية وحسن الجوار، ومساعدة الدول الفقيرة اقتصاديا، كما تحاول الارتقاء بالاتحاد الأوربي الى مصاف الدول الكبرى. تمارس السلطة التشريعية الرقابة على أداء السياسة الخارجية الألمانية، بالإضافة الى الأحزاب السياسية، ووسائل الاعلام ، والمجتمع المدني، وتضمن الحكومة الممارسة الديموقراطية لهذه البيروقراطيات، ولقد مارست هذه المؤسسات تاثيرا بالغا في قضية اللاجئين الوافدين إلى ألمانيا جعلت المستشارة الألمانية، تعدل من موقفها اتجاه هذه القضية. كما يعتبر مجالها الإقليمي، وهي دول الاتحاد الأوربي مؤثرا في سياستها الخارجية.

يعتبر موقع ألمانيا في وسط أوربا، وحدودها مع سبعة دول اوربية، وتنوع مواردها الطبيعية، بالإضافة الى بلوغ عدد سكانها أكثر من 82 مليون نسمة، عوامل قوة، للسياسة الخارجية الألمانية، كما تعتبر القوة الاقتصادية، والتطور التكنولوجي للصناعة الألمانية، وتطور الجيش الألماني الذي أصبح يتدخل في بعض المهمات في إطار الحلف الأطلسي، أو في إطار مهام ضمن هيئة الأمم المتحدة، عوامل تطور وقوة للسياسة الخارجية الألمانية، وخشية دول عدة حاليا من تغير القوة الاقتصادية الألمانية، الى قوة عسكرية، وقد سبقت تصريحات لرئيسة الوزراء البريطانية (مرغاريت تاتشر)، والرئيس الفرنسي السابق (نيكولا ساركوزي) من أن القوة الاقتصادية، الألمانية يمكن ان تتغير إلى قوة عسكرية وبالتالي ستنقلب الموازين لكفة ألمانيا على حساب كل من فرنسا وبريطانيا. تركيز السياسة الخارجية الألمانية تجاه منطقة الشرق الأوسط، ومحاولة تواجدها بهذه المنطقة الجيو سياسية والاستراتيجية من العالم أمر مهم بالنسبة إليها، فهذه المنطقة التي تعتبر خزانا للبترول

والغاز في العالم، بالاظافة إلى وجود معابر وممرات بحرية غاية في الأهمية، كقناة السويس، وخليج العقبة وراس الرجاء الصالح والخليج العربي، التي تربط آسيا بإفريقيا، وأوروبا، بالاظافة، إلى وجود موارد طبيعية أخرى، يسيل لعاب أية قوة في العالم، فمصطلح الشرق الأوسط يختلف تعريفه من دولة الى أخرى، فنجد تعبير الشرق الأوسط في قاموس بريطانيا، كما نجد تعبير الشرق الأوسط الكبير في التعريف الأمريكي، أما مصطلح السوق الشرق أوسطية فنجدها تتداول في قاموس الكيان الصهيوني، فهي تختلف باختلاف مصالح الإمبراطوريات الاستعمارية، وتتباين الحدود، والموقع الجغرافي من تعريف الى آخر، فكل يتعامل مع المصطلح والحدود انطلاقا من إمكانية تحقيق مصالحه، كما تعرف منطقة الشرق الوسط عبر التاريخ للأزمات وحروب، أدت بألمانيا للتعامل معها، ابتداء من موقفها من الملف الإيراني، حيث أيدت الحصار الاقتصادي على إيران من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، وصولا إلى السعي لوجود حل ديبلوماسي، يرضي جميع الأطراف بما فيها إيران، كما عرف غزو العراق رفضا ألمانيا للسياسة التي اتبعت من قبل الولايات المتحدة بادىء الأمر ثم تغير هذا الموقف، ونفس الشيىء عرفه الموقف الألماني بالنسبة للأزمة السورية، والحرب على ليبيا فمواقف ألمانيا كانت الرفض للتدخل في الشؤون الداخلية لهده الدول.

أما معيار الاستمرار والثبات بالنسبة للسياسة الخارجية الألمانية فكانت تجاه، القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الامريكية ، والاتحاد الأوربي، وإسرائيل، وروسيا والصين الخ. وهذا إما لوجود مصالح مشتركة بينهم أو لعدم التصادم مع هذه القوى على الصعيد الدولي، أما سمة التغير والتقطع بالنسبة للسياسة الخارجية الألمانية فهي تجاه الدول الصغرى التي لها بها مصالح، والتي لا يمكنها ان تشكل على المصالح الألمانية أية تهديدات، وأن المصالح الألمانية هي من تضطرها لهذا التغير والتقطع في العلاقات.

تريد ألمانيا استرجاع دورها في منطقة الشرق الأوسط، ولذلك لم تدخر جهدا في بداية الأمر في إقناع كل من القوى الخارجية المتواجدة في سوريا، بمحاورة نظام الأسد، ومحاولة إيجاد طرق سلمية لتسوية الأزمة السورية، فالأسد كان من حلفاء الأمس لألمانيا، حيث كانت بينهما روابط تجارية واقتصادية متينة حاولت ألمانيا المحافظة عليها بداية، لكن سرعان ما تغير هذا الموقف، وتريد الان التدخل عسكريا في سوريا بعد مشاورات مع الولايات المتحدة وتركيا، فالأزمة السورية أنتجت أزمة إنسانية، أصبحت تهدد الأمن والاقتصاد الأوربي عامة وألمانيا بصفة خاصة، نقصد بها قضية اللاجئين السوريين.

Abstract

The fall of the Berlin Wall is seen as an indication of the end of a historical period that marked Europe and the world; The Cold War and the time of ideologies. Germany has recovered its east side, and thus its return to the international scene through a federal, parliamentary and democratic Germany. A Germany that is made up of the meeting of 16 federal states. The legislative power in this country consists of two chambers: the Federal Parliament (Bundestag) and the Council of States (Bundesrat). The Head of the German Government is called Chancellor. The German status awarded him extensive powers compared to the President of the Republic elected by the Board Institutional composed of members of both houses. The foreign policy of the Republic of Germany is based on respect for human rights, democracy, good neighborliness and assistance to poor countries. It aims to raise the Federation to the ranks of the Great World Powers. The legislature has control over the performance of the foreign policy of Germany, as well as political parties, media and civil community. The government guarantees the democratic practice of these bureaucracies. These institutions had a significant impact on the issue of refugees coming to Germany, which prompted the German Chancellor to review her attitude. Its Territory is also influential on its foreign policy, being a State of the European Union. Germany's foreign policy is based on factors of strength which are only its geographical location being situated in the middle of the European continent, its borders with seven countries, the diversity of natural resources, its economic power and the technological development of its industry. The German army is also an important factor through its interventions in NATO or UN missions. We must also not dismiss the fact that several countries fear the detour of the economic power of this country in military power. Margaret Thatcher and Nicolas Sarkozy pointed out that the economic power of this country can turn into military power and thus turn the dide in favor of Germany against France and Great Britain. It is important for us to highlight the focus of German foreign policy on the Middle East. It is considered to be the world's reservoir of oil and gas, and is home to several important maritime canals such as the Suez Canal, the Gulf of Akaba, the Cape of Good Hope and the Persian Gulf, linking Asia, Africa and Europe, as well as for the existence of several other natural resources that captivate all world powers. The

definition of the Middle East is different from one country to another, one finds the expression of the Middle East in the dictionary Great Britain, one finds the term Great Middle East in the American definition. The term Middle East Market is used in the Zionist dictionary; the definition differs in relation to the interests of colonial empires, the diversity of boundaries and the geographical situation. Throughout history, the Middle East is defined as the place of wars and crises, which prompted Germany to cooperate with it, starting with its position in relation to the Iranian case, where it supported the embargo Economic crisis on Iran by the United States and its allies, to the attempt to find a diplomatic solution that satisfies all parties including Iran. Germany was inversely opposed to the invasion of Iraq at first, and then changed its attitude; she also expressed her refusal to the war in Syria. The criterion of the continuity and consistency of Germany's foreign policy was against the Great Powers, notably the United States, the EU, Israel, Russia and China. This arises from the existence of common interests among its countries, or from the desire to avoid conflicts with its powers at the international level. The quality of the variability and the discontinuity of Germany's foreign policy is practiced on the emerging countries which harbor its interests, which can pose no threat to it.

Germany wants to regain its role in the Middle East, and for this reason it has made every effort to convince the foreign powers in Syria to engage in a dialogue with EL-Assad and to try to find Friendly solutions for the Syrian conflict. For EL Assad was an ally of Germany with which he maintained commercial and economic ties that Berlin tried to preserve. But this position has quickly changed, because it wants to intervene in Syria after consultations with the United States of America and Turkey. The crisis in Syria has created a humanitarian crisis that threatens security and the Algerian economy in general, and Germany in particular, the issue of Syrian refugees in this case.

Résumé

La chute du Mur de Berlin est considéré comme indication de la fin d'une époque historique qui a marqué l'Europe et le monde ; la guerre froide et le temps des idéologies. L'Allemagne a récupéré son coté Est, et de ce fait, son retour sur la scène internationale à travers une Allemagne fédérale, parlementaire et démocratique. Une Allemagne qui est constituée de la réunion de 16 Etats fédéraux. Le pouvoir législatif en ce pays se compose de deux chambres : le parlement fédéral (Bundestag) et le Conseil des Etats (Bundesrat). Le Chef du gouvernement allemand est appelé Chancelier. Le Statut Allemand lui a attribué des prérogatives étendues comparé au Président de la République élu par le Conseil Institutionnel composé de membres des deux chambres.

La politique extérieur de la République d'Allemagne repose sur le respect des droits de l'homme, la démocratie, le bon voisinage et l'assistance des pays pauvres. Elle vise à hisser la fédération aux rangs des Grandes Puissances mondiales. Le pouvoir législatif exerce un contrôle sur la performance de la politique extérieure d'Allemagne, ainsi que les partis politiques, les médias, et société civile. Le gouvernement garantie les pratiques démocratiques de ces bureaucraties. Ces institutions ont eu un impact important sur la question des réfugiés venant en Allemagne, ce qui a poussé la chancelière allemande à revoir son attitude s'y rapportant. Son Territoire est aussi influent sur sa politique extérieure, étant un Etat de l'union Européenne. La politique extérieure de l'Allemagne repose sur des facteurs de forces qui ne sont que sa situation géographique étant située au milieu du continent européen, ses frontières avec sept pays, la diversité de des ressources naturelles, sa puissance économique et le développement technologique de son industrie. L'armée allemande est pareillement un facteur qui important à travers ses interventions dans les missions de l'OTAN, ou de l'ONU. Il ne faut également pas écarter le fait que plusieurs pays craignent le détour de la puissance économique de ce pays en puissance militaire. Margaret Thatcher et Nicolas Sarkozy avaient mis le point sur le fait que la puissance économique de ce pays peut se transformer en puissance militaire et de ce fait tourner la donne en faveur d'Allemagne face à la France et de la Grande Bretagne.

Il est important pour nous de mettre en relief la focalisation de la politique extérieure allemande sur le Moyen Orient. Car il est considéré comme le

réservoir mondial de pétrole et de gaz, et est le lieu d'existence de plusieurs canaux maritimes essentiels comme le Canal Suez, le golfe d'Akaba, Le cap de Bonne-Espérance et le golfe Persique, qui relient l'Asie, l'Afrique et l'Europe, ainsi que pour l'existence de plusieurs autres ressources naturelles qui captivent toute puissance mondiale. La définition du terme Moyen-Orient se distingue d'un pays à l'autre, on trouve l'expression du Moyen-Orient dans le dictionnaire Grande-Bretagne, on trouve le terme Grand Moyen-Orient dans la définition américaine. Le terme le Marché du Moyen-Orient est utilisé dans le dictionnaire Sioniste ; la définition se différencie par rapport aux intérêts des empires coloniaux, la diversité des frontières et la situation géographique. A travers l'Histoire, le moyen Orient est définie comme le lieu des guerres et des crises, ce qui à poussé l'Allemagne à coopérer avec elle, à commencer par sa position par rapport au dossier Iranien, où elle a soutenu l'embargo économique sur l'Iran par les Etats Unis et ses alliés, à la tentative de trouver une solution diplomatique qui satisfait à toutes les parties y compris l'Iran. L'Allemagne était inversement contre l'invasion de l'Irak dans un premier temps, puis a changé son attitude, elle a également exprimé son refus à la guerre en Syrie.

Le critère de la continuité et de la constance de la politique extérieure de l'Allemagne était contre les Grandes puissances, notamment les Etats-Unis, l'UE, Israël, la Russie et la Chine…etc. Cela émane du faite de l'existence d'intérêts communs entre ses pays, ou pour éviter les conflits avec ses puissances sur le plan international. La qualité de la variabilité et la discontinuité de la politique extérieure de l'Allemagne se pratique sur les pays émergents qui abritent ses intérêts, qui ne peuvent lui représenter aucune menace.

L'Allemagne veut regagner son rôle dans le moyen orient, et c'est pour cette raison qu'elle a fourni tous les efforts pour convaincre les puissances étrangères se trouvant en Syrie de procéder au dialogue avec EL-Assad et d'essayer de trouver des solutions amiables pour le conflit Syrien. Car EL-Assad était un allié de l'Allemagne avec laquelle il entretenait des liens commerciaux et économiques que Berlin a tenté de préserver. Mais cette position a rapidement changé, car elle veut intervenir en Syrie après des concertations menées avec les Etats-Unis d'Amérique et la Turquie. La crise en Syrie a engendré une crise humanitaire qui menace la sécurité et

L’économie algérienne en général, et l’Allemagne en particulier, la question des réfugiés syriens.